

# مباني نقد متن الحديث

قاسم البيضاني




# مباني نقد متن الحديث

قاسم البيضاني

ربيع الثاني ١٤٢٧ق /خرداد ١٣٨٥ش



التوزيع: قم ـ شارع بهار
قرب هتل الزّهراء، هاتف ـ فاكس: ٧٧٤٩٨٧٥
www.eshraaq.com
E-mail: public-relations@Qomicis.com

# مباني نقد متن الحديث

المؤلف: قاسم البيضاني

الطبعة الاولى: ذي الحجه ١٤٢٧ق / ١٣٨٥ش
المطبعة: توحيد • عدد الطبع: ٢٠٠٠ • السّعر: ١١٠٠٠ ريال
الإخراج الفنّي: السيد مصطفيٰ جعفري الرحمة آبادي
الناشر: منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية

البيضاني، قاسم ـ
مباني نقد متن الحديث / قاسم البيضاني؛ [للمركز العالمي للدراسات الإسلامية، معاونية التحقيق ]. ـ قم: المركز العالمي للدراسات الاسلامية، ١٤٢٧ ق. = ١٣٨٥.
١٩٦ ص. ـ (معاونية التحقيق؛ ٤٨)
ISBN: 964-8961-20-4
١١٠٠٠ ريال
فهرست‌نويسى بر اساس اطلاعات فيپا.
عربى.
كتابنامه: ص ١٨١ ـ ١٩٦؛ همچنين به صورت زيرنويس.
١. حديث ـ ـ نقد و تفسير. ٢. حديث. ٣. حديث ـ ـ تاريخ. الف. مركز جهانى علوم اسلامى. ب. مركز جهانى علوم اسلامى. معاونت پژوهش. ج. عنوان.
٢٩٧ / ٢٦٧
BP ١٠٩ / ٢ م ٩ ب
كتابخانه ملى ايران
٨٥ ـ ٥٥٥ م

## كلمة الناشر

لا يخفى على عاقل ما للسنة النبويّة من أهمية كبيرة باعتبارها إحدى المصادر الفنية. فهي واحدة من الأركان الأربعة الى جوار القرآن والعقل والإجماع؛ فالسنّة هي المشعل الوضّاء في مجال الدراسات الدينية؛ لأنّ الكثير من المعارف القرآنية في مجال العقائد، العرفان، الأخلاق والأحكام، إنّما تُفسَّر عن طريق السنّة بالإضافة الى أنّ المحكم والمتشابه، والمجمل والمُبين، والناسخ والمنسوخ و... إنّما يتيسّر فهمه في ضوء السنّة أيضاً. وبالرغم من هذه الأهمية الكبيرة للسنّة عند الشيعة فإنّها ظلّت منحصرة ـ في أغلب الأحيان ـ في مجال الأحكام العملية، في حين يعتقد الكثير من العلماء أنّ دور السنّة في مجال الأحكام النظرية والإعتقادية إذا لم يكن أكثر من غيرها من المجالات الأخرى فعلى الأقل لا تقل أهمية عنها.

إنّ تصور السنّة بهذا الشكل يعطيها مزيداً من الأهمية والاعتبار؛ ولكن لا يخفى على أحد أنّ الفهم الصحيح للسنّة ليس بالعمل السهل واليسير ولعلّ هذه الأهمية الكبيرة للسنّة هي التي جعلت أصحاب النوايا السيئة على امتداد التاريخ بأن يضعوا الأحاديث وينسبوها الى المعصومين عليهم السلام؛ للتقليل من أهمية هذا المصدر العظيم.

ومن هُنا فإنّه من اللازم على كل عالم قبل الدخول الى ساحة الأحاديث أن يكون مُلماً بالأصول والمباني؛ لفهم وتشخيص الصحيح من غير الصحيح من الأحاديث.

وقد بيّن المعصومون عليهم السلام المنهج الصحيح لفهم الأحاديث، فقالوا: إعرضوا أحاديثنا على الكتاب فما خالف الكتاب فاضربوه عرض الجدار، إلى غيرها من المباني التي ذكروها خلال رواياتهم. والكتاب الذي بين

أيدينا مباني نقد متن الحديث هو محاولة قيّمة في مجال عرض الأصول والمباني لفهم السنّة الصحيحة، حيث قام الأخ الفاضل قاسم البيضاني بعرض مجموعة من الأصول والمعايير لفهم محتوى الروايات ونقدها بعد ذكر نبذة تاريخية عن نقد محتوى الحديث. ولعلّه يمكن إدخال بعض مباحث هذا الكتاب تحت موضوع الهرمنيوطيقا الكلاسيكية، والجدير بالباحثين الإسلاميين مواصلة طرح مثل هذه المباحث لتأمين فهم أدق للمصادر الإسلامية.

وفي الختام لايسع الناشر إلّا أن يقدم خالص شكره وتقديره الى كاتب هذه السطور ومقوّم النص، وكذلك مكتب البرمجة وتنظيم البحوث، التابع لمعاونية البحوث، وجميع الأخوة الذين ساهموا في طبع هذا الكتاب، نرجو لهم من الله أطيب الأمنيات.

منشورات المركز العالمي للدراسات الإسلامية
١٤٢٧ق/ ١٣٨٥ش

# الفهرس

## مقدمة

تحتل السنة النبوية أهمية كبيرة في حياة المسلمين ليس في المجال الفقهي فقط، بل في جميع شؤون الحياة الأخرى، ولذلك فقد تعرضت لضربات متعددة من قبل الأعداء والأصدقاء معاً، فنالها التشويه وسوء الفهم والوضع، مما يستدعي بذل جهود حثيثة للدفاع عن السنة بتنقيتها من الزيف والتزوير. غير أن المحدِّثين أسرفوا بنقد السند على حساب المتن، ولم يذكروا مناهجهم ومبانيهم في النقد بصورة واضحة. ومعظم المؤلفات التي دونت في هذا المجال فيما يخص نقد المتن لم تتعد ذكر المباني دون تحديد معالمها وتنقيح مبانيها، مما يتطلب دراسة مستقلة لتنقيح هذه المباني وتعيين حدودها. ويأتي هذا البحث كخطوة أولية متواضعة في هذا الطريق على أمل أن يقوم الباحثون والدارسون على رفدها بالمزيد من الدراسات في هذا المجال. وقد قمت بتقسيم هذه الدراسة الى بابين تناولت في الباب الأول مجموعة من المباحث التمهيدية التي لابد منها للدخول في صلب الموضوع، فقمت بدراسة معنى النقل وأسبابه ومناهجه مع الإشارة الى النقد التاريخي واختلافه مع منهج نقد الحديث، لارتباطه بموضوع البحث.

أما الباب الثاني ـ وهو الباب الرئيسي ـ فقسمته الى سبعة أقسام، ذكرتُ في القسم الأول تمهيداً يتناول معايير النقد عند علماء المسلمين واستخلصت منها معايير

جعلتُ كل واحد منها ساحة للدراسة فأصبح الباب الثاني من سبعة أقسام.

وفي الختام لا يفوتني أن أقدم شكري الى جميع من ساهم في هذه الدراسة، وأخص منهم بالذكر الاستاذ الدكتور رفيعي والاستاذ حجة الاسلام كاظم ستايش. أسأل الله العلي العظيم أن يجزيهم خير جزاء المحسنين.

قاسم البيضاني

قم المقدسة ـ ١٤٢٧ق / ١٣٨٤ش

# الباب الأول

## المباحث التمهيدية

# ١

# تمهيد

## النقد في اللغة والاصطلاح

**النقد في اللغة**: النقد والتنقاد: تمييز الدراهم وإخراج الزيف منها، ونقدتُ لهُ الدرهم وانتقدتها: إذا أخرجت منها الزيف. وناقدتُ فلاناً: إذا ناقشته في الأمر. ونقد الطائر الحَبَّ ينقُدهُ إذا كان يلقطهُ واحداً واحداً.[١] ونقدَ النثر ونقدَ الشعر: أظهر ما فيهما من عيب أو حسن.[٢]

يتبين من جميع استعمالات النقد أنها تعني تمييز الجيد من الرديء، يظهر ذلك من تمييز الدراهم ونقد الطائر للحب؛ إذ أنه يلتقط ما ينفعه ويذر ما لا ينفعهُ. ونقد الشخص بمعنى المناقشة تعني تقييم الرأي وكشف ما به من خطأ أو اشتباه، وكذلك نقد الشعر، والنثر للكشف عن محاسنه وسيئاته.

**المعنى الاصطلاحي**: وردت عدة تعاريف للنقد لا تخرج عن معناه اللغوي منها:

١. **نقد الحديث**: هو العلم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من الضعيفة، وبيان عللها والحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً بألفاظ مخصوصة، ذات

---

١. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٤، مادة نقد.

٢. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، مجموعة من الباحثين، مادة نقد.

دلائل معلومة عند أهل الفن.[١]

ويمكن الإشارة إلى عدة نقاط في هذا التعريف:

أ) يشمل التعريف نقد السند بالإضافة إلى نقد المتن، إذ أن تمييز الصحيح من الضعيف قد يكون من حيث السند أو المتن.

ب) لم يشر التعريف إلى التعريف الأساس المعتمد في تمييز الأحاديث ويجعله قيداً في التعريف.

ج) قد يكون ضعف الحديث بسبب بعض العوامل التي تكتنف الحديث بسبب الغفلة عن سبب الورود، أو التصحيف،النقل بالمعنى، أو بسبب عامل الوضع، والنقد يشمل جميع هذه الموارد، أي أنه يشمل الأحاديث غير الصادرة أصلاً (الموضوعات)، أو الصادرة ولكن اعتراها بعض الملابسات التي شوهت معناها.

٢. وهو «الحكم على الرواة تجريحاً أو تعديلاً بألفاظ خاصة ذات دلائل معلومة عند أهله، والنظر في متون الأحاديث التي صح سندها لتصحيحها أو تضعيفها، ولرفع الاشكال عما بدا مُشكلاً من صحيحها ودفع التعارض بينها بتطبيق مقاييس دقيقة».[٢]

ويمكن ذكر الملاحظات التالية على هذا التعريف:

أ) اقتصر على نقد متن الروايات التي صح سندها في حين أنه يشمل الروايات الصحيحة والحسنة بل والضعيفة أيضاً لتبيين درجة الضعف والحكم على بعضها بالوضع.

ب) اعتبر رفع الاشكال والترجيح ودفع التعارض بينها نوع من النقد وهو صحيح إذ أن النقد تارة يُراد به تفسير النص وأخرى تقييم النص، وسوف نحدد ونحصر دراستنا هنا بالمعنى الثاني مع استبعاد النقد الذي يرجع إلى الترجيح ودفع التعارض بين الروايات. هذا كله من حيث تعريف النقد بصورة عامة أما المراد من نقد

---

١. محمد علي العمري، دراسات في منهج النقد عن المحدثين، ص١١.

٢. محمد طاهر الجوابي، جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، ص٩٤.

المحتوى فيمكن أن يُعرَّف: بأنه العلم الذي يبحث في تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة وذلك بعرض محتوى الحديث على مقاييس شرعية وعُقلائية.

## أنواع النقد

### ١. النقد الخارجي والداخلي

أ) **النقد الخارجي (نقد السند)**: وهو تصحيح أو تضعيف الرواية من خلال الحكم على رواتها جرحاً وتعديلاً وضبطاً ومن خلال اتصال السند أو عدمه. وهذا يعني أن بحثهم عن الرواة يكون من خلال ثلاثة أمور:

أولاً: شخصية الراوية وتدينه ومستواه الخلقي وهو ما يسمى بالعدالة؛

ثانياً: الدقة والاتقان في نقل الحديث وهو ما يسمى بالضبط؛

ثالثاً: اتصال السند أو انقطاعه.

ب) **النقد الداخلي**: وهو ـ كما ذكرناه سابقاً ـ ينطلق من خلال عرض المحتوى على أسس شرعية وعقلائية أو من خلال مقايسة الروايات مع الروايات الصحيحة الأخرى لمعرفة ما نشأ من وهم الرواة من نفي أو زيادة معنى أو غير ذلك مما تغير معنى الحديث.

### ٢. نقد التصحيح ونقد التفسير

وهما نوعان من أنواع النقد تسبق عملية نقد المحتوى فلا يُنتقل إلى الثاني إلّا بعد أن يمر النقد بمرحلتين نقديتين. والمراد من نقد التصحيح هو تصحيح المتن لغوياً باستبعاد ما فيه من أغلاط سمعيّة وبصرية والمسلمون يطلقون على هذه العملية «بالتصحيف والتحريف».

فالحديث المُصحف: هو الذي غُيِّرت فيه النقط مع الحفاظ على الشكل، والمُحرَّف: هو ما غُيِّر فيه الشكل ـ هيئة الكلمة ـ مع بقاء الحروف،[١] أي تصحيح

---

١. جعفر السبحاني، أصول الحديث وأحكامه، ص٧٨.

الحديث مما فيه من أغلاط سمعيّة وبصرية وهذه هي أولى خطوات النقد وغاية ما يُستفاد منها أن النص أصبح خالياً من الأخطاء. ثم تأتي المرحلة الثانية من النقد وهي مرحلة نقد التفسير وهي تتكون من مرحلتين:

١. شرح ما يوجد في النص من مفردات غريبة، وهو ما يُطلق عليه في علم الحديث «غريب الحديث».

٢. تحليل مفهوم النص وفهم دلالته واستنباط الأحكام منه من خلال فهم سياق الحديث وملابساته وأسباب وروده وغيرها من الأمور التي تُعين في فهم النص.

## ٣. أنواع نقد المحتوى (النقد الخارجي)

وينقسم نقد المحتوى إلى قسمين:

أ) تقييم النص ومعرفة صحيحه من سقيمه بعرض المحتوى على بعض المعايير والحكم عليه من خلال موافقته لهذه الضوابط وغاية ما يستفاد من حاصل هذه العملية صحة مُتضمن الخبر لا صحته في نفسه قال الشيخ الطوسي: «فهذه القرائن كلها [كتاب، سنة، عقل] تدل على صحة مُتضمن أخبار الآحاد، ولا يدل على صحتها أنفسها، لما بيّناه من جواز أن تكون مصنوعة وإن وافقت هذه الأدلة».[1]

ب) تقييم النص والحكم عليه من خلال عرضه على بعض الضوابط والنظر إليه بما هو مُخالف لهذه المعايير، ومفهوم الموافقة غير مفهوم المخالفة وحاصل هذه العملية رد الحديث وعدم القبول به، وهذا ما نريده في بحث نقد المحتوى.

## صحة الحديث من حيث السند والمتن

يمكن حصر علاقة السند بالمتن بأربع حالات:

١. أن يصح السند والمتن معاً؛

٢. أن يضعف السند والمتن معاً؛

---

١. الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ١٤٥.

٣. أن يصح السند ويضعف المتن؛

٤. أن يصح المتن ويضعف السند.

أما في الحالة الأولى فيكون الحديث صحيحاً قطعاً، ويحتج به. ويُرد في الحالة الثانية. أما بالنسبة إلى الحالة الثالثة فإن بعضهم قال: إننا لا نقول في هذه الموارد أن الحديث صحيح مطلقاً، بل نقول صحيح الاسناد فقط. وهنا قد يرد اشكال وهو أنه كيف يكون الإسناد صحيحاً والمتن واهياً، علماً بأن من شروط الصحة أن لا يكون الحديث شاذاً ولا معلولاً، والعلة كما تقع في السند تقع في المتن أيضاً، فإذا كان الحديث صحيحاً فلابد أن يصح المتن أيضاً نعم، يمكن أن يُحل هذا الاشكال فيما إذا كانت جميع الشروط المأخوذة بالصحة ترجع إلى السند وحدهُ فقط، وهذا ما لم يؤخذ به في تعريف الحديث الصحيح. أما بالنسبة إلى الحالة الرابعة فلا يُقبل الحديث؛ لأنه لا يكفي أن يكون معنى الحديث مستقيماً لكي نعزوه إلى المعصوم، بل لابد أن تصح النسبة كذلك نعم، يمكن القبول به على بعض المباني التي تأخذ الوثوق بالرواية بنظر الاعتبار وإن كانت ضعيفة فيما إذا اقترنت ببعض القرائن.

## علاقة نقد المحتوى بعلوم الحديث الأخرى

اختلف علماء الحديث من السنة والشيعة في تقسيم هذه العلوم ولكن الرأي المشهور عند أهل السنة أن علوم الحديث تنقسم إلى قسمين:

١. **علم الرواية**: وهو العلم الذي يقوم بنقل ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خلقية نقلاً دقيقاً محرراً.[1] وأضاف بعضهم ما أضيف إلى الصحابة والتابعين.[2]

٢. **علم الدراية**: وهو مجموعة القواعد والمسائل التي يُعرف بها حال الراوي

---

١. محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث ( علومه ومصطلحه )، ص٧.

٢. صبحي الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، ص١٠٥.

والمروي من حيث القبول والرد.[١] وفي هذه الحالة سوف تكون كثير من مباحث علم الرجال داخلة في هذا العلم؛ لأن معرفة أحوال الراوي من حيث القبول والرد تستدعي معرفة حاله تحملاً وأداءً وجرحاً وتعديلاً، ومعرفة موطنه وأسرته ومولده ووفاته.[٢]

أما عند الشيعة فمنهم من جعل الدراية تقتصر على البحث في المعاني ومفاهيم الألفاظ الواردة في الحديث؛[٣] أي دراسة متن الحديث خاصة من شرح لغاته، وبيان حالاته من حيث كونه نصاً، أو ظاهراً، أو عاماً، أو خاصاً أو مطلقاً أو مُقيداً أو مجملاً أو مُبيناً،[٤] ولكن الرأي المشهور عند الشيعة في تعريف الدراية: هو البحث في متن الحديث وطرقه من صحيحها وسقيمها وعللها وما يحتاج إليه ليعرف المقبول منه من المردود،[٥] ويطلق عليه مصطلح الحديث أو أصول الحديث، أو هو (علم يبحث عن سند الحديث ومتنه وكيفية تحمله وآداب نقله.[٦] فالدراية إذن تشمل دراسة المتن والسند.

والفرق بين علم الرجال وعلم الدراية هو أن علم الدراية يبحث عن الأحوال العارضة على الحديث أو على السند بما أنه طريق للحديث، أما في علم الرجال فيبحث عن رواة الحديث بما هم آحاد.[٧]

وعلى كل حال فسوف نقوم بدراسة العلاقة بين نقد المحتوى وكل من علم الرجال، مصطلح الحديث (الدراية) وفقه الحديث.

---

١. أصول الحديث (علومه ومصطلحه)، ص ٨.

٢. علوم الحديث ومصطلحه، ص١٠٦.

٣. كاظم مدير شانه چي، علم الحديث ودراية الحديث، ص ٨

٤. آغا بزرگ طهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج٨، ص ٥٤.

٥. زين الدين العاملي، شرح البداية في علم الدراية، ص ٤٥.

٦. محمد بهاء الدين العاملي، الوجيزة في الدراية، ص ٥.

٧. أصول الحديث وأحكامه، ص ١٥.

### ١. علاقة نقد المتن مع مصطلح الحديث

هناك كثير من المصطلحات الحديثية التي ترتبط ارتباطاً مباشراً مع موضوع بحثنا ونحن نشير إلى بعض هذه الاصطلاحات:

أ) **المطروح**: وهو ما كان مخالفاً للدليل القطعي ولم يقبل التأويل.[١] ومن المعلوم أن الدليل القطعي قد يكون كتاباً، أو سنة أو غير ذلك من المباني التي يُطرح الحديث ولا يحتج به إذا خالفها.

ب) **المتروك**: وهو الحديث الذي يروى عمن يتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلّا من جهته ويكون مخالفاً للقواعد المعلومة؛[٢] فالشرط الثاني وهو خالفة القواعد المعلومة مما له صلة كبيرة بنقد المتن فقد تكون تلك القواعد نقلية مُستخرجة من الكتاب والسنة أو قد تكون عقلية.

ج) **الحديث المدرج**: وهو ما كانت فيه زيادة ليست منه.[٣] وهو من المباحث النقدية الراجعة إلى فصل متن الحديث مما خالطه من كلام الرواة وهو عمل نقدي يختص بالمتن.

د) **الحديث الموضوع**: وهو المكذوب المختلق المصنوع[٤] وهو من ألصق أنواع الأحاديث بموضوع بحثنا؛ لأن علماء الحديث قد وضعوا علامات لمعرفة الحديث الموضوع منها ما يخص السند ومنها ما يختص بالمتن، وأكثر العلامات التي وضعها علماء الحديث لمعرفة الحديث الموضوع من خلال المتن تصلح أن تكون ضابطة من الضوابط لتقييم الحديث.

---

١. عبد الله المامقاني، مقباس الهداية، ج١، ص٣١٤ ـ ٣١٥؛ أصول الحديث وأحكامه، ص ٩٥.

٢. مقباس الهداية، ج١ ص٣١٥.

٣. المصدر السابق، ص ٢٢٠.

٤. المصدر السابق، ج١، ص٣٩٨؛ زين الدين العاملي، الدراية في علم مصطلح الحديث، ص ٦٩.

## ٢. علاقة نقد المتن مع علم الجرح والتعديل

**الجرح والتعديل:** هو العلم الذي يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول رواياتهم، أو ردها.[1] وهو من العلوم المساعدة في نقد الحديث؛ لأنه يبحث في المواضيع التي تتعلق بشروط الراوي من حيث العدالة والضبط، والأسباب التي تقدح فيهما. ويمكن تناول هذا العلم وعلاقته مع نقد المتن من زاويتين:

أ) **العدالة:** وقع الاختلاف بين المحدثين في اعتبارها وفي موضوعها. فقد عرفها بعضهم بأنها عبارة عن ملكة نفسانية راسخة باعثة على ملازمة التقوى، وترك ارتكاب الكبائر، والإصرار على الصغائر، وترك ارتكاب مُنافيات المروءة.[2]

وعرّف ابن حبّان العدالة فقال: «هو ما كان ظاهر أحواله طاعة الله تعالى».[3] وهذا الشرط من الأمور الاحتياطية التي اشترطها المحدثون للتحرز من الكذب في الحديث، فحتى الذين لم يشترطوا هذا الشرط، وقبلوا رواية الفاسق فإنهم اشترطوا أن يكون مُتحرزاً في روايته، كما أشار إلى ذلك الشيخ الطوسي في عمل الطائفة بخبر الفاسق إذا كان مُتحرزاً في روايته.[4]

وهناك شروط أخرى اشترطها المحدثون للاحتياط في الرواية كالبلوغ والعقل فلا تُقبل رواية غير المميز والمجنون، وهذه الشروط لها دور رئيسي في الحديث وصيانته وهي تدل على مبلغ عناية المحدثين في صيانة السنة فكلما كان الاسناد كامل النظام محتوياً على أسماء حسنة استبعد كل اشتباه وسوء ظن، فإن العادل لا يكذب وإلّا سقطت عنه العدالة، والضابط غالباً لا يسهو، أو يغلط، والمخالفة نادرة.

وكما قلنا: إن هذه ليست قاعدة عامة إذ القاعدة إنه لا تلازم بين الاسناد والمتن فقد

---

١. أصول الحديث (علومه ومصطلحه)، ص ٢٦٠، ٢٦١.

٢. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٣٢، ٣٣.

٣. محمد طاهر الجوابي، الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، ص ٢٤٩.

٤. مقباس الهداية، ج ٢، ص ٣٩، ٤٠.

يصح الاسناد ولا يصح المتن، وقد لا يصح السند ويصح المتن من طريق آخر، ولذلك فإن الحكم على الرواة غالباً ما يكون لمصلحة المتن.

ب) **الضبط**: وهو يقظة المُحدِّث عند تحمله ورسوخ ما حفظه في ذاكرته، وصيانة كتابه من كل تغيير إلى حين الأداء.[1] ويقسم إلى قسمين: ضبط صدر، ضبط كتاب.

فضبط الصدر تعني: أن يثبت الراوي ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. أما ضبط الكتاب فهي صيانته لديه منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤدي عنه.[2]

ويُعرف ضبط الراوي من خلال موافقة مروياته مع مرويات الثُقات، فإن وافقتها، في الغالب، فهو ضابط وإلاّ فلا. فالعوامل التي تؤدي إلى القدح بهذه الصفة هي الوهم والغلط ومخالفة مروياته مع مرويات الثُقات، ومن البديهي أن هناك علاقة مُتبادلة بين قوة الحفظ والضبط وصحة المتن فكلما كان الراوي ضابطاً قلّت نسبة الخطأ في متن الرواية.

### ٣. علاقة نقد المتن مع فقه الحديث

والمراد من فقه الحديث هو العلم الذي يبحث في متن الحديث خاصة، في شرح لغاته وبيان حالاته من كونه نصاً أو ظاهراً، عاماً أو خاصاً، مطلقاً أو مقيداً، مجملاً أو مبيناً، معارضاً أو غير معارض،[3] وهناك أصول وضوابط يمكن من خلالها فهم الحديث فهماً صحيحاً كالتنبه إلى أسباب وملابسات ورود الحديث ومقاصدها، والتمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث، ومثل هذه الضوابط قلما تُبحث وتحقق بدراسة مستقلة.

وهناك نقطة ذات أهمية كبيرة وهي أنه لا يصح نقد الحديث والحكم عليه بالوضع والضعف لعلامات في متنه قبل فهمه فهماً صحيحاً بالضوابط والمعايير المعروفة في

---

١. جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، ص ١٧٨.

٢. المصدر السابق، ص ١٨٣. ٣. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج ٨، ص ٥٤.

فقه الحديث، فهناك من يحكم على بعض الأحاديث بالوضع لتعارضه مثلاً مع بعض المعايير نتيجة للغفلة عن سبب الورود، أو كونه منسوخاً أو ما شابه ذلك. ويمكن بحث علاقة نقد المتن مع فقه الحديث في المحاور التالية:

### أ) علاقة نقد المتن مع غريب الحديث

غريب الحديث هو فرع من فروع فقه الحديث، وهو يبحث عما وقع في متون الحديث من الألفاظ الغامضة، البعيدة عن الفهم، لقلة استعمالها.[١] ويعتبر معرفة الغريب الخطوة الأولى في فهم الحديث. ومن أشهر ما كتب في هذا العلم هو كتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» للمحدث واللغوي «ابن الأثير» وكذلك «فخر الدين الطريحي» في كتابه «غريب أحاديث الخاصة». ومن المعلوم أن لكل عصر موروثه اللغوي وأساليبه في التعبير، وأن اللغة ليست ثابتة على مر العصور بل هي تتغير من عصر إلى آخر ومن بيئة إلى أخرى. فإذا وجدنا بعض الكلمات والمفردات التي لا تنسجم ولا تتلاءم مع عصر المعصوم وقطعنا بذلك فلا يمكن قبولها والتصديق بها فإن بعض التراكيب لم يستعمل إلّا في بعض الأماكن وفي بعض العصور.

وسوف نتناول هذا البحث بشيء من التفصيل في الفصل الثامن.

### ب) علاقة نقد المتن مع علم مختلف الحديث

علم مختلف الحديث هو الذي يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض، فيزيل تعارضها، كما يبحث في الأحاديث التي يُشكل فهمها أو تصورها فيدفع إشكالها ويوضح حقيقتها،[٢] ومن أقدم هذه التصانيف كتاب «اختلاف الحديث لابن إدريس

---

١. أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي، مقدمة ابن الصلاح، ص ١٩٥.
٢. أصول الحديث (علومه ومصطلحه)، ص ٢٨٣.

الشافعي (ت ٢٠٤ هـ)، ويعتبر كتاب التهذيب والاستبصار للشيخ الطوسي (ت ٤٦٠) من أهم ما كُتب في الأحاديث المختلفة عند الشيعة. وأسباب الاختلاف كثيرة بعضها يدخل في علم فقه الحديث، كالعام والخاص والمطلق والمقيد والمجمل والمبين والناسخ والمنسوخ، وبعضها يرجع إلى الوضع والخطأ والتصحيف، ومن المعلوم أن هذه الأسباب هي التي أدت إلى نشوء النقد.

## مناهج العلماء والمحدثين في نقد الحديث

### ١. منهج المشهور

لم يعرف العلماء والمحدثون القدماء التقسيمات الأربعة للأحاديث، فهي اصطلاح متأخر حصل في عصر العلامة وابن طاووس؛ لأن الصحيح كان في عرفهم هو ما اقترن ببعض القرائن المفيدة للوثوق بصدوره. قال الشيخ حسن بن الشهيد الثاني (ت ١٠١١): «إن القدماء لا علم لهم بهذا الاصطلاح قطعاً؛ لاستغنائهم عنه في الغالب بكثرة القرائن الدالة على صدق الخبر، وإذا أطلقت الصحة في كلام من تقدم فمرادهم منها الثبوت أو الصدق»[1] بل إنهم قد يروون الأحاديث عن بعض الفرق المخالفة إذا اطمأنوا بصحة الخبر قال البحراني في توجيه نقل المحدثين روايات الفرق غير الإمامية: «غاية الأمر أن قبول الأصحاب لروايات بعض الفرق المخالفة لابد أن يبتني على وجه صحيح لا يتطرق إليه الشك، كأن يكون سماعه من قبل عدوله عن الحق، أو بعد توبته ورجوعه إلى الحق، أو أن النقل إنما وقع عن أصله الذي ألفه».[2] وقد استدل صاحب الوسائل باثني عشر وجهاً على بطلان التقسيم الرباعي.[3] وأشكل على

---

١. جمال الدين الحسن زين الدين، منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، ج١، ص٣-١٣.

٢. يوسف البحراني، الحدائق الناضرة ج١، ص٢٠، المقدمة الثانية.

٣. وسائل الشيعة، ج٢٠، ص٩٦، الفائدة التاسعة.

هذا المنهج بعدة اشكالات:

١. ضعف بعض القرائن ومنها موافقة الحديث مع فتوى جماعة من الإمامية. فهل يكون الحديث صحيحاً ومُعتبراً لمجرد موافقته لفتوىٰ جماعة من الامامية؟[١]

٢. عدم الالتفات إلى نقد المحتوى والمباني والضوابط التي جاء ذكرها في أحاديث الأئمة ﷺ كعرض الحديث على القرآن أو على السنة أو ما شابه ذلك.[٢]

## ٢. منهج المعاصرين

وقد انتشر هذا المنهج بين المتأخرين كالسيد الخوئي وتلامذته، وهو الاعتماد اعتماداً كلياً على السند في تصحيح الحديث وعدم الالتفات إلى القرائن التي ادعاها المشهور لضعفها «فإن ما ذكروه في المقام وادعوا أنها قرائن تدلنا على صدور هذه الروايات من المعصوم ﷺ لا يرجع شيء منها إلى محصل»،[٣] ولذلك لابد من الرجوع إلى علم الرجال ومراجعة رجال السند في تمييز الصحيح من غيره، والحجة من غير الحجة «ولكن ذكرنا أن كل خبر عن معصوم لا يكون حجة، وإنما الحجة هو خصوص خبر الثقة أو الحسن ومن الظاهر أن تشخيص ذلك لا يكون إلّا بمراجعة علم الرجال ومعرفة أحوالهم وتمييز الثقة والحسن عن الضعيف»،[٤] حتىٰ الشهرة لا تكون جابرة لضعف الخبر، ولا يكون إعراض المشهور موجباً لوهن الخبر، «فإن الخبر الضعيف ليس بحجة في نفسه، وكذلك فإن فتوى المشهور ليست حجة وانضمام غير الحجة إلى غير الحجة لا يوجب الحجية، وبعد قيام الحجية على الخبر لكونه صحيحاً أو موثقاً، لا وجه لرفع اليد عنه لإعراض المشهور عنه».[٥]

وقد أشكل على هذا المبنى بكونه:

١. معياراً ناقصاً، إذ كيف يمكن الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف بمجرد

---

١. علم الحديث ودراية الحديث، ص٥٦، ٥٧. ٢. المصدر السابق.

٣. الخوئي، معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، ج ١، ص ٢٢.

٤. المصدر السابق، ص ٢٠. ٥. الخوئي، مصباح الأصول، ج٢، ص ٢٠٢، ٢٠٣.

توثيق رجال السند فقط، وقد كان الكذابون يدسون الأحاديث في الكتب وبأسانيد صحيحة لكي تكون مقبولة ويؤخذ بها.

روى الكشي بسنده عن محمد بن عيسى أنه قال: «إن بعض أصحابنا سأل يونس بن عبد الرحمن وأنا حاضر فقال له: يا أبا محمد ما أشدك في الحديث، وأكثر إنكارك لما يرويه أصحابنا فما الذي يحملك على رد الأحاديث؟ فقال: حدثني هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله‌ؑ يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنة، أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة، فإن المغيرة بن سعيد ـ لعنه الله ـ قد دس في كتب أصحاب أبي أحاديث لم يحدث بها أبي...».[1]

وقال السيوطي: «كثيراً ما يكون الحديث ضعيفاً أو واهياً، والاسناد صحيح مركب عليه».[2]

وذكر ابن حجر أن من الوضاعين من حملتهم الشهرة ومحبة الظهور، فجعل للاسناد الضعيف اسناداً صحيحاً مشهوراً.[3]

٢. الرواة المشتركون: وهي مشكلة أخرىٰ واجهت علماء الرجال، فكثيراً ما يقع الاشتراك بالاسم والكنية وغيرها من الصفات، وكثيراً ما يصادف أن الرواة المشتركون فيهم الثقة وغير الثقة مما يسبب مشكلة في التمييز، ولا زال هذا الإشكال موجوداً في كثير من الرواة.

٣. اختلافهم في مباني الجرح والتعديل وإبهام كثير من المفاهيم وعدم ضبطها بضابط، كمفهوم الغلو.

٤. إرسال التوثيقات وعدم وجود الأدلة على الأحكام الرجالية.

٥ ـ عدم الإلتفات إلى نقد المحتوى.[4]

---

١. الكشي، اختيار معرفة الرجال، ص٢٢٤، ٤٠١.

٢. عبد الكريم إسماعيل صباح، الحديث الصحيح ومنهج علماء الحديث في التصحيح، ص٢٢٦.

٣. المصدر السابق. ٤. علم الحديث ودراية الحديث، ص ٥٨ ـ ٦٢.

إلى غيرها من الإشكالات والتي يمكن الخروج منها بنتيجة أنه لا يمكن الاعتماد على هذا المبنى في نقد الحديث لوحده، بل إنه يمكن أن يكون أحد القرائن على الوثوق بالخبر، فلا يمكن أن تقول: إن تمام موارد الكذب يُحرز عن هذا الطريق «إن الحق الحقيق بالقبول كما نقحناه في علم الأصول أن العمل بالأخبار إنما هو من باب الوثوق والاطمئنان العقلائي، ومن البيّن الذي لا مرية فيه لذي مسكة في مدخلية ملاحظة أحوال الرجال في حصول الوثوق وعدمه».[1]

## ٣. منهج أهل السنة في نقد الحديث[2]

بعد أن كثرت الأحاديث الموضوعة لأسباب عديدة منها الكذب على رسول الله ﷺ حتى إن ابن حجر روى في مقدمة فتح الباري أن أبا علي الغساني روى عن البخاري أنه قال: خرّجت الصحيح من ٦٠٠ ألف حديث،[3] ونُقل عن أحمد بن حنبل أنه قال: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر،[4] ولذلك فقد ازدادت حركة النقد تبعاً لذلك، ويعتبر البخاري هو أول من دوّن في الصحيح ووضع شروطاً لمعرفته، وأصبح هذا المنهج هو منهج عامة المحدثين.

ويمكن معرفة هذا المنهج عن طريق تعريف الحديث الصحيح فقد عرفه ابن الصلاح فقال: الحديث الصحيح هو الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً،[5] وهذا يعني أن شروط الصحيح خمسة هي:

---

١. المامقاني، تنقيح المقال، ج ١، ص ١٧٤.

٢. لم يتفق نقاد الحديث في القرنين الثاني والثالث الهجري على ضوابط محددة في نقد الحديث فهناك شروط وضوابط عند أحمد بن حنبل تختلف عن شروط البخاري وشروط مسلم تختلف عن شروط البخاري وعلى كل حال فما ذكرناه هنا هو رأي الجمهور منهم وما استقر به العمل الآن.

٣. محمود أبو رية، أضواء على السنة المحمدية، ص ٢٩٩. ٤. المصدر السابق.

٥. مقدمة ابن الصلاح، ص ١٥، ١٦.

١. عدالة الرواة؛

٢. ضبط الرواة؛

٣. اتصال السند؛

٤. السلامة من الشذوذ في السند والمتن؛

٥. السلامة من العلة في السند والمتن.

فمفهوم النقد يشمل نقد السند من خلال الشروط الثلاثة الأولى، ونقد المتن من خلال الشرطين الأخيرين، والمراد من العلة التي تقدح بالحديث هي الأسباب الخفية الغامضة التي تضعّف الحديث مع أن الظاهر السلامة منها،[١] ويستعان على إدراكها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول أو وقف في المرفوع، أو دخول حديث في حديث... ثم قد تقع العلة في إسناد الحديث وهو الأكثر، وقد تقع في متنه.[٢]

أما بالنسبة إلى الشاذ فهو الحديث الذي يرويه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه.[٣]

ومن هنا يتبين أن النقد عند جمهور المحدثين أكثر ما يتناول السند، يعني أن اهتمامهم بنقد السند أكثر من نقد المتن وهذا ما صرح به الدكتور الأدلبي وغيره عندما قام بعرض المصطلحات الحديثية في كتاب الحاكم فقال: «ومن خلال هذا يتبين مدى اهتمام وتركيز الإمام الحاكم على النقد الاسنادي، حتى في الأبواب التي يمكن التوسع فيها في نقد المتون».[٤]

هذا هو منهج جمهور المحدثين في نقد الحديث، وهناك مناهج غير علمية ولا تعتبر حجة على الآخرين.

---

١. الحديث الصحيح ومنهج علماء الحديث في التصحيح، ص١٥٤؛ المامقاني، منتهى الدراية، ج١، ص ٣٦٧.

٢. مقدمة ابن الصلاح، ص ٧١، ٧٢.

٣. أصول الحديث (علومه ومصطلحه)، ص ٣٤٧.

٤. صلاح الدين ابن أحمد الأدلبي، منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص١٩٠.

فهناك طائفة من المتصوفة والعرفاء لم تنظر إلى السند في نقد الحديث واعتمدت على الكشف والشهود في نقد الحديث وتصحيحه أو تضعيفه، قال ابن عربي: «ورب حديث يكون صحيحاً من طريق رواية يحصل لهذا المكاشف الذي قد عاين هذا المظهر وسأل النبيﷺ عن هذا الحديث فأنكره، وقال لم أقله ولا حكمت به، فيعلم ضعفه فيترك العمل به عن بينة من ربه»[١] ونقل كلاماً عن بايزيد البسطامي (أحد العرفاء) في هذا المقام وهو يُخاطب علماء الاسلام قال: أخذتم علمكم ميتاً عن ميت وأخذنا علمنا عن الحي الذي لا يموت يقول أمثالنا حدثني قلبي عن ربي وأنتم تقولون حدثني فان وابن فلان قالوا: مات...[٢] ومن المعلوم أنه لا يمكن تصحيح الحديث اعتماداً على المتن وحده، إذ ليس كل حق يمكن أن ننسبه إلى الرسولﷺ، وإن صدق مضمون الخبر غير كاف لجعله حديثاً، إذ أن القاعدة هو أن كل ما قاله الرسولﷺ فهو حق وليس كل ما هو حق فهو قول رسول اللهﷺ؛ ولذلك علّق ابن العربي الاشبيلي على الحديث الموضوع في فضيلة سورة المائدة وفيه أن النبيﷺ قال لعليؑ لما رجع من الحديبية: «يا علي أشعرت أنه نزلت عليَّ سورة المائدة، وهي نعمت الفائدة» قال: أما إنا نقول سورة المائدة نعمت الفائدة فلا نؤثره على أحد ولكنه كلام حسن».[٣]

## منهج النقد التاريخي

نظراً لتشابه منهج النقد عند المؤرخين والمحدثين ارتأينا أن نعرض لمنهج المؤرخين في النقد ومقارنته مع منهج أهل الحديث.

فقد عرف علماء التاريخ نوعين من النقد للوثائق التاريخية، أي إنهم يقومون بخطوتين عندما ينقدون الوثيقة:

---

١. ابن عربي، الفتوحات المكية في الأسرار المالكية والملكية، ج ١، ص ١٥٠.
٢. المصدر السابق، ص ٢٨٠. ٣. ابن العربي، أحكام القرآن، ج ٢، ص ٣.

### ١. النقد الظاهري (نقد التحصيل)

وهي عمليات يقوم بها المؤرخ للوصول بالنص كما هو دون إضافة أو نقصان فهو وسيلة للقيام بالخطوة الأخرى من النقد، وينقسم هذا النقد إلى قسمين:

#### أ) النقد الظاهري السلبي

ويتركز على إثبات صحة أصل الوثيقة، وسلامتها في حالتها الأصلية ومطابقة الوثيقة لزمان التدوين، والكشف عما إذا كانت الوثيقة في أصلها متحلة، أو مشوهة فالوثيقة المكتوبة والخالية من النقط والمنسوبة إلى القرن الرابع الهجري أو ما بعد ذلك فمن الأرجح أنها مزيفة، ويمكن أن نجمل الأمور السلبية التي تطرأ على الوثيقة التاريخية:

- انتحال الوثيقة وتزويرها.

- تشويه الوثيقة نتيجة لتلف بعض الأوراق لقدمها أو نتيجة للخطأ والتصحيف والحشو من قبل بعض النساخين فإن كثيراً من الوثائق اعترتها إضافات من المهم تمييزها من النص الأصلي والإضافات على نوعين الحشو والإكمال. والحشو إدخال كلمات أو جمل لم تكن فيه من قبل ولكن قد يحدث أحياناً أن يكون الحشو متعمداً فيضاف أو يستبدل عبارات من عند الناسخ بقصد الإكمال، وعند الانتهاء من الخطوة الأولى تبتدأ الخطوة الثانية وهي:

#### ب) النقد الظاهري الإيجابي

فينظر في لغة الوثيقة ومطابقتها للغة العصر واستعمالاتها والصيغ المعتادة فيه، كما ينظر إلى شكل الخط وما في ذلك، وعند ذلك ننتهي من هذه الخطوة لتبدأ الخطوة الأخرى من النقد.

### ٢) النقد الباطني

وينقسم بدوره إلى قسمين:

### أ) النقد الباطني الإيجابي

وهو قراءة النص والوثيقة للوقوف على معناه ومعرفة قصد وغرض صاحب الوثيقة، وهي تتطلب من المؤرخ معرفة لغة النص، ولابد أن يأخذ بنظر الاعتبار عدة أمور في تفسيره للأصل:

**أولاً:** تتغير اللغة من عصر إلى عصر، ولذلك يجب الوقوف ومعرفة الاصطلاحات والكلمات المستخدمة في عصر النص.

**ثانياً:** اختلاف معاني الكلمات من مكان إلى آخر.

**ثالثاً:** أسلوب الكاتب يختلف من كاتب لآخر، ولذلك يجب معرفة لغة الكاتب وأسلوبه.

**رابعاً:** يجب تفسير الكلمة في السياق العام للنص التاريخي.

### ب) النقد الباطني السلبي

ونعني بها نقد دقة الكاتب ونزاهته، والمقصود من الدقة هي الأخطاء التي يقع فيها كاتب الوثيقة بدون قصد والنزاهة هي النقل غير الأمين نتيجة لمصالح معينة، ومن خلال هذه الخطوات ننتهي من النقد بكلا قسميه، والآن نأتي لنقارن بين منهج المحدثين والمؤرخين.[١]

### مقارنة المنهجين

أما بالنسبة إلى الخطوة الأولى وهي التأكد من صحة الأصل، فقد قام بها المحدثون سواء كانت الوثيقة حديثاً أو كتاباً منسوباً إلى صاحب الأصل، وذلك من خلال إبعاد

---

١. أنظر: د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخي، ص١١٩؛ د. محمد مصطفى الأعظمي، منهج النقد عند المحدثين، ص٩٤؛ د. عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، التاريخ، تاريخه وتفسيره وكتابته، ص٢٩٨ ـ ٣٠٤.

كل حديث في سنده أحد الكذابين، أو متهم بالكذب، أو عن طريق إعمال بعض المباني والمعايير في نقد المتن، أما إذا كانت الوثيقة كتاباً، أو أصلاً حديثياً فقد ناقش بعض النقاد في صحة بعضها نتيجة لبعض القرائن الموجودة في الكتاب، فقد ناقش ابن الغضائري في صحة كتاب سُليم بن قيس لاشتمال الكتاب على أمور لا يمكن التصديق بها،[1] وشكك ابن الغضائري والمحقق الداماد والسيد الخوئي في صحة انتساب التفسير المنسوب للإمام العسكري، فقد ذكروا أن من يرجع إلى التفسير يرىٰ أنه لا يصدر عن عالم فضلاً عن الإمام،[2] قال بعض المحدثين «اتفق محدثو الشيعة والسنة على جواز نقل الأحاديث والكتب التي ثبت انتسابها إلى المؤلفين يقيناً وإلّا فلابد أن يذكر وجدت ولا يقول حدثني».[3]

وهنا يتفوق المنهج الحديثي على منهج المؤرخين بسبب وجود مؤلفات كثيرة في تاريخ الرواة وفي الجرح والتعديل لتوثيق وتجريح رواة الحديث مع فقدان المؤرخين لمثل هذه الميزة.

أما بالنسبة إلى الخطوة الثانية من النقد الظاهري وهو اشتمال الوثيقة لأخطاء نتيجة للتصحيف والخطأ والوهم من قبل النساخ وغيرهم، فقد بحث المحدثون ذلك في باب الحديث المصحّف والمدرج والمضطرب وغيره.

وقد بحث المحدثون النقد الباطني الإيجابي في غريب الحديث لمعرفة ألفاظه ومعرفة سبب وروده، ولابد من الإشارة إلى أن المحدثين لم يعطوا هذه النقطة الأهمية التي تستحقها وقد أشار بعض العلماء المعاصرين إلى هذا البحث فقال: «بأنه من المهم جداً لفهم السنة التأكد من مدلولات الألفاظ التي جاءت بها السنة، فإن الألفاظ تتغير وتتطور من زمن إلى آخر، وضرب مثلاً بكلمة التصوير التي وردت الأحاديث في حرمتها فهي لا تعني التصوير (الفوتوغرافي) المتعارف عندنا؛ لأن هذا اللون من

---

١. مسلم الداوري، أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، ص٢٧٨، ٢٨٣.

٢. المصدر السابق.

٣. علم الحديث ودراية الحديث، ص ١٣٨، ١٣٩.

الفن لم يعرف في عصر التشريع.[1]

أما بالنسبة إلى النقد الباطني السلبي المتعارف عند المؤرخين فقد بحثه علماء الجرح والتعديل بعنوان شروط الراوي من العدالة والضبط كما مرت الإشارة إلى ذلك.

## أسباب النقد

يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين: أسباب مباشرة وأسباب غير مباشرة، والمقصود من الأسباب غير المباشرة هي العوامل التي من شأنها أن تؤدي إلى الاشتباه والخطأ في نقل الحديث أو تُشجع على الوضع بخلاف المجموعة الثانية من الأسباب التي تستوجب نقد الحديث بصورة مباشرة فكل من يُدقق في المجموعتين يجد هناك فرقاً أساسياً بين الوضع والتصحيف وبين ظنّية الأخبار التي تشكل عاملاً من شأنه أن يستوجب الأخطاء والاشتباهات في الأخبار ويمكن تقسيم العوامل غير المباشرة التي تستوجب نقد الحديث إلى ثلاثة أنواع:

### ١. ظنية أخبار الآحاد

يعتبر خبر الآحاد هو المجال الرئيسي من مجالات نقد الحديث وقد اختلف علماء الحديث والأصوليين في إفادته للعلم إلى ثلاثة طوائف:

١. خبر الواحد يُفيد العلم مطلقاً؛

٢. خبر الواحد لا يُفيد العلم مطلقاً؛

٣. يُفيد العلم إذا احتف بالقرائن.

والمذهب الأول هو مذهب جمهور المحدثين ويُنسب إلى عامة السلف وأهل الظاهر قال ابن حزم: «كل عدل روى خبراً أن رسول الله ﷺ في الدين أو فعله عليه السلام، فذلك الراوي معصوم من تعمد الكذب ومن جواز الوهم».[2]

---

١. يوسف القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ١٧٩، ١٨٠.

٢. أبو محمد علي بن محمد ابن حزم، الإحكام في أصول الأحكام، ج ١، ص ١٢٦.

أما الرأي الثاني فهو مذهب بعض المتكلمين والأصوليين كالجويني والغزالي والباقلاني.[1]

أما الرأي الثالث فهو مذهب جمهور المحدثين والأصوليين قال الشيخ المفيد: «إنه لا يجب العلم ولا العمل بشيء من أخبار الآحاد، ولا يجوز لأحد أن يقطع بخبر الواحد في الدين إلّا أن يقترن به ما يدل على صدق راويه على البيان، وهذا مذهب جمهور الشيعة وكثير من المعتزلة والمحكِّمة وطائفة من المرجئة وهو خلاف لما عليه مُتفقهة العامة وأصحاب الرأي».[2] ولسنا هنا بصدد الترجيح بين الآراء ومناقشتها، ولكن القول بأن خبر الواحد العادل عن مثله يُفيد العلم القطعي مخالف للبديهيات والضرورة، وكيف يُفيد القطع والراوي معرض للاشتباه والوهم نعم، غاية ما يدل خبر العادل أنه لا يتعمد الكذب في الحديث. إن ظَنِّية أخبار الآحاد وعدم القطع بالصدور واحتمال تعرض الراوي للوهم والاشتباه والخطأ هي من الأسباب الموجبة لظهور النقد. قال السيد المرتضى: «إن الحديث المروي في كتب الشيعة وكتب جميع مخالفينا يتضمن ضروب الخطاء وصنوف الباطل من محال لا يجوز ولا يتصور، ومن باطل قد دل الدليل على بطلانه وفساده... ولهذا وجب نقد الحديث».[3]

## ٢. تأخر التدوين

مهما تكن أسباب منع التدوين والتحديث، وجوازه، أو منعه فإن تأخره إلى فترة طويلة كان له آثار سلبية على الحديث فمهما بُولِغ في قوة الذاكرة في ذلك الوقت فإن النقل الشفوي له آثار سيئة في التبديل والتحريف بمرور الزمن مما سبب ضياع كثير من الأحاديث «كاد القرن الأول ينتهي، ولم يصدر أحد من الخلفاء أمره إلى العلماء

---

١. عثمان بن علي حسن، منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، ج١، ص١٢١، ١٢٢.

٢. محمد بن محمد بن النعمان العكبري، سلسلة مولفات الشيخ المفيد، ج٤، ص١٢٢.

٣. أبوالقاسم علي بن الحسين، رسائل السيد المرتضى، ج١، ص٤٠٩، ٤١٠.

بجمع الحديث، بل تركوه موكولاً إلى حفظهم، ومرور هذا الزمن الطويل كفيل بأن يذهب بكثير من حملة الحديث من الصحابة والتابعين».[١] ثم إن عدم التدوين لفترة متأخرة جعل لبعض الأشخاص والمُندسين منفذاً ينفذون إليه في وضع الأحاديث والكذب على رسول الله ﷺ قال الشيخ أبو رية: «كان من آثار تأخير تدوين الحديث، وربط ألفاظه بالكتابة، إلى ما بعد المائة الأولى من الهجرة وصدر كبير من المائة الثانية إن اتسعت أبواب الرواية، وفاضت أنهار الوضع، بغير ما ضابط ولا قيد».[٢]

## ٣. أحاديث من بلغ والوضع في الحديث

هناك رأي مشهور بين الفريقين وهو التساهل في أحاديث السنن، أي أن روايات الترهيب والترغيب والفضائل وثواب الأعمال لا يتشدد في أسانيدها، واستخرج فقهاء الشيعة قاعدة معروفة هي قاعدة التسامح في أدلة السنن، على ضوء بعض الروايات الموجودة في بعض المجاميع الفقهية منها:

عن أبي عبد الله ؑ أنه قال: «من سمع شيئاً من الثواب على شيء صنعه كان له وإن لم يكن على ما بلغه»،[٣] وقد تكون هذه الأحاديث عاملاً مساعداً في انتشار ظاهرة الوضع من خلال عدم تشدد العلماء في مثل هذا النوع من الأحاديث.

فقد روي عن أحمد بن حنبل أنه قال: «إذا روينا في الحلال والحرام والسنن والأحكام تشددنا وإذا روينا عن النبي ﷺ في فضائل الأعمال وما لا يضع حكماً ولا يرفعه تساهلنا في الأسانيد».[٤]

والجدير بالذكر أن عدم التشدد والتسامح في أدلة السنن جاء نتيجة لهذه الأحاديث عند الشيعة، ومن المحدثين من لم يقبل هذه القاعدة، إما لعدم صحة هذه

---

١. محمد أبو زهو، الحديث والمحدثون، ص١٢٧.

٢. أضواء على السنة المحمدية، ص ٨٨.

٣. الكليني، الكافي، ج٢، ص٨٧، باب من بلغه ثواب من الله على عمل.

٤. الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٣٤.

الأحاديث عنده واعتبارها من صنع القصاصين «فقد وضع القصاصون أحاديث لتدعيم مروياتهم وأساطيرهم وزيفوا لها الأسانيد التي تربطها بالنبي والأئمة بأسلوب يوحي بصحتها... فرووا لهم أن الإمام عليه السلام قال: من بلغه ثواب على عمل فعمله رجاء ذلك الثواب أعطيه وإن لم يكن رسول الله قاله...».[1]

وبعضهم اعتبرها من صنع الغلاة والزنادقة «ولما رأت الغلاة والزنادقة أن طلاب العلوم ورواد الحديث يتحرجون عن الأخذ والسماع حتى عن ضعاف المشايخ المطعونين... ولما رأوا عباد الليل والنهار قد رجعوا إلى السنة العادلة ورفضوا العبادات والأدعية المخترعة، زعموا لهم: «أن من بلغه ثواب من الله...» فتم بهذه الأكاذيب المخترعة أكاذيبهم».[2]

ويظهر من كلام صاحب المدارك بأنه لا يقبل هذه القاعدة: «وما يقال من أن أدلة السنن يتسامح فيها ما لا يتسامح في غيرها فمنظور فيه؛ لأن الاستحباب حكم شرعي يتوقف على دليل شرعي».[3]

وعلى كل حال فنحن لسنا بصدد نفي أو إثبات هذه القاعدة المشهورة عند الفقهاء والمحدثين، بل ما أريد قوله: إن العلماء والمحدثين قد وضعوا شروطاً للعمل بمثل هذه الأحاديث، وبسبب الغفلة عن هذه الشروط انتشرت الأحاديث المكذوبة والضعيفة، وإن كثيراً من الوضاعين استغلوا مثل الأحاديث للكذب على لسان الرسول صلى الله عليه وآله والأئمة عليهم السلام، فمن هذه الشروط التي وضعها المحدثون في قبول الأحاديث الضعيفة:

١. أن لا يبلغ الضعف حد الوضع، قال الشهيد الثاني: «وجوّز الأكثر العمل به - الخبر الضعيف - في نحو القصص والمواعظ وفضائل الأعمال، لا في نحو صفات

---

١. الحسني، الموضوعات في الآثار والأخبار، ص ١٧٠.

٢. محمد باقر البهبودي، صحيح الكافي، ج ١، المقدمة.

٣. حسن الصدر، نهاية الدراية، ص ٢٨٥.

الله المتعال وأحكام الحلال والحرام وهو حسن من حيث لا يبلغ الضعف حد الوضع والاختلاق»؛[1] لأنه لا فرق في الكذب بين أن يكون في الحلال والحرام، أو في فضائل الأعمال والمواعظ، وأن الرسول نهى عن مطلق الكذب ولم يستثنِ الكذب في الفضائل والترغيب والترهيب «إن البلوغ فيها ليس هو البلوغ ولو بطريقة لا يطمأن به، بل المراد به البلوغ العقلائي المطمأن به نحو البلوغ في الإلزاميات».[2]

٢. أن يكون مندرجاً تحت أصل عام، فيخرج ما يُخترع بحيث لا يكون له أصل.[3] ولم أجد هذا الشرط فيما بحثت فيه في مصادرنا، وهو حسن حيث يمكن أن تتفادى البدع والأصول الخارجة عن الكتاب والسنة بأحاديث واهية وضعيفة.

٣. أن لا يُعتقد عند العمل به ثبوته، لئلا ينسب إلى النبيﷺ ما لم يقله،[4] وهو شرط بديهي لأن الضعيف لا يمكن نسبته إلى النبيﷺ وقد أضاف أحد المعاصرين شرطاً آخراً وهو ألا يشتمل الحديث على مبالغات وتهويلات يمجها العقل، أو الشرع، أو اللغة؛ لأن ذلك يؤدي إلى اختلال النسب التي وضعها الشارع للتكاليف والأعمال، فلكل عمل وزن معين في نظر الشارع ولا يجوز لنا أن نتجاوز به حده الذي حدّه له الشارع[5] وهذا ما سنبينه فيما بعد.

وهنالك أحاديث أخرى ساهمت بإعطاء المبرر للكذابين والغلاة للكذب على الأئمة عمداً، أو جهلاً، منها عن أمير المؤمنينﷺ أنه قال: «إياكم والغلو فينا. قولوا: إنا عبيد مربوبون وقولوا في فضلنا ما شئتم»،[6] وما جاء عن أبي عبد اللهﷺ أنه قال: «يا أبا إسماعيل لا ترفع البناء فوق طاقته فينهدم، اجعلونا مخلوقين وقولوا فينا ما شئتم ولن تبلغوا...».[7] أو الروايات التي تشجع على الأخذ بالروايات حتى وإن لم تكن صادرة

---

١. زين الدين العاملي، الدراية، ص ٢٩؛ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ج ١، ص ١٦٢.
٢. مقباس الهداية، ج ١، ص ١٩٦.
٣. تدريب الراوي، ج ١، ص ١٦٢.
٤. المصدر السابق.
٥. كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص ٧٨.
٦. بحار الأنوار، ج ٢٥، ص ٢٧٠.
٧. المصدر السابق.

عن رسول الله مثل ما روي عن رسول الله أنه قال: «إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به. حدثتُ به أو لم أحدّث».[١] فمن المؤكد إن الوضاعين والغلاة اتخذوا مثل هذه الأحاديث ذريعة للكذب على الأئمة عليهم السلام يظهر ذلك لمن لاحظ محاور الوضع وإن أحاديث الفضائل والغلو في صفات الأئمة أخذت حيزاً كبيراً.[٢]

بالإضافة إلى ذلك فإن هناك أسباب مباشرة تستدعي نقد الحديث، هي:

## ١. النقل بالمعنى

كان من أسباب تأخر التدوين نقل الحديث بالمعنى. وقد اتفق أكثر المحدثين على جوازه بشروط معينة، والغفلة عن هذه الشروط قد يؤدي إلى تغيير معنى الحديث بالزيادة والنقصان مما يؤدي إلى الاشتباه في فهمه مما يستوجب نقده.

## ٢. التقطيع

إن تدوين المجاميع الحديثية على شكل أبواب فقهية استدعى تقطيع الحديث ونقل جزء منه في مقام الاحتجاج، أو لتسهيل الرجوع إليه وتجنب التكرار، وكثيراً ما يؤدي هذا العمل إلى سوء الفهم لضياع بعض القرائن اللفظية والسياقية مما له دخل في فهم الحديث.

## ٣. إغفال سبب الحديث ومُلابساته

إن كثيراً من الأحاديث لها أسباب وظروف خاصة استدعت المعصوم على قول الحديث أو فعل شيء من الأشياء، تُشابه أسباب النزول في القرآن، وأن هذه الأسباب لها دور رئيسي ومهم في فهم الحديث فهماً صحيحاً وأن الغفلة عن السبب يؤدي إلى سوء فهم الحديث.

---

١. ابن الجوزي، الموضوعات، ج١، ص١٨٧.

٢. مجيد معارف، پژوهشي در تاريخ حديث شيعه، ص٢٠٣؛ الموضوعات في الآثار والأخبار، ص٢٠٠ وما بعدها.

## ٤. الوهم والتصحيف

كثيراً ما يشتبه الرواة في نقل الحديث إذا حدَّثوا من مروياتهم، أو الغلط والتصحيف إذا نقلوا من الكتب ولذلك أعتبر المحدثون أن أفضل طريقة لتحمل الحديث هو السماع من الشيخ، أو القراءة عليه للأمن من هذه الاشتباهات، وخصوصاً إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن كثيراً من النُسّاخ يجهلون اللسان العربي فلا يُفرق بين المرفوع والمنصوب، ولا يعرف اللغة ومجازاتها، مما يسبب الخطأ في نقل الحديث.

## ٥. الوضع

الحديث الموضوع في اصطلاح المحدثين هو ما نُسب إلى المعصوم مما لم يقله أو يفعله، أو يُقره وهو من أهم أسباب النقد.

وهناك أسباب كثيرة للوضع يمكن أن نجملها مما يلي:

### أ) العامل السياسي

والمقصود بذلك هو الاستفادة من حديث المعصوم‌ﷺ في تدعيم سلطة معينة بإسباغ نوع من الشرعية عليها من خلال الاشادة بملكها، ومدح قادتها وذلك بأقوال ينسبونها زوراً وبهتاناً إلى الرسول الأكرم، وقد استفاده، الأمويون وخصوصاً في زمن معاوية من هذه الوسيلة في سبيل توطيد سلطانهم واحكام سيطرتهم وإسباغ نوعاً من الشرعية على ملكهم الذي حصلوا عليه عن طريق المكيدة والخداع والدهاء، وقد كان معاوية بأمس الحاجة إلى هذا الأمر بسبب ماضيه السيئ في محاربة الإسلام والمسلمين، ولم يكن صعباً عليه أن يجد بين المسلمين من يبيع دينه في سبيل وضع الأحاديث ونسبتها إلى النبيﷺ، فقد روى البعض عن رسول اللهﷺ أنه قال: «ليلين بعض مدائن الشام رجل عزيز منيع هو مني وأنا منه، فقال من هو يا رسول اللهﷺ؟ فقال رسول اللهﷺ بقضيب كان في يده في قفا معاوية هو هذا».[1] وقال

---

١. شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٢، ص٢٤٣.

اسحاق ابن راهويه: لا يصح في فضائل معاوية بن أبي سفيان عن النبي ﷺ شيء.[١]

ولم يقتصر هذا الأمر على بني أمية، بل استفاد العباسيون من هذا السلاح في تدعيم ملكهم، فقد نسبوا إلى رسول الله أنه قال: «هبط عليَّ جبريل ﷺ وعليه قباء أسود وعمامة سوداء، فقلت ما هذه الصورة التي لم أرك هبطت عليَّ فيها قط؟ قال: هذه صورة الملوك من ولد العباس عمك، قلت: وهم على الحق؟ قال جبرائيل: نعم، قال النبي ﷺ اللهم أغفر للعباس ولولده حيث كانوا وأين كانوا..».[٢] وغيرها من الأحاديث المكذوبة.

### ب) العامل الدنيوي

وهو من العوامل المهمة في وضع الحديث، أي وضع الحديث بدافع الكسب المادي أو الحصول على مصلحة شخصية، مثل أحاديث الهريسة تشد الظهر،[٣] فإن واضعه محمد بن الحجاج النخعي، وكان يبيع الهريسة.[٤] ومن ذلك ما وضعه غياث بن إبراهيم عندما دخل على الخليفة العباسي المهدي فوجده يلعب بالحمام فروى له لا سبق إلا في خف أو نصل أو حافر أو جناح.[٥]

ومن هذه الطائفة «القصاص» وهم طائفة من الناس عملهم التذكير والواعظ بأي وسيلة كانت وهم طوائف متعددة «منهم وعاظ غايتهم التذكير، ومنهم الذين يسعون لجمع المال عن طريق التحديث، وقد كانوا يعتمدون المناكير والأكاذيب ويستدرون جيوب الناس عن هذا الطريق، فقد روي في بعض المجامع أن قاصاً جلس ببغداد، فروى في تفسير قوله تعالى ﴿...عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾[٦] أنه يجلسه ومعه على عرشه، فبلغ ذلك الإمام محمد بن جرير الطبري فأحتد من ذلك، وبالغ في

---

١. محمد بن أبي بكر أيوب الزرعي، نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، ص١٠٦.
٢. الموضوعات، ج١، ص٣٤٢.
٣. القاوقجي، اللؤلؤ المرصوع، ج١، ص٦٧.
٤. المصدر السابق.
٥. نقد المنقول والمحك المميز بين المردود والمقبول، ج١، ص٩٥.
٦. الإسراء، ٧٩.

إنكاره، وكتب على باب داره: سبحان من ليس له أنيس ولا له في عرشه جليس.

فثارت عليه عوام بغداد ورجموا بيته بالحجارة حتى إستد[١] بابه بالحجارة وعلت عليه.[٢]

## ج) العامل الديني

والمقصود هو وضع الأحاديث بدافع ديني، أي في سبيل الترغيب والترهيب وحث الناس على فعل الخير، كأن الدين ناقص وهم يريدون أن يتمموا نقصه بمثل هذا الكذب ويغلب على هؤلاء الزهد. نقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه كان يقول: (ما رأيت الكذب في أحد أكثر منه فيمن ينسب إلى الخير والزهد)،[٣] وكان هدفهم كما قلنا هو الترغيب، كما نقل عن بعض المحدثين أنه سمع ابن المهدي يقول لميسرة بن عبد ربه من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا؟ قال: وضعتها أرغب الناس فيها).[٤]

وكذلك قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم: من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ فقال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن وأشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة.[٥]

## د) الزندقة

والمقصود بهذا العامل هو وضع الأحاديث من أجل إفساد الشريعة وتشويهها في أعين الناس لإبعادهم عنها؛ ولهذا فقد وضعوا الأحاديث في تحريم الحلال وتحليل الحرام، كما نقل عن ابن أبي العوجاء أنه عندما أمر بضرب عنقه قال: (والله لقد

---

١. استد وانسد بنفس المعنى. ٢. علي القاري، الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة، ص ٨٩.
٣. الموضوعات، ج ١، مقدمة المؤلف.
٤. المصدر السابق، ج ١، مقدمة المؤلف. ٥. المصدر السابق.

وضعت فيكم أربعة آلاف حديث أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحلال، لقد فطرتكم أيام صومكم، وصومتكم أيام فطركم).[1]

ومن أمثلة ما وضعوه: (رأيت ربي بمنى يوم النحر على جمل أورق عليه جبة صوف أمام الناس)،[2] ونسبوا إلى رسول الله أن أبا هريرة سأله مم ربنا؟ فقال: «من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء، خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق».[3]

وقال بعض المحدثين في الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله في فضل العدس والباقلاء والجبن والجوز والباذنجان والرمان والزبيب أنه لم يصح منها شيء وأنها وضع الزنادقة شيناً للإسلام.[4]

### هـ) التعصب

وهو من العوامل المهمة في وضع الحديث وله مصاديق متعددة فقد يكون التعصب للمذاهب الكلامية والفقهية التي نشأت في القرن الثاني من الهجرة والتي شملت كثيراً من مسائل الفروع والأصول، وقد صور ابن قتيبة هذا الوضع فقال: (ولو كان اختلافهم في الفروع والسنن لا يسع لهم العذر... ولكن اختلافهم في التوحيد وفي صفات الله تعالى وفي قدرته وفي أهل الجنة، وعذاب أهل النار، وعذاب البرزخ، وفي اللوح وفي غير ذلك من الأمور التي لا يعلمها نبي إلا بوحي من الله تعالى)،[5] هذا الاختلاف أدى ببعض اتباع هذه المذاهب لتأييد ما يعتقدون بالأحاديث المزورة المنسوبة إلى النبي، نقل ابن الجوزي بإسناده عن ابن لهيعة قال: (سمعت شيخاً من الخوارج، وهو

---

١. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، ج٢، ص٦٤٤، ترجمة عبد الكريم بن أبي العوجاء.

٢. ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة ج١، ص ١٤٦. ٣. المصدر السابق، ص١٣٤.

٤. إسماعيل بن العجلوني، كشف الخفاء ومزيل الإلباس عن ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ج٢، ص ٤٢١.

٥. أبو محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، تأويل مختلف الحديث، ص ٢١.

يقول: إن هذه الأحاديث دين فأنظروا عمن تأخذون دينكم، فإنا كنا إذا هوينا أمراً صيرناه حديثاً)،[١] ومن أمثلة هذه الأحاديث قولهم: (من زعم أن الإيمان يزيد وينقص فزيادته نفاق ونقصانه كفر، فإن تابوا وإلا فأضربوا أعناقهم بالسيف...)،[٢] وظهرت الأحاديث المتناقضة في فضائل ومثالب رؤساء المذاهب الفقهية الكلامية، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل شمل التعصب للجنس كالأحاديث الواردة في الترك والسودان[٣] والتعصب للغة،[٤] وتفضيل بعض البلدان، فقد وضع «أبو عصمة» حديثاً طويلاً في فضائل مدن خراسان واحدة واحدة).[٥]

هذه هي أهم الأسباب الموجبة لنقد الحديث وفيها نختتم هذا الفصل الأول.

---

١. الموضوعات، ج ١، ص١٦. ٢. ابن عراق، تنزيه الشريعة المرفوعة، ج ١، ص ٥٠.

٣. انظر المصدر السابق، ج ٢، ص ٣١ـ٣٣.

٤. المصدر السابق، ج ١، ص ١٣٦.

٥. المصدر السابق، ص٣٤٨؛ ج ٢، ص ٤٧.

# ٢

# تاريخ نقد المتن عن الصحابة وأهل البيت ﷺ

## نقد المتن عند الصحابة

استخدم الصحابة منهج نقد المتن للحديث النبوي، فكانوا ينتقدون بعضهم بعضاً، وذلك بعرض مروياتهم على القرآن والسنة والعقل، وذلك نتيجة للخطأ في نقل الحديث، أو الاشتباه، أو الغفلة عن ملاحظة سبب ورود الحديث، مما يسبب تعارض الحديث مع المباني المذكورة. ويعتبر هذا المنهج هو السائد بينهم؛ لأن نقد السند بمعناه الاصطلاحي لم يُعرف في هذه الفترة، وذلك لعدم وجود الواسطة بين الصحابة والرسول ﷺ، ولقرب العهد به بالنسبة لمن حدثوا بعد موته؛ وإن كان هناك إشارات ودلائل تدل على أنهم كانوا يدققون فيمن يروون عنه، فقد نقل ابن قُتيبة عن القطام أنه قال: إن الصحابة كانوا يكذّبون أبا هريرة منهم عمر وعثمان وعلي ﷺ وأنه لما أكثر من الرواية وأتى ما لم يأت بمثله من جُلة أصحابه والسابقين الأولين إليه، اتهموه، وأنكروا عليه، وقالوا: كيف سمعت هذا وحدك؟ ومن سمعه معك؟.[1]

وقد جمع الزركشي جميع هذه الاستدراكات في كتابه (الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة). وسوف نورد نماذج من هذه الانتقادات مُرتبة حسب أسماء

---

١. تأويل مختلف الحديث، ص٤١.

الصحابة وسوف نلحق بها الاستدراكات على بعض الفتاوي الصادرة من الصحابة؛ لأنها غالباً ما تكون مُستنبطة من أقوال الرسولﷺ؛ ولأن الهدف هو تبيين المنهج النقدي للمتن عند الصحابة.

## ١. نقد المحتوى عند عائشة

### أ) الحديث المتضمن رؤية النبيﷺ لله تعالىٰ

روىٰ البخاري بسنده إلى عائشة أنها قالت: «من زعم أن محمداً رأىٰ ربه فقد أعظم الفرية، ولكن قد رأىٰ جبريل في صورته وخلقه ساداً ما بين الأفق»[١] وفي رواية أخرىٰ: عن مسروق قال: قلت لعائشة: «يا أماه هل رأىٰ محمد ربه؟ فقالت: لقد قفَّ[٢] شعري مما قلت أين أنت من ثلاث من حدثكهنَّ فقد كذب، من حدَّثك أن محمداًﷺ رأىٰ ربه فقد كذب ثم قرأت الآية ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَـٰرَ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾[٣] ولكن رأىٰ جبريل في صورته مرتين»[٤] وهذا الحديث رواه مسلم والترمذي عن ابن عباس باختلاف يسير. ويظهر أن المراد بالرؤية في هذه الأحاديث هي الرؤية البصرية، ولذلك فقد دُهشت عائشة من هذا الرأي وانتقدته وعرضته على القرآن.

### ب) الميت يعذب ببكاء أهله عليه

روىٰ البخاري عن عبد الله بن عمر أنه قال: لما أُصيب عمر جعل صُهيب يقول: وا أخاه، فقال عمر: أما علمت أن النبيﷺ قال: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي؟».[٥]

---

١. البخاري، صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ذكر الملائكة، رقم الحديث ٣٢٣٤.

٢. قفَّ شعري: قام من الفزع. ٣. الانعام، ١٠٣.

٤. صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، تفسير سورة النجم، الحديث رقم ٤٨٥٥.

٥. المصدر السابق، كتاب الجنائز، باب قول النبيﷺ يعذب الميت ببكاء أهله عليه...، الحديث ١٢٩.

وقد انتقدت عائشة هذه الرواية بعرضها على القرآن مرة وتصحيحها بذكر مُلابسات الحديث مرة أخرى، قال ابن عباس‌ﷺ: «فلما مات عمر (رض) ذكرتُ ذلك لعائشة (رض) فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدَّث رسول الله‌ﷺ أن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله‌ﷺ قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن (ولا تزر وازرة وزر أخرىٰ).[1]

وفي رواية أخرىٰ عن عمرة بنت عبد الرحمن أنها سمعت عائشة. وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: «إن الميت ليعذب ببكاء الحي» فقالت عائشة: «إنما مرَّ رسول الله‌ﷺ على يهودية يبكي عليها أهلها فقال إنهم ليبكون عليها، وإنها لتُعذب في قبرها».[2] وقد نسبت عبد الله بن عمر إلى عدم الحفظ قالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما أنه لم يكذب، ولقد أُنسي أو أخطأ»[3] وذكرت القصة.

## ج) الذم لولد الزنا والتنفير من عتقه

روى الحاكم عن أبي هريرة عن رسول الله‌ﷺ أنه قال: «ولد الزنا شرُّ الثلاثة».[4] وقال: «لأن أُقنع بسوط في سبيل الله أحبُّ إليَّ من أن أعتق ولد الزنا».[5]

وقد انتقدت عائشة هاتين الروايتين وصوبتهما بذكر أسباب الورود فقالت: «رحم الله أبا هريرة أساء سمعاً فأساء إصابةً» وذكرت ملابسات الحديث الأول فقالت: «فلم يكن الحديث على هذا، إنما كان رجل من المنافقين يؤذي رسول الله‌ﷺ فقال: من يُعذرني من فلان؟» قيل: يا رسول الله مع ما به ولد زنا فقال رسول الله‌ﷺ: «هو شرُ الثلاثة». والله عزوجل يقول: (ولا تزرُ وازرة وزر أخرىٰ).[6]

---

١. المصدر السابق، الحديث ١٢٨٨. ٢. المصدر السابق، رقم الحديث.
٣. مسلم، الصحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، رقم الحديث ٢٧، ج ٥، ص٤٨٨.
٤. أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المستدرك على الصحيحين، كتاب العتق، ج٢، ص٥٨٣، باب ولد الزنا شر الثلاثة، رقم ٢٩٠٨. ٥. المصدر السابق.
٦. المصدر السابق، رقم ٢٩١٠.

أما بالنسبة إلى الحديث الثاني فقالت: «أما قوله: لأن أقنع بسوط في سبيل الله أحبُّ إليَّ من أن أعتق ولد الزنا إنها لما نزلت: (فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة) قيل: يا رسول الله، ما عندنا ما نعتق إلّا أن أحدنا له جارية سوداء تخدمه وتسعىٰ عليه فلو أمرناهُنَّ فزنين فجئن بالأولاد فأعتقناهم، فقال رسول الله ﷺ: لأن أقنع بسوط...».[1]

ونؤكد هنا أننا لسنا في مقام إثبات أو نفي الحديث وإنما المراد تبيين المنهج النقدي عند الصحابة.

## د) حديث الشؤم في ثلاث

روى أحمد عن أبي حسان أن رجلين من بني عامر دخلا على عائشة فأخبراها أن أبا هريرة يُحدِّث أن النبي ﷺ قال: الطيرة من الدار والمرأة والفرس فغضبت فطارت شُقة منها في السماء وشُقة في الأرض، وقالت: والذي أنزل الفرقان على محمد ما قالها رسول الله ﷺ قط، إنما قال: كان أهل الجاهلية يقولون الطيرة في المرأة والدابة والطير».[2]

فالغفلة عن أسباب الصدور وملابساته أدت إلى الخطأ في فهمه ونقلته من الخصوص إلى العموم مما سبَّب التعارض مع القرآن أو باقي المباني النقدية.

## هـ) حديث الماء من الماء

عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، قال: دخلت على عائشة، فقلت: يا أماه، إن جابر بن عبد الله يقول: «الماء من الماء» فقالت: «أخطأ، جابر أعلم مني برسول الله ﷺ! يقول: «إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل» أيوجب الرجم ولا يوجب الغسل؟».[3]

---

١. المستدرك على الصحيحين، كتاب العتق، باب ولد الزنا شر الثلاثة، رقم ٢٩١٠.
٢. أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، مسند أحمد بن حنبل، ج٦، ص ٢٤٠.
٣. الزركشي، الإجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص١٤٥؛ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص ١٢٨.

### و) منع التطيب عند الاحرام

عن إبراهيم بن محمد عن أبيه قال: «سألت عائشة فذكرتُ لها قول ابن عمر ما أحبُّ أن أصبح محرماً أنضخُ طيباً» فقالت: أنا طيبتُ رسول الله ﷺ، ثم طاف في نسائه، ثم أصبح محرماً».[1] والنقد الموجه من عائشة إلى ابن عمر وإن كان نقداً للفتوىٰ وليس للحديث ولكن يمكن أن يدخل تحت هذا الباب لمشابهته له في المعنىٰ.

### ز) المرأة والكلب والحمار تقطع الصلاة

روى مسلم عن أبي هريرة وأبي ذر أن المرأة والحمار والكلب تقطع الصلاة إذا لم يكن بيدي المصلي سترة قال:

قال رسول الله ﷺ: «يقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، ويبقىٰ ذلك مثل مؤخرة الرحل»[2] وفي رواية ابن داود: «**يقطع الصلاة المرأة الحائض والكلب**».[3]

وقد استنكرت عائشة هذا المعنىٰ استنكاراً شديداً وأنه مخالف لسنة رسول الله العملية فقد ورد عن عائشة أنها قالت عندما سمعت هذا الحديث: «**بئسما عدلتمونا بالحمار والكلب، لقد رأيت رسول الله ﷺ يُصلي وأنا مُعترضة بين يديه، فإذا أراد أن يسجد غمزَ رجلي فضممتها إليّ ثم يسجد**».[4]

وفي رواية أخرىٰ قالت: «**عدلتمونا بالكلاب والحمير لقد رأيتني مُضطجعة على السرير فيجيء رسول الله ﷺ فيتوسط فيصلي فأكره أن أسنحه فأنسل من رجلي السرير حتىٰ أنسل من لحافي**».[5]

---

١. صحيح البخاري، ج١، ص١٠٦، باب من تطيب ثم اغتسل، رقم الحديث ٢٧٠.

٢. يحيىٰ بن النووي الشافعي، صحيح مسلم بشرح النووي، ج٣ـ٤، ص٢٦٤، ٢٦٥، كتاب الصلاة، باب قدر ما يستر المصلي.

٣. أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، ج١، ص١٨٧، كتاب الصلاة، باب ما يقطع الصلاة، رقم ٧٠٣.

٤. المصدر السابق، ج١، ص١٨٩، كتاب الصلاة، باب من قال إن المرأة لا تقطع الصلاة، رقم٧١٢.

٥. صحيح مسلم بشرح النووي، ج٩ـ١٠، ص٤٧٦، كتاب الصلاة، باب الاعتراض بين يدي المصلي.

### ح) دخول امرأة في النار بسبب هرّة

أخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبيﷺ قال: دخلت امرأة النار في هرّة ربطتها فلم تطعمها ولم تدعها تأكل من خشاش الأرض[١] وفي رواية مسلم قال: «عُذّبت امرأة في هرّة لم تطعمها ولم تُسقها ولم تتركها تأكل من خشاش الأرض»[٢] وقد صححت عائشة هذه الرواية وذكرت سبب الورود واستبعدت دخول المؤمن للنار بسبب الهرّة فقد أخرج أحمد في مسنده عن علقمة قال: كُنّا عند عائشة فدخل أبو هريرة فقالت: أنت الذي تُحدِّث أن امرأة عذبت في هرّة ربطتها فلم تُطعمها ولم تسقها؟ فقال: سمعته منه يعني النبيﷺ فقالت: هل تدري ما كانت المرأة؟ إن المرأة مع ما فعلت كانت كافرة، وإن المؤمن أكرم على الله عزوجل من أن يعذبه في هرّة، فإذا حدثت عن رسول اللهﷺ فانظر كيف تُحدِّث.[٣]

### ط) من حمل ميتاً فليتوضأ

عن أبي هريرة أنه قال: من غسل ميتاً فليغتسل ومن حَمَلهُ فليتوضأ، فبلغ ذلك عائشة، فقال: «أو نجسٌ موتىٰ المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟».[٤]

فعائشة تناقش في الحديث وتستبعده بأنه كما أنه لا غضاضة على من حمل عوداً أو خشباً فكذلك لا شيء عليه إذا حمل جنازة أحد الموتىٰ وكما قلنا مراراً نحن هنا ليس في مقام النقد بقدر ما نريد عرض الروايات التي تدل على منهج الصحابة في نقدهم للحديث النبوي وتصحيحه، وقد لا حظنا أنهم يستخدمون المقياس القرآني والسنة النبوية بصورة واضحة، وأنهم قد يعرضون الحديث وينقدونه على أساس

---

١. صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب خمس من الفواسق يقتلن في الحرم.
٢. المصدر السابق، ج٧، ص٤٤، كتاب قتل الحيات، باب تحريم قتل الهرة.
٣. مسند أحمد بن حنبل، ج٢، ص٥١٩.
٤. الاجابة لايراد ما استدركته عائشة على الصحابة، ص١٢١، ١٢٢؛ منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص١١٦.

عقلي وليس بالضرورة أن يكون نقدهم هذا منصباً على تكذيب الراوي فالعوارض والآفات التي تطرأ على الحديث النبوي كثيرة كما قلنا من قبل كالخطأ والاشتباه ونقل الحديث دون ملابساته مما قد يؤدي إلى حدوث تعارض واختلاف مع القرآن والعقل والسنة النبوية.

## ٢. نقد المحتوى عند عمر

المطلقة المبتوتة لا نفقة لها:

روى الشعبي قال: دخلت على فاطمة بنت قيس فسألتها عن قضاء رسول الله ﷺ في السكنىٰ والنفقة قالت فلم يجعل لي سُكنىٰ ولا نفقة وأمرني أن أعتد في بيت أم مكتوم.[١]

وقد أنكر عمر هذا الحديث ولم يأخذ به واعتبره مخالفاً للقرآن روى ابن داود عن أبي إسحاق، قال: كنت في المسجد الجامع مع الأسود، فقال: أتت فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال: ما كنّا لندع كتاب ربنا وسنة نبينا ﷺ لقول امرأة لا ندري أحفظت [ذلك] أم لا.[٢]

## ٣. نقد المتن عند ابن عباس

الوضوء مما مست النار:

روى النسائي عن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «توضؤوا مما مست النار»[٣] وقد استبعد ابن عباس هذه الرواية وكان يعتقد أن الطعام الحلال لا ينقض الوضوء فكان يقول: «أتوضأ من طعام أجده في كتاب الله حلالاً لأن النار مسته».[٤]

---

١. صحيح مسلم بشرح النووي، ج٩ ـ ١٠، ص٣٥٣، كتاب الطلاق، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها.

٢. سنن أبي داود، ج٢، ص٢٨٨، كتاب الطلاق، باب من أنكر على فاطمة.

٣. سنن النسائي، ج١، ص١٠٥، كتاب الطهارة، باب الوضوء مما غيرت النار.

٤. المصدر السابق، ص١٠٦.

## نقد المتن عند أهل البيت(ع)

ابتلى أئمة أهل البيت(ع) بمجموعة من الكذابين والغُلاة الذين كانوا يضعون الأحاديث بوسائل كثيرة عن طريق الدس في كتب الأصحاب وخصوصاً في زمن الإمامين الباقر والصادق(ع)، فقد نقل الكشي بسنده عن أبي عبد الله(ع) أنه قال: إنّا أهل بيت صدّيقون لا نخلو من كذّاب يكذب علينا ويسقط صدقنا كذبه علينا عند الناس.[١]

وقد وصف الإمام الصادق(ع) الغلاة فقال: إن فيهم من يكذب حتى أن الشيطان ليحتاج إلى كذبه.[٢] ولذلك كان أصحاب الأئمة(ع) يتحذرون في نقل الأحاديث ويعرضونها على الأئمة(ع) لتصحيحها فيما إذا شكوا في وضعها، أو في فهم دلالتها فتارة كانوا يعرضون عليهم أحاديث مفردة لفهم معناها وخصوصاً عند التعارض بين الأحاديث وكان الأئمة(ع) يعلمونهم الطريق الصحيح في نقد الحديث.

روى المجلسي بسنده عن الميثمي أنه سأل الرضا(ع) يوماً ـ وقد اجتمع عنده قوم من أصحابه وقد تنازعوا في الحديثين المختلفين عن رسول الله(ص) في الشيء الواحد ـ فقال(ع): إن الله عزوجل حرّم حراماً، وأحلّ حلالاً، وفرض فرائض، فما جاء في تحليل ما حرّم الله، أو تحريم ما أحلّ الله، أو دفع فريضة في كتاب الله رسمها بيّن قائم بلا ناسخ نسخ ذلك فذلك ما لا يسع الأخذ به؛ لأن رسول الله(ص) لم يكن ليحرّم ما أحلّ الله، ولا ليُحلل ما حرّم الله عزوجل، ولا ليُغيّر فرائض الله وأحكامه...»[٣] وعرّفه المنهج الصحيح في الأخذ بالحديث، ومرة أخرى كانوا يعرضون عليهم مجموعة من الأحاديث أو نُسخة من الكتاب؛ لأن كثيراً من النسخ والكتب اعتراها الشك بدس الأحاديث كما فعل المغيرة بن سعيد فقد عرض

---

١. بحار الأنوار، ج٢٥، ص٢٨٧، باب نفي الغلو في النبي والأئمة، الحديث ٤٢.
٢. المصدر السابق، ص ٢٩٦، باب نفي الغلو في النبي والأئمة(ع)، رقم ٥٦.
٣. المصدر السابق، ج ٢، ص٢٣٣، كتاب العلم، باب من أخلاق الأطهار، حديث ١٥.

ابن فضال ويونس بن عبد الرحمن كتاب الديّات لظريف بن ناصح على الإمام الرضا فقال: «نعم؛ هو حق وقد كان أمير المؤمنين يأمر عمّاله بذلك»،[١] وكذلك عرض يونس بن عبد الرحمن وابن فضال ومحمد بن عيسى كتاب الفرائض على الإمام الرضا فقال: هو صحيح.[٢] وسوف نقوم بذكر بعض الأحاديث التي عرضها الأصحاب على الأئمة ومنهج الأئمة في نقدها.

## ١. نقد المتن عند أمير المؤمنين

روى ابن أبي داود بسنده عن ابن مسعود في رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها [الصداق]، فقال: لها الصداق كاملاً، وعليها العدة، ولها الميراث. فقال معقل بن سنان: سمعت رسول الله قضىٰ به في بردع بن واشق.[٣] وقد اعتبر أمير المؤمنين أن هذه الفتوىٰ والحديث الذي سمعه معقل مخالفاً لكتاب الله فقد روي عنه أنه قال في المتوفىٰ عنها ولم يفرض لها صداقاً: لها الميراث ولا صداق لها[٤] وقال: لا يُقبل قول أعرابي من أشجع على كتاب الله[٥] والظاهر أن هذا الحديث مخالفاً للآية الكريمة: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً﴾.[٦]

وهذا المذهب هو ما أجمع عليه أهل البيت فقد سُئل الإمام الصادق في المتوفىٰ عنها زوجها ولم يدخل بها قال: هي بمنزلة المطلقة التي لم يدخل بها. إن كان سمّىٰ لها مهراً فلها نصفه وهي ترثه، وإن لم يكن سمّىٰ لها مهراً فلا مهر لها وهي ترثه...».[٧]

---

١. الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ١٠، ص ٢٩٥.
٢. الكافي، ج ٧، ص ٣٣٠، الحديث ١.
٣. سنن أبي داود، كتاب النكاح، ج ٢، ص ٢٣٧، باب فيمن تزوج ولم يُسمّ صداقاً، حديث ٢١١٤.
٤. البيهقي، السنن الكبرىٰ، ج ١١، ص ٣١، كتاب الصداق، باب من قال لا صداق لها.
٥. المصدر السابق. ٦. الأحزاب، ٤٩.
٧. الكافي، ج ٦، كتاب الطلاق، باب المتوفىٰ عنها زوجها ولم يدخل بها وما لها من الصداق والعداة.

## ٢. نقد المحتوى عند الإمام الحسين عليه السلام

سُئل الإمام الحسين عليه السلام عن قول الناس في الأذان وأنه السبب في تشريعه كان في رؤيا رآها عبد الله بن زيد فأخبر بها النبي صلى الله عليه وآله، فأمر بالأذان، فقال الحسين عليه السلام: «الوحي يتنزل على نبيّكم، وتزعمون أنه أخذ الأذان عن عبد الله بن زيد، والأذان وجه دينكم، وغضب عليه السلام وقال: بل سمعت أبي علي بن أبي طالب عليه السلام يقول: أهبط الله عزوجل ملكاً حتىٰ عرج برسول الله صلى الله عليه وآله وساق حديث المعراج...».[1]

## ٣. نقد المحتوى عند الإمام الباقر عليه السلام

عن عمرو بن أبي المقدام، عن أبيه، قال: سألت أبا جعفر عليه السلام من أيّ شيء خلق الله تعالىٰ حواء؟ فقال: «أيّ شيء يقول هذا الخلق؟» قلت: يقولون: إنّ الله خلقها من ضلعٍ من أضلاع آدم،[2] فقال: «كذبوا، أكان الله يعجزه أن يخلقها من غير ضلعه»؟ فقلت: جعلتُ فداك ـ يابن رسول الله ـ من أيّ شيء خلقها؟ فقال: «أخبرني أبي، عن آبائه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله تبارك وتعالىٰ قبض قبضة من طين فخلطها بيمينه ـ وكلتا يديه يمين ـ فخلق منها آدم، وفضلت فضلة من الطين فخلق منها حواء».[3]

## ٤. نقد المحتوى عند الإمام الصادق عليه السلام

١. روى الكليني عن علي بن المغيرة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام جعلت فداك الميتة ينتفع بشيء منها قال: لا، قلت: بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وآله مرّ بشاة ميتة، فقال: ما كان على أهل هذه الشاة إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها قال: تلك شاة لسودة بنت زمعة

---

١. النوري، مستدرك الوسائل، ج٤، ص١٧، رقم٤٠٦٣؛ أمالي الشيخ المفيد، ص٣٤٠، الحديث رقم٦.

٢. الطبري، جامع البيان، ج٤، ص٢٢٤؛ هاشم البحراني، البرهان في تفسير القرآن، ج٤، ص١٥٤.

٣. بحار الأنوار، ج١١، ص١١٦، رقم الحديث ٤٦.

زوج النبي ﷺ وكانت شاة مهزولة لا يُنتفع بلحمها فتركوها حتى ماتت فقال رسول الله ﷺ: ما كان على أهلها إذ لم ينتفعوا بلحمها أن ينتفعوا بإهابها أن تذكى.[1]

٢. قال رجل لأبي عبد الله عليه السلام حديث يروى أن رجلاً قال لأمير المؤمنين عليه السلام: إني أحبك فقال له: أعدّ للفقر جلباباً، فقال: ليس هكذا قال إنما قال له: أعددت لفاقتك جلباباً يعني يوم القيامة.[2]

٣. روى الكليني في سنده عن أبي عبد الأعلى مولى آل سام قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنا نروي عندنا عن رسول الله ﷺ أنه قال: إن الله تبارك وتعالى يبغض بيت اللحم[3] فقال عليه السلام: كذبوا إنما قال رسول الله ﷺ: البيت الذي يغتابون فيه الناس ويأكلون لحومهم وقد كان أبي عليه السلام لحماً ولقد مات يوم مات وفي كمّ أمّ ولده ثلاثون درهماً للّحم.[4]

## ٥. نقد المحتوى عند الإمام موسى بن جعفر عليه السلام

روى الصدوق عن الإمام أبي الحسن عليه السلام قال: ذُكر عنده قومٌ يزعمون أن الله تبارك وتعالى ينزل إلى السماء الدنيا، فقال: إن الله تبارك وتعالى لا ينزل، ولا يحتاج إلى أن ينزل، إنما منظره في القُرب والبُعد سواء ـ لم يبعد منه قريبٌ، ولم يقرب منه بعيد... أما قول الواصفين: إنه تبارك وتعالى ينزل فإنما يقول ذلك من ينسبه إلى النقص أو زيادة...».[5] وعين هذا الحديث قد عُرض على الإمام الرضا عليه السلام كما في الفقيه عن إبراهيم بن أبي محمود: قلت للرضا عليه السلام: يابن رسول الله، ما تقول في الحديث الذي يرويه الناس عن رسول الله، أنه قال: إن الله تبارك وتعالى ينزل كل ليلة جمعة إلى

---

١. الكافي، ج ٣، ص ٣٩٨، كتاب الصلاة، باب اللباس الذي تكره الصلاة فيه وما لا تكره.

٢. بحار الأنوار، ج ٧٢، ص ٤٠، كتاب الإيمان والكفر، رقم الحديث ٣٧.

٣. الرجل الذي يحب اللحم، والبيت الذي يكثر فيه اللحم. القاموس.

٤. الكافي، ج ٦، ص ٣٠٨، كتاب الأطعمة، باب فضل اللحم، ح ٥.

٥. الصدوق، التوحيد، ص ١٨٣، باب نفي المكان والزمان والحركة عن الله، رقم الحديث ١٨.

السماء الدنيا، فقال عليه السلام: لعن الله المحرفين الكلم عن مواضعه، والله ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذلك؛ إنما قال: إن الله تبارك وتعالى ينزل ملكاً إلى السماء الدنيا كل ليلة في الثلث الأخير وليلة الجمعة في أول الليل فيأمره فينادي هل من سائل فأعطيه؟ هل من تائب فأتوب عليه...».[١]

## ٦. نقد محتوى الحديث عن الإمام الرضا عليه السلام

١. روى الكليني في كتابه عن صفوان بن يحيى، قال: سألني أبو قرة المحدث أن أدخله إلى أبي الحسن الرضا عليه السلام فاستأذنته في ذلك فأذن لي فدخل عليه، فسأله عن الحلال والحرام والأحكام حتى بلغ سؤاله إلى التوحيد، فقال أبو قرة: إنا روينا أن الله قسّم الرؤية والكلام بين نبيين فقسم الكلام لموسى، ولمحمد الرؤية؟ فقال أبو الحسن عليه السلام فمن المبلغ عن الله إلى الثقلين من الجن والإنس: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ...﴾ و﴿...وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾[٢] و﴿...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ...﴾[٣] أليس محمد؟ قال: بلى، قال: كيف يجيء رجل إلى الخلق جميعاً فيخبرهم أنه جاء من عند الله وأنه يدعوهم إلى الله بأمر الله فيقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَـٰرُ...﴾، و﴿...وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾، و﴿...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ...﴾، ثم يقول: أنا رأيته بعيني وأحطتُ به علماً وهو على صورة البشر أما تستحيون؟ ما قدرت الزنادقة أن ترميه بهذا أن يكون يأتي من عند الله بشيء، ثم يأتي بخلافه من وجه آخر؟ قال أبو قرة: فإنه يقول: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ﴾.[٤] فقال أبو الحسن عليه السلام: إن بعد هذه الآية ما يدل على ما رأى، حيث قال: ﴿مَا كَذَبَ ٱلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾.[٥] يقول: ما كذب فؤاد محمد ما رأت عيناه، ثم أخبر بما رأى فقال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَـٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰ﴾.[٦] فآيات الله غير الله وقد قال الله: ﴿...وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾

---

١. المصدر السابق، ص ١٧٦، باب نفي المكان والزمان والحركة عنه، رقم ٧.
٢. طه، ١١٠. ٣. الشورى، ١١. ٤. النجم، ١٣.
٥. النجم، ١١. ٦. النجم، ١٨.

فإذا رأته الأبصار فقد أحاطت به العلم ووقعت المعرفة؛ فقال أبو قرة: فتكذّب بالروايات؟ فقال أبو الحسنع: إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذّبتها. وما أجمع المسلمون عليه أنه لا يُحاط به علماً ولا تدركه الأبصار وليس كمثله شيء.[١]

٢. وفي عيون الأخبار في باب مجلس الرضاع عند المأمون مع أصحاب الملل والمقالات قال الرضاع لابن جهم: وأما داود فما يقول من قبلكم فيه؟ فقال علي بن محمد بن الجهم: يقولون: إن داودع كان يصلي في محرابه إذ تصور له إبليس على صورة طير أحسن ما يكون من الطيور، فقطع داود صلاته وقام يأخذ الطير فخرج الطير إلى الدار فخرج في أثره فطار الطير إلى السطح فصعد في طلبه، فسقط الطير في دار أوريا بن حيان، فاطلع داود في أثر الطير فإذا بامرأة أوريا تغتسل، فلما نظر إليها هواها وكان قد أخرج أوريا في بعض غزواته، فكتب إلى صاحبه أن قدم أوريا أمام التابوت... فقدم فقُتل أوريا رحمه الله وتزوج داود امرأته؟[٢] قال فضرب الرضاع يده على جبهته وقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، لقد نسبتُم نبياً من أنبياء اللهع إلى التهاون بصلاته، حتى خرج في أثر الطير، ثم بالفاحشة ثم بالقتل؟ ثم بين الخبر الصحيح في القصة وزواج داودع من زوجة أوريا.[٣]

## ٧. نقد المحتوى عند الإمام الهاديع

في رسالتهع إلى أهل الأهواء ذكر المنهج الصحيح في التعامل مع الأخبار فقد قال: «فإذا وردت حقائق الأخبار والتمست شواهدها من التنزيل فوجد لها موافقاً وعليها دليلاً كان الاقتداء بها فرضاً لا يتعداه إلّا أهل العناد»[٤] ثم صحح الخبر الوارد عن أبي

---

١. الكافي، ج١، ص٩٥، ٩٦، باب في إبطال الرؤية، ح٢.

٢. جامع البيان، ج١٢، ص١٥٠ ـ ١٥٢، فقد روى مثل هذه الأخبار موقوفة وبعضها مرفوعة إلى رسول اللهص.

٣. نور الثقلين، ج٤، ص ٤٤٥، ٤٤٦.

٤. العطاردي، مسند الإمام الهادي، ص ٢٠٠.

عبد اللهﷺ في إنكار الجبر والتفويض فقال: «ولما التمسنا تحقيق ما قاله الصادقﷺ من المنزلة بين المنزلتين وانكاره الجبر والتفويض وجدنا الكتاب قد شهد له وصدّق مقالته في هذا».[1]

ثم ذكر الآيات القرآنية التي تبطل الجبر والتفويض فقال: «فمن زعم أنه مجبرٌ على المعاصي فقد أحال بذنبه على الله وقد ظلمه في عقوبته، ومن ظلم الله فقد كذّب كتابه».[2]

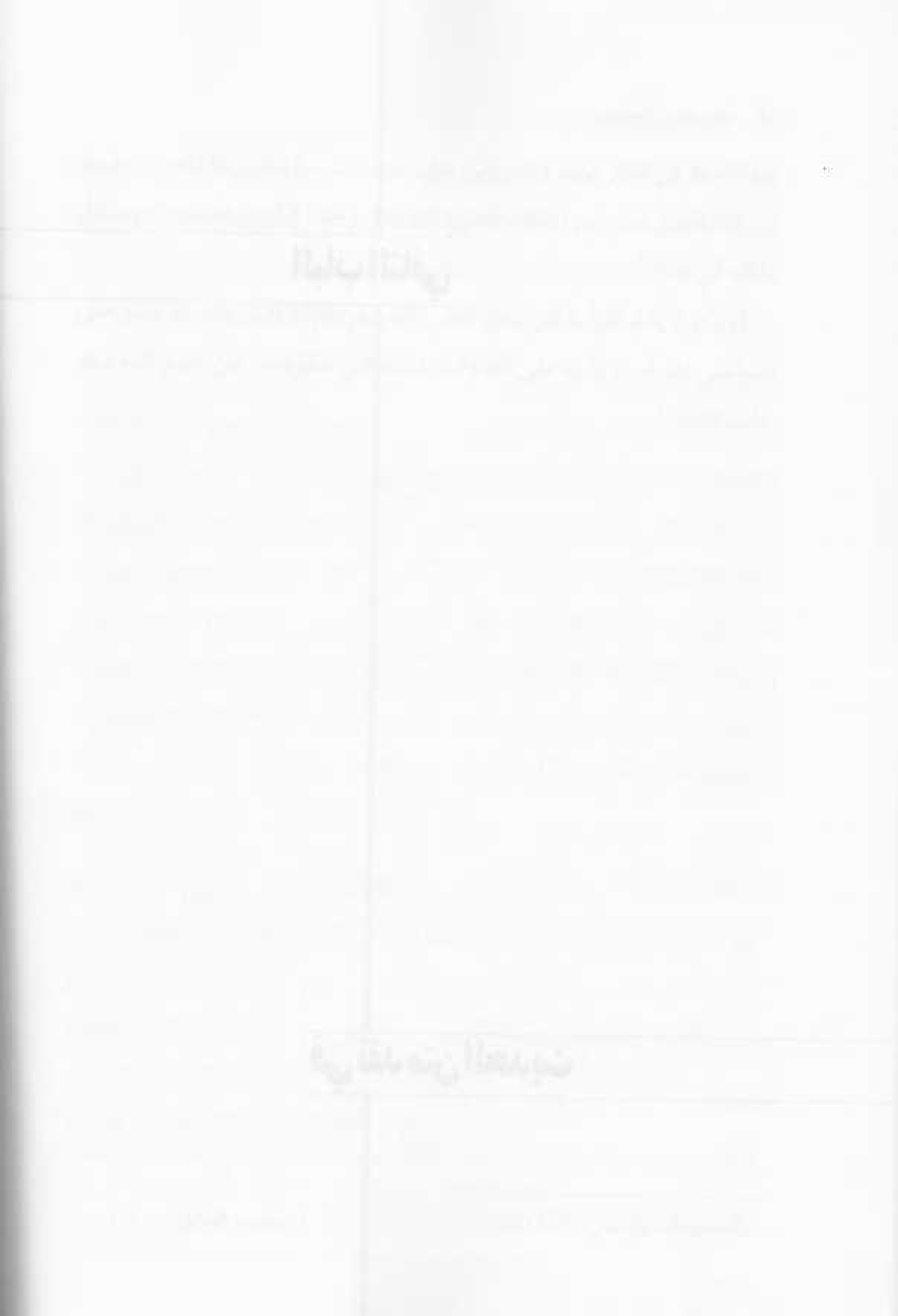
---

١. المصدر السابق، ص٢٠٠، ٢٠١.
٢. المصدر السابق.



# الباب الثاني

# في نقد متن الحديث



# ١

# تمهيد

لم تكن أصول نقد المتن واضحة عند المتقدمين من نُقّاد الحديث فقد كانوا ينقدون المتن من خلال نقدهم للسند وبالعكس كما ذكرنا سابقاً في الفصل الأول ولا يعني هذا فقدان المنهج النقدي عندهم فقد سئل عبد الرحمن بن المهدي كيف تعرف الكذاب؟ قال: كما يعرف الطبيب المجنون.[١]

وقال الربيع بن خثيم: «إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار، نعرفه به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل، نعرفه بها».[٢] وبمرور الزمن تميزت هذه المباني والأصول حتى بلغت أوجها عند ابن القيم وسوف نتعرض إلى ذكر بعض المباني عند بعض العلماء ثم نختار المباني والأصول المشتركة عند الفريقين.

## ١. أصول نقد الحديث عند الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)

وقد ذكر أصول النقد عند تعرضه للخبر الواحد فقال:

«ولا يُقبل الخبر الواحد في منافاة العقل، وحكم القرآن الثابت والسنة

---

١. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، الجرح والتعديل، ص٢٥٢.

٢. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص ٢٣٥؛ عن معرفة علوم الحديث الحاكم.

المعلومة والفعل الجاري مجرى السنة وكل دليل مقطوع»[1] فتعميمه للدليل المقطوع يمكن أن يشمل كثيراً من الأصول والمباني كالتاريخ الصحيح القطعي والعلم القطعي وما شابه ذلك مما لا يتطرق إليه الشك.

## ٢. أصول النقد عند الغزالي (ت ٥٠٥)

قسّم الغزالي الأخبار إلى ثلاثة أقسام: ما يجب تصديقه، ما يُعلم كذبه، ما لا يُعلم صدقه ولا كذبه ثم ذكر الأصول التي يمكن بواسطتها معرفة الحديث المكذوب فقال:

أ) ما يُعلم خلافه بضرورة العقل، أو نظره، أو الحس، أو المشاهدة، أو أخبار التواتر.

ب) ما يُخالف النص القاطع من الكتاب والسنة المتواترة، وإجماع الأمة.

ج) ما صرح بتكذيبه جمعٌ يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب.

د) ما سكت الجمع عن نقله والتحدث به، مع جريان الواقعة بمشهد منهم مع إحالة العادة السكوت لتوفر الدواعي على نقله.[2]

## ٣. أصول نقد المحتوى عند ابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧)

في دراسة لأحد الباحثين استخرج المباني والأصول التي اعتمد عليها ابن الجوزي في نقد محتوى الحديث فكانت كالتالي:

أ) العرض على السنة؛

ب) التاريخ؛

ج) مخالفة الإجماع؛

د) مخالفة العقل والأمر المُحال؛

هـ) مخالفة الشريعة، الإسلام، أصول الدين، الصفات الإلهية؛

و) فساد المعنى، الركاكة، المجازفة؛

---

١. الكفاية في علم الدراية، ص٤٣٢.

٢. أبو حامد محمد بن محمد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، ج١، ص٢٦٧.

ز) مخالفة أصول الاعتقادات؛

ح) العرض على عمل الصحابة؛

ط) الاستبعاد؛

ي) العرض على القرآن؛

ك) العرض على نظر المتخصص؛

ل) عدم الاطمئنان القلبي إلى غيرها من الأصول التي ذكرها هذا الباحث.[١]

### ٤. أصول نقد المحتوى عند ابن القيم (٦٩١ ـ ٧٥١)

يعتبر ابن القيم هو أول من تناول في هذا الموضوع بدراسة مستقلة وبين أصول نقد المحتوى مع ذكر مصاديق لهذه الأصول في كتابه المنار المنيف في الصحيح والضعيف فعندما سئل هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن يُنظر في سنده؟ قال: «هذا سؤال عظيم القدر، وإنما يعلم ذلك من تضلع في معرفة السُنن الصحيحة، واختلطت بلحمه ودمه، وصار له فيها ملكة، وصار له اختصاص شديد بمعرفة السُنن والآثار ومعرفة سيرة رسول اللهﷺ وهديه فيما يأمر به وينهى عنه»[٢] ثم ذكر هذه المباني وهي:

أ) اشتماله على المجازفات التي لا يقولها رسول اللهﷺ؛

ب) تكذيب الحسن له؛

ج) سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه؛

د) مُناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بيِّنة؛

هـ) الادعاء بأن النبيﷺ فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم وأنهم اتفقوا على كتمانه؛

---

١. نقد وبررسى روشهاى تشخيص حديث موضوع، رسالة دكتوراه، ص ٥٥.

٢. ابن القيم الجوزية، المنار المنيف في الصحيح والضعيف، ص٤٧.

و) أن يكون الحديث باطلاً في نفسه؛

ز) أن يكون كلامه لا يشبه كلام الأنبياء؛

ح) أن يكون بوصف الأطباء أشبه؛

ط) أن يكون في الحديث تاريخ كذا وكذا؛

ي) مخالفة الحديث لصريح القرآن؛

ك) ركاكة اللفظ وسماجته بحيث يمجها السمع ويدفعها الطبع؛

ل) أن يقترن بالحديث من القرائن التي يُعلم به أنه باطل.[1] وغيرها من الضوابط التي يمكن من خلالها معرفة الحديث الموضوع من غير نظر في سنده. والجدير بالذكرأن بعض هذه الضوابط لا يمكن عدّها من الأصول والمباني في نقد الحديث دائماً.

## ٥. أصول النقد عند ابن كثير (ت ٧٧٤)

من أصول النقد عند ابن كثير هي:

أ) ركاكة اللفظ؛

ب) فساد المعنى؛

ج) المجازفة الفاحشة؛

د) المخالفة لما ثبت في الكتاب والسنة الصحيحة.[2]

## ٦. أصول النقد عند الشيخ الطوسي (ت ٤٧٠)

ذكر مجموعة من القرائن التي تدل على صحة مُتضمن الخبر ثم قال فمتى تجرد الخبر عن واحد من هذه القرائن... فإن كان ما تضمنه هذا الخبر هناك ما يدل على خلافه من كتاب أو سنة أو إجماع وجب إطراحه والعمل بما دلَّ الدليل عليه.[3]

---

١. المصدر السابق، ص٤٧ فما بعدها.

٢. أحمد محمد شاكر، الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث، ص٢٢٧.

٣. العدة في الأصول، ج١، ص١٤٥.

فأصول النقد عند الشيخ في هذا النص هي الكتاب والسنة والإجماع والتي يمكن رد الحديث فيما إذا كان مخالفاً لها.

### ٧. أصول النقد عند العلامة المامقاني (عبد الله المامقاني (ت ١٣٥١ ق)

ذكر العلامة المامقاني عدة مقاييس لمعرفة الحديث الموضوع منها:

أ) الركاكة؛

ب) فساد المعنى كما لو كذبه الحس والوجدان؛

ج) مخالفة الكتاب والسنة المتواترة؛

د) مخالفة الحقائق التاريخية؛

هـ) الإفراط في الثواب العظيم على العمل الصغير وبالعكس؛

و) الخبر عن أمر جسيم تتوافر أسباب نقله ولا ينقله إلّا واحد مجهول أو مجروح.[١]

### ٨. أصول النقد عند العلامة التستري

من المقاييس التي ذكرها العلامة في نقد الحديث هي:

أ) العرض على القرآن؛[٢]

ب) عرض الحديث على السنة القطعية أو مجموعة من الأحاديث؛[٣]

ج) عرض الحديث على التاريخ؛[٤]

د) عرض الحديث على العقل؛[٥]

هـ) مخالفة الحديث للواقع؛[٦]

---

١. مقباس الهداية، ج٦، ص٢٨، مستدرك رقم ١٤٥.

٢. العلامة التستري، الأخبار الدخيلة، ج٣، ص٣١٣، ٣١٤، ٣١٦؛ ج١، ص١١٠؛ ج٢، ص٢٥٠ ـ ٢٥٢ و....

٣. المصدر السابق، ج١، ص١١٦، ١٤٧، ١٤٨ و....

٤. المصدر السابق، ص١٠١، ١٠٢، ٢٣٥.

٥. المصدر السابق، ص٢٣٦، ١٤٨، ١٢٨.

٦. المصدر السابق، ج٤، ص٣٠٧؛ ج١، ص٢٥٠.

و) عدم مطابقة الحديث مع قواعد اللغة؛[١]

ز) عدم مطابقة الحديث مع شأن وأدب الأئمة؛[٢]

ح) مخالفة الحديث مع فتوى المشهور؛[٣]

ط) مخالفة الحديث مع ضروريات المذهب.[٤]

## ٩. أصول نقد المحتوى عند العلامة الطباطبائي[٥]

استخدم العلامة الطباطبائي عدة معايير لنقد محتوى الحديث منها:

أ) العلم القطعي؛[٦]

ب) البرهان العقلي؛[٧]

ج) القرآن؛[٨]

د) السنة؛[٩]

ه) المباني والأصول المأخوذة من الكتاب والسنة؛[١٠]

و) ضرورة الدين؛[١١]

ز) التاريخ.[١٢]

---

١. المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٠؛ ج ٣، ص ٣١٢.
٢. المصدر السابق، ج ١، ص ٩٩؛ ج ٢، ص ٣٠٥.
٣. المصدر السابق، ج ٤، ص ٣١٣، ٣١٤؛ ج ١، ص ٢٣٥، ٢٣٧. ٤. المصدر السابق، ج ١، ص ١٠٨.
٥. قام الدكتور علي نصيري باستخراج هذه الضوابط في مقال له بعنوان (معيارهاى نقد محتواى حديث از نظر علامه طباطبائى) انظر: مرزبان وحي و خرد، ص ٥٥٤.
٦. محمد حسين الطباطبائي، الميزان، ج ١٧، ص ٣٧٢.
٧. المصدر السابق، ج ٢، ص ٤٣٩؛ ج ٣، ص ١٨٥؛ ج ١٥، ص ٣٦٩ و....
٨. المصدر السابق، ج ٩، ص ٣٦٦؛ ج ١١، ص ٤٢ و....
٩. المصدر السابق، ج ١١، ص ٣٨٠؛ ج ١٨، ص ٧١، و....
١٠. المصدر السابق، ج ٨، ص ٢٦٠؛ ج ١٨، ص ١٥٨ و....
١١. المصدر السابق، ج ١، ص ٣٣١.
١٢. المصدر السابق، ج ١٤، ص ٣٧٩؛ ج ١٣، ص ٢٤؛ ج ٢٠، ص ٧٠.

## ١٠. أصول النقد عند الشيخ السبحاني

ذكر الشيخ السبحاني عدة معايير لنقد المتن وهي:

أ) الكتاب؛

ب) السنة المتواترة أو المستفيضة؛

ج) العقل الحصيف؛

د) ما اتفق عليه المسلمون؛

ه) التاريخ الصحيح.[1]

من خلال هذا العرض السريع يمكن الخروج بعدة مباني وأصول مشتركة اتفق عليها أكثر العلماء بعد ادغام بعض المباني المتشابهة وهذه المباني هي:

أ) مخالفة الحديث للقرآن؛

ب) السنة القطعية؛

ج) إجماع المسلمين؛

د) العقل؛

ه) الحس والمشاهدة أو المسلمات الغلمية؛

و) التاريخ؛

ز) أن لا يشبه الحديث كلام الأنبياء لركة في معناه، أو تضمنه لبعض المجازفات أو ما شابه ذلك.[2]

---

١. جعفر سبحاني، الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص٦.

٢. إن أكثر الضوابط التي ذكرها العلماء يمكن ارجاعها إلى هذه المعايير السبعة لأن بقية إما أن تكون ضابطة مختصة بأحد المذاهب ولا يتفق عليها جميع العلماء، أو أنها ترجع إلى ما ذكرناه بطريقة من الطرق.

# ٢

# عرض الحديث على القرآن

## أهمية القرآن

لم تكن هناك نعمة أعظم من إنزال القرآن على هذه الأمة، بعد أن حرفت الكتب السماوية، وقست القلوب، وبُدلت الشرائع الإلهية حسب الأهواء والمصالح، قال تعالىٰ ممتناً على المسلمين: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ...﴾.[1] فهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه فمن طلب الهداية في غيره ضلَّ كيف لا وقد تجلىٰ الله لخلقه بالقرآن كما قال أمير المؤمنينعليه السلام: **«فتجلىٰ لهم سبحانه في كتابه من غير أن يكونوا رأوه بما أراهم من قدرته»**.[2]

وروى الإمام الحسنعليه السلام عن رسول اللهصلى الله عليه وآله قال: قيل لرسول اللهصلى الله عليه وآله إن أمتك ستفتن، فسُئل ما المخرج من ذلك؟ فقال: كتاب الله العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيم حميد، من ابتغىٰ العلم في غيره أضله الله[3] وقد وصفه أمير المؤمنينعليه السلام قال: **«جعله الله رياً لعطش العلماء، وربيعاً لقلوب الفقهاء،**

---

١. آل عمران، ١٦٤. ٢. نهج البلاغة، خ١٤٧. ٣. بحار الأنوار، ج٩٢، ص٢٧.

ومحاجّ لطراق الصلحاء، ودواءً ما بعده داء، ونوراً ليس معه ظلمة».[١] إلى غير ذلك من الأقوال التي لو استعرضناها لطال بنا المقام فهو المصدر الأول للتشريع عند جميع المسلمين لا يختلف على ذلك أحد وهو المرجع عند الاختلاف قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾.[٢]

## مرتبة السنة من القرآن

اتفق المسلمون على أن السنة هي المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن الكريم وأن رتبتها هي التأخر عن القرآن، وقد استدل الشاطبي على ذلك بعدة أدلة:

١. أن الكتاب مقطوع به والسنة مظنونة، والقطع فيها إنما يصح في الجملة بخلاف القرآن فإنه مقطوع به في الجملة والتفصيل، والمقطوع به مقدم على المظنون.

٢. أن السنة إما بيانٌ للكتاب، أو زيادة على ذلك فإن كان بياناً فهو ثان على المُبيَّن في الاعتبار، إذ يلزم من سقوط المُبيَّن سقوط البيان ولا يلزم من سقوط البيان سقوط المُبيَّن وما شأنه هذا فهو أولىٰ في التقدم. وإن لم يكن بياناً فلا يعتبر إلّا بعد أن لا يوجد في الكتاب وذلك تقديم على تقديم الكتاب.

٣. ما دلّ من الأخبار على تقديم الكتاب على السنة كحديث معاذ.[٣]

وقال البعض إن الكتاب أحوج إلى السنة من السنة إلى الكتاب وإنها تقضي عليه.[٤] وقد رد الشاطبي هذا القول بأن قضاء السنة ليس بمعنى تقديمها على القرآن، بل أن ذلك المُعبر عنه في السنة هو المراد في الكتاب، فكأن السنة بمنزلة التفسير والشرح لمعاني القرآن فمعنىٰ كونها قاضية يعني أنها مبينة له[٥] وهو الحق؛ لأن السنة فرع القرآن وحجيتها نابعة منه، وما كان هكذا فمنزلته التأخر بلا ريب.

---

١. نهج البلاغة، رقم الخطبة ١٩٨. ٢. المائدة، ٥٠.
٣. أبو إسحاق إبراهيم بن موسىٰ الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج٤، ص٨.
٤. الشوكاني، إرشاد الفحول، ص١٠٢، ١٥١.
٥. الموافقات في أصول الشريعة، ج٤، ص٨.

## علاقة السنة بالكتاب

قلنا سابقاً إن رتبة السنة من القرآن تأتي بالدرجة الثانية بعده، وإن كانت حجة بنفسها، أما بالنسبة إلى علاقتها ومنزلتها بالنسبة إلى القرآن فقد قسمها الشافعي إلى ثلاثة أقسام اتفق علماء المسلمين على اثنين ـ وإن اختلفوا في بعض التفاصيل ـ واختلفوا في القسم الثالث قال: «إن سنن النبيﷺ من ثلاثة وجوه فاجتمعوا فيها على وجهين والوجهان يجتمعان ويتفرعان، أحدهما ما أنزل الله فيه نص كتاب فبيَّن رسول اللهﷺ مثل ما نص. والآخر: ما أنزل الله فيه جملة كتاب فبيَّن عن الله معنى ما أراد. وهذان الوجهان اللذان لم يختلفوا فيهما. والوجه الثالث: ما سنَّ رسول اللهﷺ فيما ليس فيه نص كتاب فمنهم: جعل الله له بما افترض من طاعته وسبق في علمه من توفيقه لرضاه أن يسن فيما ليس به نص كتاب، ومنهم من قال لم يسن سنة قط إلّا ولها أصل في الكتاب كما كانت سننه لتبيين عدد الصلاة...».[1]

والذي يظهر من كلام الشافعي أنهم لم يختلفوا في النوع الثالث، وإنما الاختلاف كان حول كيفية تشريع الحكم من قبل الرسولﷺ هل أن كل ما سنه الرسولﷺ له أصل في الكتاب أو لا؟ ولذلك يمكن تقسيم علاقة السنة مع الكتاب كالتالي:

١. السنة التي تدل على الكتاب من جميع الوجوه فتكون من توارد الأدلة كما في قولهﷺ لا يحل مال امرىء منكم إلّا بطيب من نفسه» فإنه يوافق قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ... ﴾أو قول الرسولﷺ: «اتقوا الله في النساء فإنهنَّ عوانٌ عندكم...» فإنه يوافق قول الله تعالى﴿...وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ... ﴾.

٢. السنة التي تُبيِّن القرآن فتفصل مجمله، أو توضح مشكله، أو تـقيِّد مُطلقه، أو تخصص عامه، وذلك مثل السنن التي بيَّنت كيفية الصلاة والصوم والحج، وأحكام الحج وتفاصيل الربا... الخ.

---

١. محمد بن إدريس الشافعي، الرسالة، ص٩٤.

٣. السنة الدالة على حكم سكت عنه القرآن، لم ينص عليه الكتاب ولا على مخالفته وذلك مثل الأحاديث التي دلّت على تحريم ما يحرم من النسب وتحريم الجمع بين المرأة وخالتها.[١]

وقد اختلف فقهاء المسلمين حول تخصيص عموم القرآن بخبر الواحد، وحكم الزيادة على القرآن والجدير بالذكر أن اختلاف المباني سوف تؤثر على الحكم على بعض الأحاديث بالتعارض أو عدم التعارض مع القرآن ولذلك سوف يكون البحث في النقاط التالية:

### ١. هل أن خبر الواحد يخصص عموم القرآن

صرح فقهاء الحنفية بأنهم لا يجيزون تخصيص عموم القرآن بخبر الآحاد؛ لأن عموم القرآن قطعي وخبر الواحد ظني، ولا يمكن تخصيص القطعي بالظني، أما الخبر المتواتر فقد أجمع المسلمون على جواز تخصيص الكتاب به قال أحد فقهاء الحنفية: «العام من الكتاب والسنة المتواترة لا يحتمل الخصوص أي لا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس؛ لأنهما ظنيان فلا يجوز تخصيص القطعي بهما».[٢]

وقال السرخسي: «ولأن الكتاب متيقن به وفي اتصال الخبر الواحد برسول اللهﷺ شبهة فعند تعذر الأخذ بهما لابد من أن يؤخذ بالمتيقن ويُترك ما فيه شبهة، والعام والخاص في هذا سواء».[٣]

وخالفهم الجمهور فقالوا بتخصيص عام الكتاب بخبر الواحد كما يخصصه الخبر المتواتر «إن خبر الواحد يخص عام الكتاب كما يخصه المتواتر».[٤]

---

١. وهبة الزحيلي، أصول الفقه الإسلامي، ج١، ص٤٦١؛ محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، ص٢٣١ ـ ٢٣٣؛ عبد الغني عبد الخالق، حجية السنة، ص٤٩٦.

٢. علاء الدين البخاري، كشف الأسرار، ج١، ص٢٩٤.

٣. أبو بكر بن أحمد السرخسي، أصول السرخسي، ج١، ص٣٦٥.

٤. محمد الخضري، أصول الفقه، ص١٨٧.

أما عند الشيعة فقد ادعى الشيخ الأنصاري الإجماع على تخصيص العام بخبر الواحد: «قام الإجماع من الأصحاب على العمل بأخبار الآحاد في قبال العام الكتابي... بل وذلك مما يقطع به في زمن الصحابة والتابعين، فإنهم كانوا يتمسكون بالأخبار في قبال العمومات الكتابية، ولم ينكر ذلك عليهم، وهذه سيرة مستمرة إلى زمن الأئمة(ع)».[١]

والحق أن الإجماع الذي نسبه الشيخ إلى الشيعة لم يثبت فهذا الشيخ المفيد ينكر أن يكون خبر الواحد مخصصاً للقرآن قال: «ولا يجوز تخصيص العام بخبر الواحد؛ لأنه لا يوجب علماً ولا عملاً».[٢] وقال الشيخ الطوسي بعد أن بيّن مذاهب الفقهاء في تخصيص عموم الكتاب بالسنة: «والذي أذهب إليه أنه لا يجوز تخصيص العموم بها على كلِّ حال سواء خُصَّ أو لم يُخصّ، بدليل مُتصل، أو منفصل، وكيف كان، والذي يدل على ذلك، أن عموم القرآن يوجب العلم، وخبر الواحد يوجب الظن، ولا يجوز أن يُترك العلم للظن على حال، فوجب لذلك أن لا يُخصّ العموم به».[٣]

ونتج عن هذا الاختلاف في المباني قبول بعض الأخبار عند عامة الفقهاء باعتبارها تبيين للقرآن في حين رفضها فقهاء الحنفية وغيرهم باعتبارها تُعارض القرآن، ويمكن ذكر بعض الأمثلة منها:

أ) يرى أهل الرأي أن المسلم إذا ترك التسمية على الذبيحة عامداً لا تحل الذبيحة أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ... ﴾.[٤] ورفضوا الحديث الوارد عن رسول الله(ص): «المسلم يذبح على اسم الله سمّ أو لم يُسمّ» باعتباره مخالفاً لعموم القرآن وقبله الجمهور.[٥]

ب) يرى أصحاب الرأي أن مُباح الدم بردة أو زنى، أو قصاص، إذا التجأ إلى الحرم

١. محمد جواد مغنية، علم أصول الفقه في ثوبه الجديد، ص ١٩٠.
٢. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٩، ص ٣٨.
٣. الطوسي، العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٣٤٤.
٤. الأنعام، ١٢١.
٥. خليفة بابكر الحسن، الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز، ص ٣١٠، ٣١١.

يكون آمناً تمسكاً بقوله تعالى: ﴿...وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا...﴾[١] واعتبروا الحديث المروي عن رسول الله ﷺ الذي يقول: «الحرم لا يُعيذ عاصياً ولا ماراً بدم» معارضاً لعموم الآية، لا مخصصاً لها وقبله الجمهور.[٢]

ج) رد أصحاب الرأي الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ الذي يحرّم فيه أكل كل ذي مخلب من الطير؛ لأنه يعارض الآية الكريمة: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ...﴾[٣] ولابد من الإشارة إلى أن مذهب مالك رد الحديث الذي يعارض عموم القرآن إذا لم يعضده شيء آخر، إذ مشهور مذهبه اباحة أكل الطيور ولو كانت ذات مخلب.[٤]

والجدير بالذكر أن الذين يرفضون تخصيص عام الكتاب بخبر الواحد يشترطون أن لا يكون الخبر مشهوراً، أو مجمعاً عليه، ولذلك فقد قبلوا كثيراً من الأحاديث مع مخالفتها للقرآن، فقد رد الشيخ الطوسي في جوابه على من قال إن الصحابة قد خصت عموم القرآن بخبر الواحد كالخبر الذي روي عن النبي ﷺ: «إن القاتل لا يرث» الذي خص آية المواريث فقال: «إنهم تركوا عموم آية الميراث بالخبر الذي تضمّن أن القاتل لا يرث؛ لأنهم أجمعوا على صحته».[٥] وقد أجاب الحنفية على الإشكال الذي يقول: إن الصحابة خصّوا قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ ٱللَّهُ فِىٓ أَوْلَٰدِكُمْ...﴾[٦] بقوله ﷺ: «لا ميراث لقاتل...» وخصوا قوله تعالى ﴿...وَأُحِلَّ لَكُم مَّا وَرَآءَ ذَٰلِكُمْ...﴾[٧] بقوله ﷺ: «لا تنكح المرأة على عمتها» فقالوا: إن هذه الأحاديث مشهورة يجوز الزيادة بمثلها على الكتاب ولا كلام فيها.[٨]

---

١. آل عمران، ٩٧. ٢. المصدر السابق. ٣. الأنعام، ١٤٥.
٤. رفعت فوزي عبد المطلب، توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، ص ٢٨٦. ٥. العدة في أصول الفقه، ج ١، ص ٣٤٦.
٦. نساء، ١١. ٧. نساء، ٢٤
٨ أحمد الحصري، استنباط الأحكام من النصوص، ص ٢٤٦.

## ٢. حكم الزيادة على القرآن

ومن الاختلافات بين أصحاب الرأي وأصحاب الحديث المؤثرة في كون الحديث معارضاً للقرآن أو مُبيناً له هو حكم الزيادة الحاصلة من أقوال النبيﷺ والتي لا يوجد عينها في القرآن قال البزدوي أحد فقهاء الحنفية: «إن الزيادة المتأخرة عن النص المزيد عليه تكون نسخ معنى لا تخصيص لهذا النص»[1] ومن المعلوم أن نسخ القرآن بخبر الواحد مرفوض عند الجميع فيكون الحديث حينئذ معارضاً للقرآن، وقد خالفهم الجمهور في ذلك قال ابن القيم بعد أن بيّن منزلة السنة من القرآن وأنها على ثلاثة وجوه الثالث منها: «أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه أو محرمة لما سكت عن تحريمه فما كان منها زائداً على القرآن فهو تشريع مُبتدأ من النبيﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديماً لها على كتاب الله، بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول اللهﷺ لا يُطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنىً».[2]

وقد فصل الشيخ المفيد والسيد المرتضىٰ والطوسي في ذلك؛ فقال الشيخ الطوسي إنه إذا كانت الزيادة مُغيِّرة لحكم المزيد عليه، بحيث لو فعل بعد الزيادة على الخبر الذي كان يفعل قبلها لم يكن مجزياً، ووجب إعادته فذلك يوجب نسخ المزيد، أما إذا كان مجزياً فلا يوجب نسخ المزيد عليه وضرب مثلاً في الثاني وهو النفي على حد الزاني للبكر وزيادة الرجم على حد المحصن.[3] وترتيب الاختلاف في هذه المباني ما يلي:

### أ) تغريب الزاني غير المحصن

ذهب أهل الرأي إلى أن حد الزاني غير المحصن الجلد فقط، ولم يُجيزوا تغريبه، أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ... ﴾؛[4] لأن

---

١. المصدر السابق، ص٥١٩. ٢. ابن القيم الجوزية، أعلام الموقعين، ج٢، ص ٢٢٠.
٣. العدة في أصول الفقه، ج٢، ص ٥٢٨. ٤. النور، ٢.

هذا الحديث الذي يتضمن الزيادة على القرآن يعتبر ناسخاً للقرآن ومعارضاً له، وخالفهم أهل الحديث وعامة الفقهاء في هذا الأمر.[١]

ب) ذهب أهل الرأي إلى أنه لا يجوز القضاء بالشاهد واليمين واعتبروا الأحاديث زيادة ناسخة للقرآن ومخالفة للآية: ﴿وَٱسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَٱمْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ ٱلشُّهَدَآءِ...﴾،[٢] وخالفهم الجمهور فأجازوا القضاء بالشاهد واليمين أخذاً بما ورد عن الرسول ﷺ.[٣]

## أحاديث العرض على الكتاب عند الشيعة

وردت أحاديث كثيرة تأمر بعرض الحديث على القرآن وطرح ما يخالفه وصفها بعض المحققين بأنها متواترة معنىً[٤] ويمكن تقسيمها إلى عدة أقسام:

### ١. تقسيم الشيخ الأنصاري لأخبار العرض

قسّم الشيخ الأنصاري أخبار العرض إلى مجموعتين:

### أ) ما دلّ على طرح الخبر المخالف للقرآن

منها: «ماجاءكم من حديث لا يصدّقه كتاب الله فهو باطل»[٥] وقوله ﷺ: «لا تقبلوا علينا خلاف القرآن فإنّا إن حدثنا حدثنا بموافقة القرآن وموافقة السنة».[٦]

وهذه الأخبار على قسمين أيضاً:

**أولاً**: منها ما يدل على عدم صدور الخبر المخالف للكتاب والسنة عنهم ﷺ وأن المخالف لهما باطل وليس بحديثهم.

**ثانياً**: ومنها ما يدل على عدم جواز تصديق الخبر المخالف للكتاب والسنة عنهم ﷺ.

---

١. الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز، ص ٣٠٦، ٣٠٧.
٢. بقره، ٢٨٢.
٣. المصدر السابق.
٤. الشيخ الأنصاري، فرائد الأصول، ج ١، ص ١٦٢.
٥. محمد بن مسعود السمرقندي، تفسير العياشي، ج ١، ص ٢٠، ح ٥.
٦. اختيار معرفة رجال، ج ٢، ص ٤٩٠، رقم ٤٠١.

### ب) ما دلَّ على طرح ما لا شاهد عليه من الكتاب والسنّة

وهي على طائفتين أيضاً:

**أولاً:** ما يدل على بطلان ما لا يوافق الكتاب وأنه باطل وزخرف.

**ثانياً:** مايدل على عدم جواز تصديق ما لا يوجد عليه شاهد من الكتاب. وهي كثيرة منها صحيحة هشام بن الحكم عن أبي عبد الله ﷺ أنه قال: «**لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق الكتاب والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة**».[1]

والفرق بين الطائفة (أ) و(ب) هي أن الطائفة الأولى من الأخبار (الأخبار التي تدل على طرح ما يخالف الكتاب» لا تمنع من الأخذ بالخبر الذي لا يوجد مضمونه في الكتاب لعدم صدق المخالفة حينئذ، بل تمنع من الأخذ بالأخبار المخالفة لمضمون الكتاب ولذلك قال: «وأما الطائفة الأولى فلا تدل على المنع عن الخبر الذي لا يوجد مضمونه في الكتاب والسنة».[2]

أما الطائفة الثانية من الأخبار فتشمل مطلق الأخبار سواء كان مضمونها موجوداً في الكتاب وخالفها الخبر أو لا لصدق عدم الموافقة في كلتا الحالتين.

وقد أجاب الشيخ على الإشكال القائل بأن المراد من المخالفة هنا ليست بمعنى التباين الكلي بل بمعنى مطلق المخالفة وذلك؛ لأن حملها على التباين الكلي حمل على الفرد النادر فقال: إن ذلك يستلزم المحذور وهو رد أخبار كثيرة صادرة عن الأئمة قطعاً واعتبارها مخالفة للكتاب «وإلّا لعُدت الأخبار الصادرة يقيناً عن الأئمة ﷺ المخالفة لعمومات الكتاب والسنة مخالفة للكتاب والسنة».[3]

وإجمالاً يمكن الخروج بعدة نتائج من خلال بحث الشيخ الأنصاري حول أخبار العرض:

١. إن أخبار العرض متواترة معنىً؛

---

١. المصدرالسابق، ج٢، ص ٤٨٩، ٤٠١؛ بحار الأنوار، ج٣، ص ٢٥٠.

٢. فرائد الأصول، ج١، ص١٦٢.

٣. المصدر السابق.

٢. إن أخبار العرض على قسمين منها ما يدل على طرح ما لا يوافق الكتاب ومنها ما يدل على طرح ما لا شاهد عليه في الكتاب؛

٣. إن الطائفة الأولى لا تدل على طرح ما لا يوجد مضمونه في الكتاب وخالفه الخبر على عكس الطائفة الثانية؛

٤. إن معنى المخالفة هنا هي المخالفة بنحو التباين الكلي وليس بمعنى الخاص والعام والمطلق والمقيد؛

٥. إن أخبار الطائفة الأولى يمكن حمل بعضها على الأخبار الواردة في أصول الدين وبعضها الآخر على صورة تعارض الخبرين؛

٦. إن أخبار الطائفة الثانية يمكن حمل بعضها على الأخبار الواردة في أصول الدين أو على صورة التعارض أو على أخبار غير الثقات.

## ٢. تقسيم الشهيد الصدر لأخبار العرض

قسم الشهيد الصدر أخبار العرض إلى ثلاثة طوائف[١]:

أ) ما ورد بلسان الاستنكار والتحاشي عن صدور ما يخالف الكتاب من المعصومين ﷺ مثل ما ورد عن أيوب بن الحر قال: «سمعت أبا عبد الله ﷺ يقول: كل حديث مردود إلى الكتاب والسنة، وكل شيء لا يوافق الكتاب فهو زخرف»،[٢] وفي رواية أخرى عن هشام بن الحكم قال: «خطب رسول الله ﷺ فقال: يا أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»[٣] وفي رواية أخرى وصفت الحديث الذي لا يشبه كتاب الله بأنه باطل.

ب) الطائفة الثانية من الروايات وهو إناطة العمل بالروايات بأن يكون موافقاً

١. محمدباقر الصدر، بحوث في علم الأصول، ج٧، ص ٣١٥ فما بعدها.
٢. وسائل الشيعة، ج٢٧، كتاب القضاء، باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة، حديث ١٤.
٣. المصدرالسابق، ص ١١١، رقم الحديث ١٥.

للكتاب وعليه شاهد منه مثل رواية ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به ومنهم من لا نثق به؟ قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله ﷺ، وإلّا فالذي جاءكم به أولىٰ به».[1]

أجاب الشهيد الصدر على الإشكال الوارد على هذه الأحاديث باعتبارها واردة في صورة تعارض الخبرين فقال: «لأن الاستدلال إنما يكون بجواب الإمام ﷺ الذي يحتوي على كبرىٰ كلية مستقلة تدل على أن كل حديث ليس عليه شاهد من الكتاب الكريم أو السنة النبوية فلا يؤخذ به».[2]

ج) الطائفة الثالثة من الروايات وهي التي تنفي حُجِّية كل حديث يخالف الكتاب منها رواية السكوني عن أبي عبد الله ﷺ قال: «قال رسول الله ﷺ إنّ على كلِّ حق حقيقة وعلى كلِّ صواب نوراً، فما وافق الكتاب فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه».[3] وغيرها من الروايات.

## مناقشة وتحليل

وهنا لابد من ذكر عدة نقاط حول هذه الأخبار:

١. إن الاختلاف حول شمول هذه الأخبار لمطلق الاختلاف أو الاقتصار على التباين الكلي يرجع في الحقيقة إلى اختلاف مبنائي وهو هل أن أخبار المعصومين ﷺ يمكنها تخصيص أو تقييد عمومات وإطلاقات الكتاب، أو لا يمكن ذلك؟ فإذا بنينا على إمكان ذلك فحينئذ سوف تكون هذه الأخبار ناظرة إلى صورة التباين الكلي فقط دون المخصصات والمقيدات أما إذا قلنا بعدم إمكان ذلك

١. المصدر السابق، ص١٢٤، رقم ٤٨.

٢. بحوث في علم الأصول، ج٧، ص ٣١٩.

٣. وسائل الشيعة، ج٢٧، الباب التاسع من أبواب صفات القاضي.

واقتصرنا في التخصيص والتقييد على الأخبار المتواترة أو المجمع عليها كما هو رأي بعض العلماء فحينئذ سوف تشمل هذه الأخبار جميع أنواع التعارض بما فيها التخصيص والتقييد.

٢. إن الاختلاف حول شمول أخبار العرض للأحاديث المخالفة للمضمون القرآني وكذلك للأشياء التي سكت عنها الكتاب يرجع إلى مسألة مسلمة عند جميع المذاهب وهي حجّيّة السنة، وأنه يمكن للرسول ﷺ التشريع بصورة مستقلة عن القرآن حتىٰ لو قلنا برأي الشاطبي بأن تشريعات النبي ﷺ ترجع بصورة أو بأخرىٰ إلى القرآن عن طريق القياس أو الاجتهاد؛ لأنه في هذه الحالة يمكن للمعصوم ﷺ أن يستقل بالتشريع في طول القرآن ولا تكون هذه التشريعات والأحكام الصادرة منه مخالفة للقرآن لأنها جاءت بحكمه وأمره.

٣. إن غاية ما تدل عليه أخبار الموافقة هو صحة المضمون فلا يمكن اعتبار موافقة الأحاديث معياراً لصحتها بل المعيار هو رد الأحاديث المخالفة وأن المقصود من موافقة الأحاديث للكتاب هو عدم مخالفتها له.

٤. إن المراد من المخالفة للكتاب هي مخالفة ظواهر الكتاب ونصوصه وهذا ما أكده السيد الشهيد فقال: «ولا يتوهم اختصاص مفاد هذه الأخبار المخالفة النصّية فإنه يصدق وجداناً عنوان المخالفة بالنسبة إلى الظاهر كما يصدق بالنسبة إلى النص وإن الذي يتتبع الأخبار يرىٰ أن المقصود منها ما شاع وقتئذ من الكذب والإفتراء والتزوير على الأئمة وهؤلاء الكذابون كانوا يكذبون عادة بما يخالف القرآن لا بما يخالف ظاهر النص القطعي للقرآن الذي لا شائبة فيه».[1] ولم يستبعد الشهيد الصدر معنى آخر للمخالفة وهي مخالفة الروح العامة للقرآن، وما لا تكون نظائره وأشباهه موجودة فيه فإذا لم يكن الدليل الظني منسجماً مع طبيعة تشريعات القرآن ومزاج أحكامه العام لم

١. تقريرات السيد الشهيد بقلم السيد كاظم الحائري، مباحث الأصول، ج٢، القسم الثاني، ص٢٤٣.

يكن حجة.[١] واستدل على ذلك في الروايات التي تتضمن بعض التعبيرات مثل قوله: «إن وجدتم عليه شاهداً أو شاهدين من الكتاب» فقال: فإن التعبير بالشاهد الذي يكون بحسب ظاهره أعم من الموافقة بالمعنى الحرفي فهذه قرينة على أن المراد وجود الأمثال والنظائر.[٢]

## روايات العرض في كتب أهل السنة

أما بالنسبة إلى الروايات الواردة عن طريق كتب أهل السنة فهي كثيرة أيضاً وردت عن طريق أبي هريرة، الاصبغ بن محمد، ابن عمر، علي بن أبي طالب عليه السلام منها:

١. روى الخطيب البغدادي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله وسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله وسنتي فليس مني**».[٣]

٢. روى الدارقطني بسنده عن أمير المؤمنين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «**أنها ستكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به**».[٤] قال الدارقطني: هذا وهم، والصواب عن عاصم عن زيد عن علي بن الحسين عليه السلام مرسلاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

٣. أما حديث ابن عمر فقد رواه الطبراني في الكبير قال: «سئلت اليهود عن موسىٰ فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتىٰ كفروا به، وإنه ستفشوا عني أحاديث فما أتاكم من حديثي فاقرؤوا كتاب الله فاعتبروه، فما وافق كتاب الله فأنا قلته، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله».[٥]

---

١. بحوث في علم الأصول، ج٧، ص٣٣٤.
٢. المصدر السابق.
٣. الكفاية في علم الرواية، ص٤٧١، باب في وجوب طرح المنكر والمستحيل عن الأحاديث؛ سنن الدارقطني، ج٢، ص١١٢، رقم ٤٤٢٧.
٤. سنن الدارقطني، ج٢، ص١٣٤، رقم الحديث ٤٤٣٠.
٥. الهيثمي، مجمع الزوائد و منبع الفوائد، ج١، ص١٧٠.

وهناك أحاديث أخرىٰ رواها ابن حزم في الإحكام عن طريق أمير المؤمنين ﷺ في نفس المضمون.[١]

وقد ناقش جمهور المحدثين في مثل هذه الأحاديث فقال الشافعي: «إن قول من قال تعرض السنة على القرآن، فإن وافقت ظاهره، وإلّا استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث جهل».[٢] وعلّق على الحديث المنسوب إلى رسول الله ﷺ الذي يقول: «ما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله، فما وافقه فأنا قلته وما خالفه فلم أقله» فقال: «ما رواه أحد ثبت حديثه في شيء، صغير ولا كبير».[٣]

وقال في موضع آخر عن هذه الرواية بأنها منقطعة عن رجل مجهول ونحن لا نقبل مثل هذه الرواية.[٤] وقد اعتبر الدكتور أبو شهبة أن جميع هذه الروايات التي تدل على عرض الحديث على القرآن موضوعة ومختلقة وضعته الزنادقة كي يصلوا إلى غرضهم من إهمال الأحاديث.[٥]

وقال آخر أما عن أحاديث العرض على كتاب الله: فكلها ضعيفة لا يصح التمسك بها فهي منقطعة، أو أن في بعض رواتها غير ثقة أو مجهول.[٦]

وقد أجاب فقهاء الحنفية هو أن الحديث وإن كان ضعيفاً، ولكن له ما يتأيد به عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «ما حدثتم عني مما تعرفون فصدقوا به، وما حدثتم عني مما تنكرون فلا تصدقوا، فإني لا أقول المنكر، وإنما يعرف ذلك بالعرض على الكتاب».[٧]

---

١. الإحكام في أصول الأحكام، ج٢، ص٧٦، ٧٧؛ محمد بن علي الشوكاني، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ص١٤٧.

٢. محمد بن إدريس الشافعي، اختلاف الحديث، ص٣٣.

٣. الرسالة، ص ٢٢٤، ٢٢٥.

٤. المصدر السابق، ص١٦٣، الفقرة التاسعة والعشرين.

٥. محمد بن محمد أبو شهبة، دفاع عن السنة، ص١٧.

٦. حجية السنة، ص٤٧٤.

٧. كشف الأسرار، ج٣، ص٧٣٠؛ توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، ص٣٠٢.

وقد أشكلوا أيضاً على هذا الحديث فقالوا: إنا عرضنا هذا الحديث على كتاب الله فوجدناه مخالفاً له؛ لأن الله سبحانه وتعالىٰ يقول: ﴿...وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟...﴾.[1] وقال تعالىٰ: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ...﴾.[2]

والجواب أن ظاهر الحديث يقتضي بأن الذي يُعرض على القرآن هو الحديث الذي يُشك في صدوره عن الرسولﷺ وليس الحديث الثابت عنه، فلا إشكال في الأخذ به والعمل بمقتضاه؛ لأن طاعة الرسولﷺ نابعة من طاعة الله سبحانه.

وقالوا أيضاً إن الالتزام بهذا الحديث يستلزم رد الكثير من الأحاديث التي لا يوجد عينها في كتاب الله والتي وردت عن الرسولﷺ بأسانيد صحيحة.

وقد أُجيب بأن المقصود من الحديث هو الذي يُخالف كتاب الله ولا يوافقه، أما الحديث الذي لا يوافق ولا يخالف فهو خارج عن البحث.

قال السرخسي في حديثه عن الشرط المخالف لكتاب الله: «والمراد كل شرط مخالف لكتاب الله، لا أن يكون المراد ما لا يوجد عينه في كتاب الله فإن عين هذا الحديث لا يوجد في كتاب الله تعالىٰ، وبالإجماع من الأحكام ما هو ثابت بخبر الواحد والقياس وإن كان لا يوجد في كتاب الله تعالىٰ».[3] وكلامه واضح في أن المقصود هو الحديث المخالف، أما الذي لا يوجد عينه في الكتاب فلم تتعرض له هذه الأحاديث والدليل على ذلك هو أن الأحناف قد قبلت كثيراً من الأحاديث التي لا يوجد مضمونها في الكتاب كما تعرضنا له سابقاً.

وفي الختام لابد من تناول بعض المسائل المهمة التي تتعلق بموضوع البحث وهي أحاديث التأويل والبطون؛ لأن هناك الكثير من الأحاديث الواردة في مجال التفسير تبدو وكأنها معارضة مع ظواهر القرآن فما هو معنى التأويل والبطن وما هي ضوابطه وحدوده هذا ما سوف نتناوله في البحوث التالية.

---

١. الحشر، ٧. ٢. النساء، ٨٠.

٣. أصول السرخسي، ج ١، ص ٣٦٤، ٣٦٥.

## التأويل

الأصل عند العلماء والمفسرين أنه لا يمكن تجاوز ظواهر الألفاظ في القرآن إلّا بدليل معتبر سواء كان هذا الدليل شرعياً أو عقلياً. فالعام يبقىٰ على عمومه إلّا بمخصص أو المطلق على إطلاقه إلّا بمقيّد والأصل في اللغة هو الحقيقة ولا يُتجاوز عنها إلى المجاز إلّا بدليل. وقد اتفق أكثر علماء المسلمين على جواز التأويل في كلام الله، حتىٰ الظاهرية استخدموا التأويل في بعض الأحاديث،[١] بل أن استخدام التأويل يعتبر من الضرورات في بعض الأحيان وهذا، ينبع من طبيعة اللغة العربية فقد كانت العرب تقيم سبب الشيء مقام الشيء، وتسميه باسمه والقرآن نزل بمذاهب العرب وأن العرب سموا المطر سماء لأنه من السماء؛ لأن السماء سبب المطر كما قد تأتي الأساليب العربية ويُقصد بها غير ظواهرها فمن سُنن العرب مخالفة ظاهر اللفظ ومهمة التأويل أن يُبين عن القصد من وراء الاشارات والرموز ويكشف الحجب عن الكلمات.[٢]

### معنى التأويل وضوابطه

هناك معاني اصطلاحية كثيرة للتأويل وما نريده هنا هو المعنىٰ المشهور وهو: صرف اللفظ من معناه الظاهر إلى معنى مرجوح يحتمله لدليل يُصيِّره راجحاً.[٣] ومن هذا التعريف يمكن أن نستخرج عدة ضوابط لصحة التأويل:

١. يجب أن يكون صرف اللفظ إلى معنى يحتمله وإن كان مرجوحاً؛

---

١. رغم أن الظاهرية أشد الفرق تمسكاً بظواهر الألفاظ مع ذلك فقد استخدموا التأويل في بعض الموارد كما جاء في تفسير معنىٰ بعض الأحاديث منها الحديث الوارد عن رسول الله ﷺ بأن سيحان وجيحان والنيل والفرات من أنهار الجنة وكما في الحديث عن الرسول ﷺ «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة».

٢. أحمد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، ص ٩٦، ٩٧.

٣. أنظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، ج ١، ص ١٣؛ محمد علي رضائي، درآمدى بر تفسير علمى قرآن، ص ٤٤.

٢. لابد أن يكون اللفظ المصروف راجحاً؛

٣. لابد من وجود قرينة معتبرة على هذا الصرف سواء كانت شرعية أو عقلية، أو لغوية، وهناك ضوابط أخرىٰ منها أن لا يناقض التأويل نصاً قرآنياً، وأن لا يخالف قاعدة شرعية مجمعاً عليها بين العلماء.[١]

## أنواع التأويل

هناك تقسيمات كثيرة للتأويل منها:

### ١. تقسيم التأويل من حيث بعده وقربه من الذهن

وهو على ثلاثة أقسام:

أ) **التأويل القريب**: وهو التأويل الذي يقبله الذهن بأدنىٰ دليل مثل تأويل قوله تعالىٰ ﴿...يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ...﴾.[٢] حيث يمكن رفع اليد عن ظاهر القرآن بأدنىٰ تكلف لوجود القرائن اللفظية والعقلية.

ب) **التأويل البعيد**: وهو التأويل الذي لا يمكن للذهن أن يصل إليه بسهولة وهو بحاجة إلى دليل قوي[٣] أو ما يحتاج إلى معرفته والوصول إليه مزيد من التأمل مع كون اللفظ يحتمله.[٤]

ج) **التأويل الفاسد**: وهو التأويل المُتكلف الذي لا يمت إلى ظاهر اللفظ بأدنىٰ مناسبة ولا يوجد دليل على صرف اللفظ عن معناه لا قوياً ولا ضعيفاً.

وما نقبله من التأويل هو النوع الأول والثاني فيما إذا كان الدليل قوياً أما التأويلات المُتكلفة فلا يمكن القبول بها لافتقارها إلى الضوابط التي ذكرناها سابقاً.

---

١. إبراهيم بن حسن بن سالم، قضية التأويل في القرآن بين الغلاة والمعتدلين، ج١، ص١٣٥.

٢. الفتح، ١٠.

٣. محمد حسن هيتو، الوجيز في أصول الفقه، ص٣٤٢؛ محمد كاظم شاكر، روشهاى تأويل قرآن، ص٢٩٢.

٤. قضية التأويل في القرآن بين الغلاة والمعتدلين، ج١، ص ١٣٨.

## ۲. تقسيم التأويل من حيث القبول والرد

ويمكن تقسيم التأويل من لحاظ آخر أي من حيث القبول والرد إلى قسمين:

### أ) التأويل المقبول

وهو بدوره ينقسم إلى قسمين:

#### أولاً: الجري والتطبيق

يعتبر العلامة الطباطبائي أول من استخدم اصطلاح الجري على كثير من الروايات التفسيرية الواردة عن أهل البيت، وقد أخذ هذا المعنى من الرواية الواردة عن الإمام الباقر عندما سئل عن معنى الظهر والبطن فقال: «ظهره تنزيله وبطنه تأويله، منه ما مضى ومنه ما لم يكن بعد، يجري كما يجري الشمس والقمر، كلما جاء منه شيء وقع»[1] والفرق بين الروايات التفسيرية وروايات الجري هو أن الثانية لا تعتبر تفسيراً للآية، بل تُبيِّن مصداقاً من مصاديق الآية، أو أكمل المصاديق، فالقرآن بما أنه لا يختص بعصر دون عصر ولا لأمة دون أمة بل هو خالد وباقي ما بقيت السماوات والأرض، فالآية منه لا تختص بمورد التنزيل بل هي تشمل مصاديق كثيرة في كل عصر من العصور قال العلامة الطباطبائي: «للقرآن اتساعاً من حيث انطباقه على المصاديق وبيان حالها، فالآية منه لا تختص بمورد نزولها بل تجري في كل مورد يتحدمع مورد النزول ملاكاً كالأمثال لا تختص بموردها الأول، بل تتعداها إلى ما يناسبها».[2]

وروايات الجري كثيرة في المجاميع الروائية وخصوصاً في موارد تطبيق الآيات القرآنية على أهل البيت وأعدائهم قال العلامة: «روايات الجري كثيرة في الأبواب المختلفة، وربما تبلغ المئين».[3]

وعلى هذا فإذا وردت روايات تخالف ظواهر الآيات وتدخل في دائرة الروايات

---

۱. تفسير العياشي، ج ۱، ص ۱۱.

۲. الميزان، ج ۳، ص ۷۸.

۳. المصدر السابق، ج ۱، ص ٤٥.

المصداقية فلا يمكن ردّها واعتبارها مخالفة للقرآن بشرط أن لا يكون في الرواية إشارة إلى أنها من روايات التفسير، مثل عبارة هكذا نزلت أو غيرها من القرائن التي تبعدها عن أن تكون من روايات الجري.

## نموذج من روايات التطبيق

عن ابن عباس، قال: «لما نزلت ﴿...إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[1] وضع ﷺ يده على صدره، فقال: أنا المنذر، ولكل قوم هاد، وأومأ بيده إلى منكب علي، فقال: أنت الهادي يا علي، بك يهتدي المهتدون بعدي».[2]

وقد علّق العلامة على هذه الرواية فقال: معنى قوله ﷺ: «أنا المنذر وعلي الهادي» أني مصداق المنذر والانذار هداية مع دعوة، وعلي مصداق للهادي من غير دعوة، وهو الإمام لا أن المراد بالمنذر هو رسول الله ﷺ والمراد بالهادي هو علي ﵇ فإن ذلك مناف لظاهر الآية».[3]

## ثانياً: انتزاع مفهوم من الآية وتطبيقه

وهو النوع الثاني من أنواع التأويل المقبول، ونعني به استخراج مفهوم عام من بطن الآية بعد إلغاء الخصوصيات التي ليس لها مدخلية في موضوعها بالسبر والتقسيم. ويمكن أن نضرب مثالاً على ذلك في الآية ﴿...فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾،[4] فهناك ثلاثة خصوصيات في هذه الآية:

١. مورد السؤال وهو التشكيك بنبوة النبي محمد ﷺ وإمكان أن يكون الرسول المبعوث من البشر؛

٢. المخاطب في الآية وهم المشركون؛

٣. الأشخاص المسؤولون وهم أهل الكتاب.

---

١. الرعد، ٧. ٢. جامع البيان، ج ٨، ص ١٠٨.
٣. الميزان، ج ١١، ص ٣٢٧. ٤. الأنبياء، ٧.

وهذه هي الخصوصيات الثلاثة المذكورة في الآية جاءت نتيجة للظروف التاريخية وكانت سبباً لنزول هذه الآية، ولكن بعد تجريد هذه الخصوصيات عن الآية المذكورة فلا يكون لهذه الخصوصيات (الشرك، أهل الكتاب، المسألة مورد السؤال) أي موضوعية، بل إنها تعتبر مجرد مثال فحينئذ يمكن لنا استخراج مفهوم عام من الآية وتطبيقه في كل زمان ومكان وهو: «أن كل شخص جاهل في بُعد من أبعاد الشريعة يجب عليه أن يسأل العلماء في هذا الشأن» أو «يجب على الجاهل مراجعة العالم فيما لا يعلم»[1] فالجهل والعلم هما الملاك في هذه الآية وليست الملابسات التاريخية وسبب نزول الآية.

فإذا وردت روايات تذكر بأن المقصود من أهل الذكر هم أهل البيت فلا يمكن أن تُرد هذه الأحاديث بحجة مخالفتها لظاهر الآية، ولا يعني هذا أن الرواية تعتبر تفسيراً للآية بل هي من باب التأويل والبطن، ويمكن انطباقها على مصاديق عديدة إذا كان المفهوم العام المُستنبط من الآية يشمل مثل هذه المصاديق، هذان الموردان من أنواع التأويل المقبول وفي غير ذلك لا يمكن قبول الرواية بحجة أنها من البطن إذا كانت فاقدة للضوابط المذكورة سابقاً، أو لم تكن من مصاديق الآية أو أن المفهوم لا ينطبق عليها.

### ب) التأويل المردود

وهو التأويل الباطني الذي لا يتفق مع ظواهر الكتاب ولا توجد قرينة على هذا الصرف لا من بعيد ولا من قريب، وبالتالي فهو تحميل للقرآن تبعاً للميول والأهواء الزائغة. فهو من التفسير بالرأي ويشمل نماذج كثيرة من تأويلات الفرق الباطنية وغُلاة الصوفية قال أبو حامد الغزالي في تأويلاتهم للظواهر: «والقول الوجيز فيه أنهم لما عجزوا عن صرف الخلق عن القرآن والسنة، صرفوهم عن المراد بهما إلى

---

١. محمد هادي معرفة، التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، ج ١، ص ٤٧٠؛ كراس درسي للأستاذ آية الله «معرفة» بعنوان «آيات مشكل».

مخاريق زخرفوها، واستفادوا ـ بما انتزعوه من نفوسهم من مقتضى الألفاظ ـ إبطال معاني الشرع... وأنهم لو صرحوا بالنفي المحض والتكذيب المجرد لم يحظوا بموالاة الموالين، وكانوا أول المقصودين المقتولين».[1] والجدير بالذكر أن هؤلاء غالباً ما يستعينون بروايات ينسبونها زوراً وبهتاناً إلى المعصومينؑ لتمرير مخططاتهم الفاسدة.

**خلاصة وتقويم**

يمكن تلخيص ما توصلنا إليه بالنقاط التالية:

١. إن أحاديث العرض من الأحاديث التي اجتمعت عليها كلمة المسلمين وإن القول بوضعها من قبل الزنادقة مما لا دليل عليه ولا برهان؛

٢. إن المقصود بالأحاديث التي تُخالف القرآن هي التي تُخالفه بنحو التباين الكلي، ولا يمكن الجمع بينها وبينه إلّا بالتعسف والتأويل البعيد؛

٣. إن أحاديث العرض لا تشمل الأحاديث التي لا توافق ولا تخالف؛ أي إنها ساكتة عن هذا النوع من الأحاديث؛

٤. المقصود بالمخالفة هي مخالفة ظواهر القرآن، أو نصه، أو روحه العامة؛

٥. اعتبر الحنفية الخبر الواحد المخصص لعموم القرآن وكذلك الزيادة على القرآن مخالفة للقرآن فيما إذا لم يكن مجمعاً عليها وخالفهم الجمهور في ذلك؛

٦. لا يمكن اعتبار روايات التأويل أو البطن مخالفة لظواهر القرآن فيما إذا كانت:

أ) من مصاديق التطبيق والجري؛

ب) فيما إذا كانت تُشكل مفهوماً انتزاعياً عاماً؛

٧. تُرد الروايات التي تُشكل تأويلاً بعيداً وفاسداً لأنها تخالف ظواهر القرآن ولا يوجد دليل يصرف الظواهر عن معناه.

---

١. القرضاوي، كيف نتعامل مع القرآن، ص٢٩٤، نقلاً عن كتاب، فضائح الباطنية (أبو حامد الغزالي)، ص١٤.

## الروايات التي تخالف القرآن

### نموذج من روايات التأويل

١. وردت روايات منسوبة إلى الأئمة؈ في تفسير بعض الآيات منها ما ورد في تفسير ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾[١] بأن المراد من الثقلين هم كتاب الله وأهل البيت؈.[٢] وقد ورد لفظة «الثقلان» في الأحاديث النبوية وقُصد به القرآن وأهل البيت، ولكن لا يمكن أن يُراد من الثقلين في هذه الآية هذا التفسير لمخالفته لظاهر وسياق الآية فسورة الرحمن من أولها إلى آخرها تتحدث عن الإنسان والجن ﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِن صَلْصَـٰلٍ كَٱلْفَخَّارِ ۝ وَخَلَقَ ٱلْجَآنَّ مِن مَّارِجٍ مِّن نَّارٍ﴾[٣] وقال تعالى: ﴿يَـٰمَعْشَرَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ...﴾[٤] ثم سياق الآية التالية تُنافي إرادة مثل هذا التفسير أو التطبيق فسياق الآيات يتضمن التهديد للثقلين ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ۝ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾،[٥] فهل يمكن الالتزام بأن هذا الخطاب موجه إلى أهل البيت؈؟

٢. روى المعلى بن خُنيس عن أبي عبد الله؈ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّـهَ لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا...﴾[٦] قال: إن هذا المثل ضربه الله لأمير المؤمنين؈ فالبعوضة أمير المؤمنين؈ وما فوقها رسول الله؇.[٧] ومثل هذا التفسير لا يمكن القبول به لمخالفته الصريحة لظواهر القرآن.

## الروايات التي تنسب المعصية إلى الملائكة

روى المجلسي عن سلمان الفارسي أنه قال: أُهدي إلى النبي؇ قطف من العنب في غير أوانه فقال لي: يا سلمان ائتني بولدي الحسن والحسين ليأكلا معي من هذا العنب، قال سلمان الفارسي: فذهبت أطرق عليهما منزل أمهما فلم أرهما فأتيت منزل

---

١. الرحمن، ٣١.
٢. البرهان في تفسير القرآن، ج٤، ص٢٦٧.
٣. الرحمن، ١٤، ١٥.
٤. الرحمن، ٣٣.
٥. الرحمن، ٣١، ٣٢.
٦. البقرة، ٢٦.
٧. بحار الأنوار، ج٢٤، ص٣٩٣.

أختهما أم كلثوم فلم أرهما فجئت فخبّرت النبيﷺ بذلك، فاضطرب ووثب قائماً وهو يقول: وا ولداه، وا قُرّة عيناه، من يرشدني عليهما فله على الله الجنة، فنزل جبرئيل من السماء وقال: يا محمد علامَ هذا الانزعاج؟ فقال: على ولديَّ الحسن والحسين، فإني خائف عليهما من كيد اليهود، فقال جبرئيل: يا محمد بل خف عليهما من كيد المنافقين فإنَّ كيدهم أشدُّ من كيد اليهود، واعلم يا محمد إن ابنيك الحسن والحسين نائمان في حديقة أبي الدحداح فصار النبيﷺ من وقته وساعته إلى الحديقة وأنا معه حتىٰ دخلنا الحديقة وإذا هما نائمان وقد اعتنق أحدهما الآخر، وثعبان في فيه طاقة ريحان يُروِّح بها وجهيهما، فلما رأىٰ الثعبان النبيﷺ ألقىٰ ما كان في فيه فقال: السلام عليك يا رسول الله لست أنا ثعباناً، ولكنني ملك من ملائكة [الله] الكروبيين، غفلت عن ذكر ربي طرفة عين فغضب عليَّ ربي ومسخني ثعباناً كما ترىٰ وطردني من السماء إلى الأرض...».[1]

وكذلك الروايات التي نقلها بعض المفسرين في شأن هاروت وماروت وهي من الروايات الاسرائيلية التي لا يقبلها عقل ولا وجدان فقد نقل ابن جرير والسيوطي في تفسيرهما كيفية نزول الملكين هاروت وماروت إلى الأرض واقترافهما للذنوب كشرب الخمر والقتل والزنا والشرك.[2] ومثل هذه الروايات التي تنسب المعصية إلى الملائكة تخالف صريح القرآن الذي أشار إلى عصمتهم وعدم غفلتهم فالرواية الأولى تُصرّح بأن الملائكة يمكن أن تغفل عن العبادة وذكر الله، والقرآن ينفي ذلك ﴿وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندَهُۥ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ ۝ يُسَبِّحُونَ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾[3] والرواية الثانية تنسب المعاصي إلى الملائكة والقرآن ينفي ذلك ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾.[4] وقد عُرض

١. بحار الأنوار، ج٤٣، ص٣١٣، باب فضائلهما ومناقبهما ـ الحسن والحسين ـ.
٢. جامع البيان، ج١، ص ٤٥٦؛ السيوطي، الدرّ المنثور، ج١، ص ١٩٠.
٣. الأنبياء، ١٩، ٢٠. ٤. الأنبياء، ٢٧.

هذا الحديث على الإمام الرضا؈ فأنكره وكذّبه، فعن علي بن محمد بن الجهم قال: سمعت المأمون يسأل الرضا؈ علي بن موسى؈ عما يرويه الناس من أمر الزهرة وأنها كانت امرأة فُتن بها هاروت وماروت وما يروونه من أمر سُهيل وأنه كان عَشّاراً باليمن، فقال: كذبوا في قولهم، إنهما كوكبان[١].

قال العلامة الطباطبائي في مثل هذه الروايات: «وقد روي قريب منه في بعض كتب الشيعة مرفوعاً عن الباقر؈ وروى السيوطي أمر هاروت وماروت والزهرة نيفاً وعشرين حديثاً، صرحوا بصحة طريق بعضها... وهذه القصة خرافيّة تنسب إلى الملائكة المكرمين الذين نصّ القرآن على نزاهة ساحتهم وطهارة وجودهم من الشرك والمعصية أغلظ الشرك وأقبح المعصية، وهو عبادة الصنم والقتل والزنا وشرب الخمر...».[٢] بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الروايات معارضة بروايات أخرى تدل على عصمة الملائكة من المعصية قال أمير المؤمنين في وصف الملائكة: «فليس فيهم فترة ولا عندهم غفلة ولا فيهم معصية... ومسبحون لا يسأمون ولا يغشاهم نوم العيون ولا سهو العقول ولا فترة الأبدان ولا غفلة النسيان».[٣]

## الروايات التي تنسب الظلم إلى الله

أخرج ابن داود بسنده عن رسول الله؇ أنه قال: «**الوائدة والموؤودة في النار**».[٤]

وعن سلمة بن يزيد الجعفي قال انطلقت أنا وأخي وأبي إلى رسول الله؇ قال: قلنا يا رسول الله إن أمنا مليكة كانت تصل الرحم وتقري الضيف وتفعل وتفعل، هلكت في الجاهلية فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال: لا، قلنا فإنها كانت وأدت أختاً لها فهل ذلك نافعها شيئاً؟ قال: الوائدة والموؤودة في النار إلّا أن تدرك الوائدة الإسلام

---

١. بحار الأنوار، ج ٥٩، ص ٣٢٣، رقم الحديث ٤.
٢. الميزان، ج ١، ص ٢٣٨.
٣. نهج البلاغة، الخطبة الأولى.
٤. سنن أبي داود، ج ٢، ص ٢٣٠، كتاب السنة، باب في ذراري المشركين رقم ٤٧١٧.

ليعفوا الله عنها». قال الهيثمي: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.[1]

ولنا أن نسأل ما هو ذنب المؤودة حتى تدخل النار، وهي لم تر من الدنيا شيئاً ولم تصل إلى سن التكليف، أليس هذا يخالف أصول العدل وصريح القرآن الذي يقول: ﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝ بِأَيِّ ذَنۢبٍ قُتِلَتْ﴾.[2]

وفي نفس هذا المعنىٰ روى مسلم بسنده عن أنس أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ أين أبي؟ قال: في النار فلما قضىٰ دعاه فقال: إن أبي وأباك في النار.[3] ومن المعلوم أن عبد الله قد توفي في الفترة قبل البعثة فكونه في النار يخالف قوله تعالىٰ ﴿...وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾.[4] وقال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ أَنَّآ أَهْلَكْنَـٰهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِۦ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَـٰتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ﴾.[5] وقال تعالىٰ ﴿...أَن تَقُولُوا مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ...﴾.[6]

## ولد الزنا لا يدخل الجنة

روى الصدوق بسنده عن أبي عبد الله ؑ أنه قال: إن الله تعالىٰ خلق الجنة طاهرة مطهرة فلا يدخلها إلّا من طابت ولادته.

وروى أيضاً عن الإمام الصادق ؑ أنه قال: يقول ولد الزنا يا ربِّ ما ذنبي فما كان لي في أمري صُنع، قال: فيناديه مناد فيقول: أنت شر الثلاثة أذنب والداك فتبت عليهما وأنت رجس ولن يدخل الجنة إلّا طاهر.[7]

ومثل هذه الروايات تخالف أصول العدل وصريح القرآن. قال أحد العلماء في وصف هذه الروايات: «ولد الزنا حسب قواعد العدلية المطابقة للموازين العقلية

---

١. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ١ ص ١١٨، ١١٩؛ السيوطي، وجامع المسانيد والسنن، ج ٥، ص ٤٩٤ رقم ٣٧٩٩.
٢. التكوير، ٨، ٩.
٣. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ٢، ص ٧٩، كتاب الإيمان، رقم ٣٤٧.
٤. الاسراء، ١٥.
٥. طه، ١٣٤.
٦. المائدة، ١٩.
٧. الصدوق، علل الشرائع، ص ٥٦٤.

والأدلة القطعية من أنه لا تزر وازرة وزر أخرى ولا يُعاقب شخص بجريمة غيره فحاله إذاً حال سائر المكلفين إن اختار الطاعة وعمل الخير فهو من أهل الجنة والنعيم، وإن اختيار المعصية وعمل الشر كان من أهل الجحيم وكل ما في الأخبار مما ينافي هذا فلابد من تأويلها وحملها على ما لا ينافي تلك القاعدة المحكمة».[1]

## روايات التجسيم والتشبيه

روى أبي داود بسنده عن محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه، عن جده، قال: أتى رسول الله ﷺ أعرابي، فقال: يارسول الله، جَهِدَتِ الأنفس، وضاعت العيال، ونهكت الأموال، وهلكت الأنعام، فاستسق الله لنا فإنا نستشفع بك إلى الله ونستشفع بالله عليك.

قال رسول الله ﷺ: «ويحك!! أتدري ما تقول»؟ وسبَّح رسول الله ﷺ، فما زال يُسبّح حتى عرف ذلك في وجوه أصحابه، ثم قال: «ويحك!! إنه لا يستشفع بالله على أحد من خلقه، شأن الله أعظم من ذلك؛ ويحك!! أتدري ما الله، إن عرشه على سمواته هكذا» وقال بأصابعه مثل القبة عليه «وإنه ليئط به أطيط الرَّحل بالراكب.[2] وتعرف هذه الرواية عند المحدثين بـ«حديث الأطيط» وهي تُشبِّه الله سبحانه وتعالى بصفات المخلوقين، وتصوره راكباً على العرش ركوباً هادياً، وهذا الحديث من أحاديث التجسيم التي لا تقبل التأويل بأي حال من الأحوال، وهي بالإضافة إلى كونها تخالف العقل فإنها تخالف القرآن مخالفة صريحة قال تعالى ﴿...لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾.[3]

## الروايات التي تدل على استمرار النبوة بعد النبي ﷺ

روى ابن ماجة في سننه عن ابن عباس أنه قال: لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ وقال «إن له مُرضعاً في الجنة، ولو عاش لكان صدِّيقاً نبياً، ولو عاش لعُتقت أخواله القبط،

---

١. محمد حسين كاشف الغطاء، الفردوس الأعلى، ص٥١.

٢. سنن أبي داود، ج٢، ص٢٣٢، رقم ٤٧٢٦.

٣. الشورى، ١١.

وما استرقّ قبطي».[١] وفي الحديث تصريح بإمكان كونه ـ إبراهيم ـ نبياً فيما إذا استمرت له الحياة وفي هذا دلالة على أن الرسول ﷺ لا يعلم أنه خاتم النبيين والقرآن يصرِّح بأن النبي ﷺ هو الذي قد خُتمت فيه النبوة ﴿...وَلَـٰكِن رَّسُولَ ٱللَّـهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّينَ...﴾.[٢]

## الروايات التي تأمر بمخالفة النساء

٢. أورد الحر العاملي بسنده مجموعة من الروايات تحت عنوان «باب كراهة استشارة النساء إلّا بقصد المخالفة» منها:

١. عن أبي جعفر ﷺ قال: «ذكر عنده النساء» فقال: لا تشاوروهن في النجوى، ولاتطيعوهنّ في ذي قرابة.[٣]

٢. عن أبي عبد الله ﷺ قال: «إياكم ومشاورة النساء فإنّ فيهنّ الضعف والوهن والعجز».[٤]

٣. عن أمير المؤمنين ﷺ: «وإيّاك ومشاورة النساء، فإنّ رأيهنّ إلى أفن، وعزمهنّ إلى وهن...».[٥]

٤. روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله ﷺ قال: «ذكر رسول الله ﷺ النساء فقال: اعصوهن في المعروف قبل أن يأمرنكم بالمنكر وتعوّذوا بالله من شرارهنّ وكونوا من خيارهنّ على حذر».[٦]

٥. عن أبي عبد الله ﷺ قال: «تعوذوا بالله من طاعة نسائكم وكونوا من خيارهنّ على

---

١. أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجة، ج ١، ص ٤٨٤، كتاب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على ابن رسول الله وذكر وفاته، رقم ١٥١١.

٢. الأحزاب، ٤٠.

٣. وسائل الشيعة، ج ١٤، ص ١٣٠، كتاب النكاح، رقم الحديث ١.

٤. المصدر السابق، رقم الحديث ٢.

٥. عبد الواحد محمد الواحدي، تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، ص ٤٠٨، رقم الحديث ٩٣٦٦.

٦. الكافي، ج ٥، ص ٥١٧، كتاب النكاح، باب في ترك طاعتهن، رقم ٢.

حذر ولا تطيعوهنَّ في المعروف فيأمرنكم بالمنكر».[١]

٦. عن أبي عبد الله ﷺ قال: «قال أمير المؤمنين: في خلاف النساء البركة».[٢]

إلى غير ذلك من الأحاديث التي تصب في نفس المعنى فإذا أمكن توجيه هذه الروايات بأنها تخص صنف خاص من النساء فهو، أما إذا كانت تأمر بمخالفة النساء حتى في أمور الخير وأن الرشد في خلافها على نحو القضية الحقيقية فهي بلا ريب مخالفة لظواهر القرآن وآياته الكثيرة التي تأمر بالتشاور مع النساء والأخذ برأيها في عدة آيات منها:

١. تشاور الرجل مع زوجته فيما يخص القضايا المتصلة بالولد قال تعالى: ﴿...فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا...﴾.[٣]

٢. الآيات التي تدل على قبول رأي المرأة في العديد من القضايا المهمة مع العلم أن رأي المرأة كان هو الصواب في هذه الأمور وليس العكس منها:

أ) إشارة بنت شعيب على أبيها بأن يستأجر موسى ﷺ: ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾.[٤]

ب) رأي أخت موسى ﷺ لآل فرعون بأن تتولى أم موسى إرضاعه ﴿...فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾.[٥]

ج) رأي زوجة فرعون إلى فرعون بأن لا يتعرض إلى موسى بالقتل: ﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾[٦]

د) وأخيراً تصرف الملكة بلقيس الذي ينم عن عقلية كبيرة وتصرف حكيم فهي لم تتصرف بالأمور المصيرية إلا بعد مشورة ذوي الخبرة: ﴿قَالَتْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَؤُا۟ أَفْتُونِى

---

١. المصدر السابق. ٢. المصدر السابق، رقم الحديث ٦.
٣. البقرة، ٢٣٣. ٤. القصص، ٢٦. ٥. القصص، ١٢.
٦. القصص، ٩.

﴿فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّىٰ تَشْهَدُونِ﴾[1] وكيف أنها لم تستصوب رأيهم في القتال ما لم تستخبر الحال: ﴿وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾[2] وكيف أنها آمنت وأنقذت قومها لما رأت دلائل الحق والبراهين المؤيدة لنبوة سليمان ﴿...قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾.[3]

هذه هي الرؤية القرآنية في مسألة المرأة وهي حاكمة على جميع الروايات التي تخالف هذا المعنى مخالفة بينة، ومن الواضح أن القول بعدم مشاورة النساء على نحو القضية الحقيقية مخالفة لهذه الرؤية.

ومن هنا يتبين أنه ليس المقصود في الروايات ـ إن صحت ـ عدم مشاورة النساء على الإطلاق وأنه لابد من مخالفتها حتى وإن كانت على صواب فإن هذا لا يمكن قبوله بأي حال من الأحوال، ولابد من أن يراد به نوع خاص من النساء على نحو القضية الخارجية أو تخصيص ذلك بالمرأة غير العاقلة مثلاً.

## روايات حقّ المرأة لا تساوي واحد بالمائة

روى الكليني بسنده عن أبي جعفر (ع) أنه قال: جاءت امرأة إلى النبي (ص) فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ فقال لها: أن تطيعه ولا تعصيه ولا تصدّق من بيته إلّا بإذنه ولا تصوم تطوعاً إلّا بإذنه، ولا تمنعه نفسها وإن كانت على ظهر قتب، ولا تخرج من بيتها إلّا بإذنه، وإن خرجت من بيتها بغير إذنه لعنتها ملائكة السماء وملائكة الأرض وملائكة الغضب وملائكة الرحمة حتى ترجع إلى بيتها، فقالت: يا رسول الله من أعظم الناس حقاً على الرجل؟ قال: والدهُ، فقالت: يا رسول الله من أعظم الناس حقاً على المرأة؟ قال: زوجها، قالت: فما لي عليه من الحق مثل ما له عليَّ؟ قال: لا ولا من كلِّ مائة واحدة، قال: فقالت: والذي بعثك بالحق نبياً لا يملك رقبتي رجل.[4]

---

١. النمل، ٣٢. ٢. النمل، ٣٥. ٣. النمل، ٤٤.

٤. الكافي، ج ٥، ص٥٠٧، كتاب النكاح، باب حق الزوج على المرأة، حديث ١.

فمثل هذه الروايات التي تجعل حق المرأة لا يساوي واحد إلى المائة من حق الرجل تعارض ظاهر القرآن الذي يصرّح بأن للمرأة ما للرجل تماماً وله عليها درجة واحدة وليست كما جاء في الروايات بأنها لا تملك واحد إلى المائة من حق الرجل قال تعالى: ﴿...وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ...﴾،[1] ولهذا انتفضت هذه المرأة وقررت أن لا تتزوج أبداً لمخالفة ذلك مع أصول العدل.

## الأكراد قومٌ من الجن

١. عن أبي الربيع الشامي قال: سألت أبا عبد الله‍‌‌ﷺ فقلت: إن عندنا قوماً من الأكراد وأنهم لا يزالون يجيئون بالبيع فنخالطهم فقال: يا أبا الربيع لا تخالطوهم فإن الأكراد حي من أحياء الجن كشف الله عنهم الغطاء فلا تخالطوهم.[2]

٢. عن أبي عبد الله‍ﷺ أنه قال: لا تشتر من السودان فإن كان لابد فمن النوبة... ولا تنكحوا من الأكراد أحداً فإنهم جنس من الجن كشف عنهم الغطاء.[3]

وهذه الرواية مخالف للروح العامة في القرآن والمضامين ومحتوى القرآن الكريم، قال السيد الشهيد في مثل هذه الروايات: «فمثلاً لو وردت رواية في ذم طائفة من الناس وبيان خستهم في الخلق أو أنهم قسم من الجن، قلنا: إن هذا مخالف مع الكتاب الصريح في وحدة البشرية جنساً وحسباً ومساواتهم في الإنسانية ومسؤولياتها مهما اختلفت أصنافهم وألوانهم».[4]

---

١. البقرة، ٢٢٨.
٢. الكافي، ج ٥، ص ١٥٨، باب من تكره معاملته ومخالطته.
٣. المصدر السابق.
٤. تقريرات بحث السيد الشهيد الصدر، بحوث في علم الأصول، بقلم آية الله السيد محمود الشاهرودي، ج ٧، ص ٣٣٤.

# ٣
# عرض الحديث على السنة

## السنة في اللغة

تعرف السنة في اللغة بأنها السيرة، حسنة كانت أو قبيحة.[١] والأصل فيها الطريقة والسيرة[٢] وقال بعضهم: إن الأصل الواحد في هذه المادة: هو جريان أمر مُنضبط سواء كان هذا الأمر وجريانه في ظهور صفة، أو عمل، أو قول، وإنما سميت بذلك لأنها تجري جرياً.[٣] فالسنة إذن هي: الطريقة، السيرة، ومن صفاتها الاستمرار والجريان.

## السنة في الاصطلاح

السنة في اصطلاح الفقهاء هي: «قول النبي أو فعله أو تقريره» وعند فقهاء الإمامية هي: «قول المعصوم أو فعله أو تقريره». وليس لها إلّا قسم واحد فقط وهو الصحيح المصون عن الكذب والخطأ.[٤]

وقال الجرجاني: السنة في الشريعة هي الطريقة المسلوكة في الدين في غير

---

١. لسان العرب، ج٦، ص ٣٩٩، مادة سنة.

٢. ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث، ج٢، ص ٤٠٩.

٣. حسن المصطفوي، التحقيق في كلمات القرآن، مادة سَنّ.

٤. أصول الحديث وأحكامه، ص١٩.

افتراض ولا وجوب.[1] وهناك من جعل السنة مرادفة للحديث المنقول أو فعله أو تقريره، وإطلاق السنة على الحديث اصطلاح حادث لا تعرفه اللغة.

## معنى السنة في الأحاديث وأقوال العلماء

المتتبع لأحاديث المعصومين ﷺ يتبين له بوضوح أنهم قد استخدموا السنة في معناها اللغوي ففي الحديث الوارد عن الرسول ﷺ في الحث على الالتزام بالسنة وعدم الخروج منها قال: ...أما إني أصلي وأنام وأصوم وأفطر وأضحك وأبكي فمن رغب عن منهاجي وسنتي فليس مني.[2] وقد كان القدماء من العلماء يستخدمون هذا المصطلح في هذا المعنى فقط، فمن خلال تتبع هذه الكلمة في بعض آثار الشيخ المفيد وغيره يتبين لنا أنها لا تخرج عن معناها اللغوي وسوف نضرب بعض الأمثلة لتوضيح هذا المعنى قال الشيخ:

١. ويستحب أن لا يتجاوز الإنسان في المهر السنة وهي خمسمائة درهم؛[3]
٢. ومن السنة الثابتة عن الرسول ﷺ الدعاء عند رؤية الهلال؛[4]
٣. والسنة في الصيد بالكلاب المعلّمة.[5]

وغيرها من الأمثلة الأخرى التي تدل على أن السنة هي طريقة النبي في حياته الشخصية والاجتماعية في عباداته ومعاملاته وتنقسم إلى قسمين: السنة الواجبة، والمستحبة، وهذا ما يشهد له الحديث الوارد عن الرسول ﷺ قال: السنة سنتان: سنة في فريضة الأخذ بها هدىً وتركها ضلالة، سنة في غير فريضة الأخذ بها فضيلة وتركها غير خطيئة.[6] وقد كان القدماء يفرقون بين الحديث والسنة فيقولون مثلاً سفيان الثوري إمام في الحديث وليس بإمام في السنة.

---

١. أضواء على السنة المحمدية، ص٤٢.
٢. الكافي، ج٢، ص ٩٥.
٣. المفيد، المقنعة، كتاب النكاح، ص ٥٠٩.
٤. المصدر السابق، ص٣١٥.
٥. المصدر السابق، ص٥٧٧.
٦. الكافي، ج ١، ص٧١، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، رقم ١٢.

## معنى السنة عند الفريقين

اتفق الفريقان على حجية السنة لم يشذ منهم أحد واختلفوا في المعنى المراد من السنة فهي عند الشيعة تشمل قول وفعل وتقرير المعصوم (الرسول ﷺ والأئمة الاثنا عشر ﷺ). أما عند السنة فقد اقتصروا على قول وفعل وتقرير النبي محمد ﷺ.

واستدل الشيعة بنوعين من الأدلة:

١. الأدلة التي تدل على حجية سنتهم بصورة مستقلة.

### أ) الكتاب

استدلوا بآيات كثيرة أهمها آية التطهير والتي تدل على عصمتهم، ومنها على حجية أقوالهم قال تعالى: ﴿...إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾.[1]

أما كيفية الاستدلال فما ورد فيها من أداة حصر، وأن المراد من الإرادة هنا هي الإرادة التكوينية واستحالة تخلف المراد بالنسبة إليه تعالى.

### ب) السنة

ومن أقوى الأدلة على ذلك هو الحديث المتواتر بين السنة والشيعة وهو حديث الثقلين، ففي رواية أبي سعيد الخدري عن الرسول ﷺ قال: «إني أوشك أن أدعى فأجيب، وإني تاركٌ فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي، كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي وأن اللطيف الخبير أخبرني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما».[2]

---

١. الأحزاب، ٣٣.

٢. نُقل هذا الحديث في الصحاح والمسانيد بروايات متعددة وبطرق مختلفة أنظر: الترمذي، الصحيح البخاري، ج ٥، ص٦٦٢، ٦٦٣، كتاب المناقب، مناقب أهل البيت، رقم ٣٧٨٦، ٣٧٨٨؛ المتقي الهندي، كنز العمال، ج ١، ص١٧٢؛ باب الاعتصام بالكتاب والسنة، رقم ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢ و....

٢. الأدلة التي تدل على كونهم واسطة إلى سنة النبي:

أ) عن أبي عبد الله ﷺ قال: حديثي حديث أبي وحديث أبي حديث جدي وحديث جدي حديث الحسن و... وحديث أمير المؤمنين حديث رسول الله ﷺ وحديث رسول الله ﷺ قول الله عزوجل.

ب) عن يونس بن عبد الرحمن عن هشام بن الحكم ـ في حديث طويل نقتصر على موضع الحاجة ـ أنه سمع أبا عبد الله ﷺ يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا ما وافق القرآن والسنة... فإنا إذا حدثنا قلنا قال الله عزوجل وقال رسول الله ﷺ. وغيرها من الأحاديث.

والفرق بين المجموعة الأولى من الأدلة والثانية أن الثانية تُثبت حجية أقوالهم وسُنتهم بما هم رواة موثقون، وطريق إلى سنة النبي على عكس الأدلة الأولى فهي تُثبت حجية سنتهم بصورة مستقلة.[1]

## أدلة القاعدة

استُدل على هذه القاعدة بالقرآن والسنة والإجماع، والأحاديث على طائفتين:

**الطائفة الأولى**: ما يدل صراحة على ردّ كل حديث يخالف السنة:

١. عن ابن أبي يعفور قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن اختلاف الحديث يرويه من نثق به ومنهم من لا نثق به؟ قال: إذا ورد عليكم حديث فوجدتم له شاهداً من كتاب الله أو من قول رسول الله ﷺ وإلّا فالذي جاءكم به أولى به.[2]

٢. عن أبي جعفر ﷺ في مناظرته مع يحيى بن أكثر أنه قال: قال رسول الله ﷺ في حجة الوداع: قد كثُرت عليَّ الكذّابة وستكثر فمن كذب عليَّ مُتعمداً فليتبوأ مقعده من النار فإذا أتاكم الحديث فاعرضوه على كتاب الله وسنتي فمن وافق كتاب الله

---

١. لا بمعنى الاستقلال بالتشريع بل بمعنى حجية فهمهم للكتاب وأنهم الواسطة الأمينة الواعية لنقل وفهم السنة.

٢. الكافي، ج ١، ص ٦٩، كتاب العلم، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، رقم.

وسنتي فخذوا به وما خالف كتاب الله وسنتي فلا تأخذوا به.[١]

٣. روى سدير عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا: لا تصدّق علينا إلّا بما يوافق كتاب الله وسنة نبيه.[٢]

٤. روى الكليني بسنده عن أيوب بن الحر قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام أنه يقول: كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف.[٣]

٥. عن هشام بن الحكم أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تقبلوا علينا حديثاً إلّا وافق الكتاب والسنة أو تجدون معه شاهداً من أحاديثنا المتقدمة.[٤]

٦. روى الخطيب البغدادي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «**سيأتيكم عني أحاديث مختلفة فما جاءكم موافقاً لكتاب الله وسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله وسنتي فليس مني**».[٥] إلى غيرها من الأحاديث.

وهناك طائفة من الأحاديث التي يمكن أن يُستدل بها والواردة عن أهل البيت عليهم السلام التي تنص على أن كل حديث لا يشبه أحاديثهم فهو باطل.

**الطائفة الثانية من الأخبار:** ما يدل على التمسك بالسنة حيث يقتضي ردّ كل ما يخالفها:

١. روى الكليني بسنده عن علي بن الحسين عليه السلام قال: إن أفضل الأعمال عند الله ما عمل بالسنة وإن قلّ.[٦]

٢. عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر عليه السلام قال: كل من تعدىٰ السنة رُدَّ إلى السنة.[٧]

إلى غيرها من الأحاديث الكثيرة التي تدل على التمسك بسنة رسول الله صلى الله عليه وآله والتي تدل بصورة غير مباشرة برد الأحاديث التي تخالفها.

---

١. بحار الأنوار، ج٢، ص ٢٢٥، رقم الحديث ٢.
٢. المصدر السابق، ص٢٤٤، رقم ٥١.
٣. الكافي، ج١، ص ٦٩.
٤. بحار الأنوار، ج٢، ص٢٤٤، رقم ٦٢.
٥. الكفاية في علم الرواية، ص ٤٧١.
٦. الكافي، ج١، ص ٧٠، باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب، الحديث ٧.
٧. المصدر السابق، ص ٧١، رقم ١١.

## الإجماع

أجمع المسلمون كافة على رد الأحاديث التي تخالف سنة الرسول ﷺ مخالفة صريحة وهذا مما لا خلاف فيه قال الشيخ المفيد: «أما إجماع الأمة فإنهم مطبقون على أن كل ما خالف الكتاب والسنة فهو باطل».[1]

وقال السيد الطباطبائي: «وبالجملة لا موجب لطرح رواية أو روايات إلّا إذا خالفت الكتاب والسنة القطعية».[2]

## حدود القاعدة

لكي نحكم على الحديث بمخالفته للسنة لابد من تحقق شرطين رئيسيين وهما:

١. لابد من أن يكون الكاشف عن السنة إما الخبر المتواتر أو الإجماع على النقل بين الفريقين؛

وتحقيق الكلام هنا نقول: إن السنة ـ كما جاء في التعريف ـ هي نفس قول وفعل وتقرير المعصوم فلا يوجد غير قسم واحد منها فقط وهو الصحيح، فلابد أن يكون الكاشف عنها إما شيء قطعي أو قريب من القطعي وذلك لسببين:

١. لأن أحاديث العرض صرحت بعرض الحديث على السنة، والسنة أمر قطعي فلابد أن يكون الكاشف عنها أمر قطعي أيضاً؛

٢. لكي يكون الشيء مقياساً ومعياراً، لابد من توفر عنصر القطع فيه حتى يمكن رد أو قبول الأحاديث في ضوءه. وأما إذا كان ظنياً فلا يمكن جعله معياراً؛ إذ لا يمكن ترجيح ظن به ظن آخر.

والآن نأتي إلى مفردات الكشف عن السنة والتي يمكن أن تكون:

١. الأخبار المتواترة؛

٢. أخبار الآحاد المحفوفة بالقرائن؛

---

١. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج٢، ص١٧٧. ٢. الميزان، ج٦، ص٢٩٣.

٣. الاجماع على النقل بين الفريقين؛

٤. خبر الواحد المجرد عن القرينة.

أما بالنسبة إلى الثلاثة الأولى، فلاشك ولا ريب في كونها كاشفة عن السنة كشفاً قطعياً، أو على الأقل حصول الاطمئنان بكونها هي السنة. وإنما الخلاف في وجود أخبار الآحاد المحفوفة بالقرائن فقد قال بعضهم بعدم وجود أخبار محفوفة بالقرائن في أخبارنا «فأخبارنا اليوم كلها ظنية إلاّ ما ندر، ومخالفة الاخباريين في ذلك ودعواهم قطعيتها فاسدة.[1]

أما بالنسبة إلى أخبار الآحاد فيمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ) الخبر الواحد الذي لا يصل إلى درجة الاستفاضة؛

ب) الخبر الواحد المستفيض.

أما بالنسبة إلى الأول فيمكن اعتباره كاشفاً عن السنة كشفاً ظنياً، وحجة في مقام العمل بالأحكام كما حُقق في محله، إما باعتباره قاعدة في تمييز الخبر الصحيح من غيره، وميزاناً توزن به الأخبار فلا، لأنه ظن ولا يمكن ترجيح ظن على ظن آخر، ثم إنه خارج من دائرة أخبار العرض على السنة باعتبار أن الظاهر والقدر المتيقن منها هو السنة المقطوع بها، والتي يمكن الكشف عنها بالأخبار المتواترة والإجماع على الرواية الصادرة من المعصوم من الفريقين، بالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن الاستيناس بقول أمير المؤمنين لابن عباس عندما بعثه إلى الخوارج للاحتجاج عليهم قال له: لا تحاججهم بالقرآن فإنه حمّال ذو وجوه، ولكن حاججهم بالسنة فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً».[2]

فالسنة هنا أمر ثابت مجمع عليه، يمكن الاحتجاج به بحيث إنهم لا يملكون الحجة للرد ولو كان أمراً مختلفاً فيه لما أمكن إفحامهم بها.

---

١. مقباس الهداية، ج١، ص١٢٧.

٢. نهج البلاغة (الشيخ محمد عبده)، خ ٣١٦.

أما بالنسبة إلى النوع الثاني من أخبار الآحاد وهي الأخبار المستفيضة فقد أفردناها بالبحث؛ لأن الكثير من الذين كتبوا في هذا الموضوع اعتبروا الأخبار المستفيضة قاعدة يمكن رد أو قبول الأخبار في ضوئها.

وقبل أن نتكلم عن هذا الأمر لابد من تعريف الخبر المستفيض، وهو الخبر الذي تكثر رواته في كل مرتبة عن ثلاثة وعن بعضهم أنه ما زادت عن اثنين،[١] ولا شك أنه من أخبار الآحاد ولا يفيد إلّا الظن، نعم، يمكن أن يرتفع إلى درجة العلم بضميمة القرائن الداخلية والخارجية ولكن الكلام في نوعية هذه القرينة وتحققها خارجاً فالمتحصل أنه لا يمكن اعتبار الاستفاضة مقياساً لرد الأخبار؛ لأنها لا تخرج عن حيّز الظن كما قلنا.

أما الإجماع بين الفريقين على الحديث ونقله، فإنه يُحقق كلا الأمرين بالنسبة إلى درجة الاطمئنان والكشف عن السنة بالإضافة إلى كونها مبنىً مشترك لنقد الأخبار. وهناك نقطة جديرة بالذكر وهي أنه ليس بالضرورة أن تكون السنة قولاً أو فعلاً أو تقريراً، بل قد يكون هناك خبراً منقولاً عن الرسول قام الإجماع بين الفريقين بأنه لم يرد في السنة، ولم يفعله الرسول فإنه ينطبق عليه بأنه مخالف للسنة أي نقول: إن هذا ليس من سنة الرسول.

٢. الشرط الثاني الذي لابد من توفره للحكم على الحديث بالرد هو عدم إمكانية الجمع بينهما بدون تكلف ولا تعسف سواء كان جمعاً عرفياً أو من خلال الحمل على اختلاف الأحوال والأزمان.

### خلاصة وتقويم

تبيّن من خلال هذا العرض السريع أن هذا المقياس هو مما أجمع عليه المسلمون ووردت فيه الأخبار وإن اختلف علماء الحديث في تفاصيل هذا المقياس. وتوصلنا

---

١. مقباس الهداية، ج٢، ص١٢٨.

إلى أن المقصود من السنة هي السيرة المسنونة لرسول الله وتشمل أفعاله وأقواله وتقريراته المكشوفة من خلال إجماع المسلمين، أو تواتر الأخبار، وأن الأخبار التي تُخالف الخبر المجمع عليه بين الفريقين أو المتواتر فإنها تُعتبر مخالفة للسنة وكذلك يُرد الخبر الذي يتحقق الإجماع بين الفريقين بأنه لم يفعله الرسول أو لم يقله فإنه ينطبق عليه بأنه مخالف للسنّة.

## الروايات المخالفة للسنة

### ١. روايات الاستخارة بالرقاع، والبنادق، والحصىٰ

وردت روايات كثيرة في كيفية الاستخارة منها الاستخارة بالرقاع، بالبنادق، بالحصىٰ والسبحة نذكر منها على نحو الإجمال:

روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله ﷺ أنه قال: إذا أردت أمر فخذ ست رقاع فاكتب في ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة افعل وفي ثلاث منها: بسم الله الرحمن الرحيم خيرة من الله العزيز الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل، ثم ضعها تحت مصلّاك، ثم صلِّ ركعتين فإذا فرغت فاسجد وقل فيها مائة مرة: أستخير الله برحمته خيرة في عافية، ثم استوِ جالساً وقل: اللهم خر لي واختر لي في جميع أموري في يسر منك وعافية، ثم استوِ جالساً وقل: اللهم خر لي واختر لي في جميع أموري في يسر منك وعافية، ثم اضرب بيدك إلى الرقاع فشوّشها وأخرج واحدة واحدة فإن خرج ثلاث متواليات افعل الأمر الذي تريده، وإن خرج ثلاث متواليات لا تفعل فلا تفعله، وإن خرجت واحدة افعل (وواحدة) لا تفعل فأخرج من الرقاع إلى خمس فانظر أكثرها فاعمل به ودع السادسة لا تحتاج إليها.[1]

وفي رواية أخرىٰ فيما تسمىٰ الاستخارة المصرية عن مولانا الحجة صاحب

---

١. وسائل الشيعة ج ٥، ص ٢٠٨، ٢٠٩، كتاب الصلاة، أبواب صلاة الاستخارة.

الزمان ﷺ يكتب في رقعتين «خيرة من الله ورسوله لفلان بن فلانة» ويكتب في إحداها افعل، وفي الأخرى لا تفعل، ويترك في بندقتين من طين ويرمي في قدح فيه ماء ثم يتطهّر ويُصلي ركعتين ويدعو عقيبهما... ثم تسجد سجدة تقول فيها: «أستخير الله خيرة في عافية، مائة مرة، ثم ترفع رأسك وتفرقع البنادق، فإذا خرجت الرقعة من الماء فاعمل بمقتضاها إن شاء الله تعالى».[١] إلى غيرها من الروايات في هذا الباب.

وقد حكم بعض العلماء بشذوذ هذه الروايات قال الشيخ المفيد بعد أن أورد الاستخارة بالرقاع: «وهذه الرواية شاذة ليست كالذي تقدم، لكنّا أوردناها للرخصة دون تحقيق العمل بها».[٢] والمقصود أنها لا تشبه الروايات الواردة عن الرسول ﷺ والأئمة ﷺ والواردة عن طريق الفريقين في كيفية الخيرة وهي الصلاة ركعتين ثم الدعاء بالمأثور.

روى البخاري عن جابر بن عبد الله الأنصاري قال: «كان رسول الله ﷺ يُعلّمنا الاستخارة في الأمور كما يعلمنا السورة من القرآن يقول: إذا همَّ أحدُكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة، ثم ليقل: اللهم إني أستخيرك لعلمك، وأستقدرك بقدرتك، وأسألك من فضلك العظيم، فإنك تقدر ولا أقدر، وتعلم ولا أعلم وأنت علاّم الغيوب...».[٣]

وقد نقل ما يشبه هذا الحديث عن طريق رواياتنا قال صاحب البحار: وقد ورد في العمل بها [الاستخارة] وجوه مختلفة من أحسنها أن تغتسل ثم تصلي ركعتين تقرأ فيهما ما أحببت، فإذا فرغت منهما قلت: «اللهم إني أستخيرك لعلمك...»[٤] وقد ساق

---

١. بحار الأنوار، ج ٩١، ص ٢٤٠، كتاب الصلاة، باب الاستخارة بالبنادق.

٢. المفيد، المقنعة، ص ٢١٩.

٣. صحيح البخاري، ج ١، ص ٣٦١؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في المقطوع مثنى مثنى؛ سنن الترمذي، ج ٢، ص ٣٤٥، ٣٤٦؛ كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة الاستخارة.

٤. بحار الأنوار، ج ٩١، ص ٣٨٤، كتاب الصلاة، باب الاستخارة بالدعاء.

الدعاء. وهي روايات كثيرة منقولة عن الفريقين «وهذه الروايات كثيرة وهي مشهورة بين العامة والخاصة».[1]

أما الروايات الأخرى فهي ضعيفة ولم ينقلها أحد من العلماء السابقين ومخالفة لما نُقل عن الفريقين «فأما الرقاع، والبنادق، والقرعة، فمن أضعف أخبار الآحاد، وشواذ الأخبار؛ لأن رواتها فطحية ملعونون مثل زرعة ورفاعة وغيرهما فلا يلتفت إلى ما اختصا بروايته، ولا يعرج عليه، والمحصلون من أصحابنا ما يختارون في كتب الفقه إلّا ما اخترناه، ولا يذكرون البنادق، والرقاع، والقرعة إلّا في كتب العبادات، دون كتب الفقه فشيخنا أبو جعفر الطوسي رحمه الله لم يذكر في نهايته ومبسوطه واقتصاده إلّا ما ذكرناه واخترناه، ولم يتعرض للبنادق، وكذلك شيخنا المفيد في رسالته إلى ولده لم يتعرض للرقاع ولا للبنادق».[2]

والظاهر أن هذه الأخبار مخالفة لسنن الرسول ﷺ طبقاً لرأي هؤلاء الأعلام ـ فلم يرد عنه في كتب السيرة والسنن والتاريخ، أو عن الأئمة ﷺ أنه كان يعمل بالرقاع والسبحة والبنادق وما شابه ذلك والأخبار المنقولة عن الأئمة ﷺ في هذا الأمر هي أخبار شاذّة ضعيفة بقول الشيخ المفيد وغيره وهي متأخرة لم ينقلها المتقدمون من علمائنا وتُخالف الصحيح الوارد عن الفريقين.

## ٢. الروايات الواردة في نحوسة الأيام والأشياء

وردت روايات كثيرة تدل على نحوسة بعض الأيام والشهور والأشياء والتطيّر منها وأكثرها ضعيفة «وهي روايات بالغة في الكثرة مودعة في جوامع الحديث أكثرها ضعاف من مراسيل ومرفوعات وإن كان فيها ما لا يخلو من اعتبار من حيث اسنادها»[3] ـ وهذه الروايات مخالفة للقرآن والسنة النبوية التي تنهي عن التطيّر

---

١. الشهيد الأول، ذكرى الشيعة، ج٢، ص ٢٦٥.

٢. ابن إدريس الحلي، السرائر، ج ١، ص٣١٣، ٣١٤.

٣. الميزان، ج١٩، ص٧٢.

والتشاؤهم والتوكل على الله وحده في هذه الأمور فمن هذه الروايات:

عن الرضاعليه السلام عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر.[١]

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: ينبغي أن يتوقى النورة يوم الأربعاء فإنه يوم نحس مستمر.[٢]

وعن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام قال: الشؤم للمسافر في طريقه خمسة: الغراب الناعق عن يمينه، الناشر لذنبه، والذئب العاوي الذي يعوي في وجه الرجل، وهو مقع على ذنبه، يعوي ثم يرتفع ثم ينخفض ثلاثاً، والظبي السامح من يمين إلى شمال، والبومة الصارخة، والمرأة الشمطاء تلقي فرجها، والأتان العضباء ـ يعني: الجدعاء ـ فمن أوجس في نفسه منهنّ شيئاً، فليقل: اعتصمت بك يارب من شرّ ما أجد في نفسي، فاعصمني من ذلك قال: فيعصم من ذلك.[٣]

وغيرها من الروايات التي تصب في نفس المعنى والتي تؤكد على وجود شؤم ونحس في ذات الأيام والأشياء وهو نوع من التطيّر المنهي عنه والذي يُخالف السنة النبوية الشريفة التي تؤكدها الروايات الكثيرة الواردة عن الفريقين، فمنها مثلاً:

كتب بعض البغداديين إلى أبي الحسن الثاني عليه السلام يسأله عن الخروج يوم الأربعاء لا يدور فكتب عليه السلام من خرج يوم الأربعاء لايدور خلافاً على أهل الطيرة وقي من كلّ آفة، وعوفي من كلّ عاهة، وقضى الله له حاجته.[٤]

وعن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: لا طيرة.[٥]

وروى الترمذي بسنده عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: الطيرة من الشرك وما منّا ولكنّ الله يذهبه بالتوكل.[٦] وغيرها من الأحاديث التي تنفي التطيّر وتأمر بالتوكل على الله

---

١. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٥٧.

٢. المصدر السابق.

٣. أحمد البرقي، المحاسن، ج ٢، ص ٨٤، ٨٥.

٤. وسائل الشيعة، ج ٨، ص ٢٦٢.

٥. المصدر السابق.

٦. الصحيح البخاري، ج ٤، ص ١٦٠، باب ما جاء في الطيرة، رقم ١٦١٤؛ سنن أبي داود، ج ٤، ص ١٧، كتاب الطب، باب في الطيرة.

سبحانه وتعالى، فقد أجاب أمير المؤمنين لمن قال له عند مسيره إلى الخوارج: إن سرت يا أمير المؤمنين في هذا الوقت خشيت أن لا تظفر بمرامك ـ عن طريق علم النجوم ـ فقال: أتزعم أنك تهدي إلى الساعة التي من سار فيها صُرف عنه السوء؟ وتخوّف من الساعة التي من سار فيها حاق به الضر؟ فمن صدقك فقد كذب القرآن، واستغنى عن الاستعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه.[1]

وأما ما يظهر من بعض الآيات في وجود نحس في بعض الأيام، فليس المقصود به النحس الذاتي، بل أن نحوستها لاقترانها ببعض الحوادث المشؤومة كما صرح بذلك العلامة حيث قال في التعليق على الآية (٢٦) من سورة السجدة: (لكن لا يظهر من سياق القصة ودلالة الآيتين أزيد من كون النحوسة والشؤم خاصة بنفس الزمان الذي كانت تهب عليهم فيه الريح عذاباً وهو سبع ليال وثمانية أيام متوالية يستمر عليهم فيها العذاب من غير أن تدور بدوران الأسابيع وهو ظاهر وإلا كان جميع الزمان نحوساً).[2]

وفي الختام قال السيد الطباطبائي: «فتبيَّن مما تقدم على طوله أن الأخبار الواردة في سخاوة الأيام ونحوستها لا تدل على أزيد من ابتنائهما على حوادث مرتبطة بالدين توجب حسناً وقبحاً بحسب الذوق الديني أو بحسب تأثير النفوس، وأما اتصاف اليوم أو أي قطعة من الزمان بصفة الميمنه أو المشأمه واختصاصه بخواص تكوينية عن علل وأسباب طبيعية تكوينية فلا، وما كان من الأخبار ظاهراً في خلاف ذلك فإما محمول على التقيّة أو لا اعتماد عليه».[3]

### ٣. الروايات الواردة في نجاسة الحديد

روى الطوسي بسنده عن أبي عبد الله «في الرجل إذا قصَّ أظفاره بالحديد أو جَزَّ من شعره أو حلق قفاه، فإن عليه أن يمسحه بالماء قبل أن يصلّي، سئل فإن صلّى ولم

---

١. نهج البلاغة، خ ٧٧.
٢. الميزان، ج١٩، ص ٧٤، ٧٥.
٣. المصدر السابق، ج١٩، ص ٧٤، ٧٥.

يمسح من ذلك بالماء، قال: [يمسح بالماء و] يعيد الصلاة، لأن الحديد نجس، وقال: لأن الحديد لباس أهل النار والذهب لباس أهل الجنة.[١]

وهو خبر مخالف للإجماع العام فلم يقل أحد من المسلمين بأن الحديث نجس قال الشيخ الطوسي: «لأنه خبر شاذ مخالف للأخبار الكثيرة، وما يجري هذا المجرىٰ لا يُعمل عليه».[٢]

## ٤. الروايات الواردة في الرضاع

وروى أيضاً عن زرارة عن أبي عبد اللهﷺ قال: قال: سألته عن الرضاع فقال: لا يحرم الرضاع إلّا ما ارتضعا من ثدي واحد حولين كاملين.[٣]

وعن العلاء بن رزين عن أبي عبد اللهﷺ قال: سألته عن الرضاع فقال: لا يحرم من الرضاع إلّا ما ارتضع من ثدي واحد سنة.[٤]

فمثل هذه الأخبار مخالفة لإجماع المسلمين والروايات المتواترة قال الشيخ الطوسي في الحديث الأخير: «فهذا الخبر نادر مخالف للأحاديث كلها وما كان هذا سبيله لا يعترض به الأخبار الكثيرة.[٥]

## ٥. الروايات الواردة في تحريم أو كراهة الخضاب بالسواد

عن ابن عباس قال: قال رسول اللهﷺ: «يكون قوم يخضبون في آخر الزمان كحواصل الحمام، لا يُريحون رائحة الجنة».

وعن أبي الدرداء قال: قال رسول اللهﷺ من خضب بالسواد سوّد الله وجهه يوم القيامة.[٦]

---

١. الطوسي، الاستبصار، ج ١، ص ٦٠٤، كتاب الطهارة، أبواب الأغسال المفروضات والمسنونات، الحديث رقم ٥.
٢. المصدر السابق.
٣. الطوسي، تهذيب الأحكام، ج ٧، ص ٣١٥، باب فيما يحرم من النكاح من الرضاع، رقم ١٨.
٤. المصدر السابق، ص ٣١٨.
٥. المصدر السابق.
٦. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ج ٥، ص ١٦٣.

قال الهيثمي: وفيه الوضين بن عطاء وثقه أحمد وابن معين وابن حبان وضعفه من هو دونهم في المنزلة وبقية رجاله ثقات.[١] وقد سئل أحد المفتين عن حكم صبغ اللحية بالسواد فأجاب: لا يجوز أن يصبغ الرجل لحيته بالسواد لورود الأمر باجتنابه والنهي عن فعله.[٢] ومثل هذه تخالف ما ورد عن الرسولﷺ من الأحاديث المتفق عليها بين الفريقين.

روى ابن ماجة بسنده عن طريق صهيب عن رسول اللهﷺ أنه قال: إن أحسن ما اختضبتم به لهذا، السواد أرغب لنسائكم فيكم، وأهيب لكم في صدور عدوكم.[٣] وكذلك روى الهيثمي أن الحسن والحسين ابني فاطمة يخضبان بالسواد.[٤]

وعن أبي جعفر؊ قال: دخل قوم على الحسين بن علي؊ فرأوه مختضباً بالسواد فسألوه عن ذلك، فمدَّ يده إلى لحيته، ثم قال: أمر رسول اللهﷺ في غزاة غزاها أن يختضبوا بالسواد ليقووا به على المشركين.[٥]

## ٦. روايات بيع التمر ممن يجعله خمراً

وردت روايات تدل على جواز بيع التمر ممن يجعله خمراً وأن الأئمة؊ قد فعلوا ذلك منها:

عن رفاعة بن موسى قال: سئل أبو عبد الله؊ وأنا حاضر عن بيع العصير ممن يُخمِّره، قال: حلال، ألسنا نبيع تمرنا ممن يجعله شراباً خبيثاً. وهذه الرواية مخالفة للروايات الكثيرة التي وردت في تحريم الخمر ونجاسته بل وتحريم حتى معتصرها وبائعها ومُشتريها.[٦]

---

١. المصدر السابق.

٢. فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والافتاء، جمع وترتيب أحمد بن عبد الرزاق الدرويش.

٣. جمع وترتيب بشار عواد وآخرون، المسند الجامع، ج٧، ص ٥١٩، رقم ٥٤١٤.

٤. مجمع الزوائد و منبع الفوائد ج ٥، ص١٦٣.

٥. الوسائل الشيعة، ج١، ص٤٠٤، رقم ٢.

٦. الكافي، ج ٦، ص ٣٩٨، باب شرب الخمر، ح ١٠.

قال الإمام الخميني في التعليق على هذه الروايات: «إن العمل بمثل تلك الروايات جرأة على المولى لمخالفة مضمونها للكتاب والسنة.[١]

ولكن مع هذا يمكن المناقشة في مخالفة هذه الرواية للسنة لاختلاف الموضوع في كلتا الحالتين، فالموضوع في الرواية الأولى هو بيع التمر في حين أن الموضوع في الروايات الأخرى هو الخمر. نعم، يمكن رد هذه الأخبار لمخالفتها لشأن الأئمة ومنزلتهم وأن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تصدر منهم.

١. كتاب البيع، ج ٥، ص ٢٥٥.

# ٤

# عرض الحديث على التاريخ

## مفهوم التأريخ ودليليته

بدأ التدوين التاريخي للحوادث في بداية القرن الثاني للهجرة وكان يُطلق على المؤرخين لقب «الإخباريين».

ويُعرف التاريخ بأنه: البحث عن وقائع الزمان من حيثية التعيين والتوقيت بل عما كان في العالم.[1] ويمكن تصنيف الكتابة التاريخية إلى أشكال متنوعة مثل:

١. كتب السير والمغازي؛

٢. المقاتل والفتن والحروب؛

٣. التواريخ العمومية (الأخبار الطوال، تاريخ اليعقوبي)؛

٤. التواريخ المحلية (تاريخ مكة، تاريخ بخارى)؛

٥. الأنساب (أنساب الأشراف)؛

٦. الطبقات (طبقات ابن سعد)؛

٧. تاريخ الفرق والمذاهب وغيرها من أشكال الكتابة التاريخية.

وقد اعتبر كثير من نُقاد الحديث أن التاريخ هو أحد المعايير المهمة في نقد

---

١. عبد العزيز سالم، التاريخ والمؤرخون العرب، ص١٩.

الحديث، ويرجع ذلك إلى اعتباره قرينة قطعية على كذب الخبر وترجيح القطع والاطمئنان على الظن.

وقد استخدم القرآن الكريم هذا المقياس في رد بعض المسائل والدعاوي الكاذبة فقد ورد في الروايات أن علماء اليهود والنصارى جاؤوا إلى النبي ﷺ وأخذوا يجادلونه في إبراهيم ﷺ فقالت اليهود: إنه كان يهودياً وادعى النصارى مثل هذا الادعاء، فنزلت الآية: ﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾[1] لتبين كذب هذه الادعاءات[2] فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لِمَ تُحَآجُّونَ فِىٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمَآ أُنزِلَتِ ٱلتَّوْرَىٰةُ وَٱلْإِنجِيلُ إِلَّا مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.[3] وهذا في الحقيقة استناد إلى التاريخ في كذب هذه الدعوة فقد كانت رسالة إبراهيم سابقة على رسالة موسى وعيسى فكيف يُدين نبي سابق بدين لاحق؟

### ملاحظة

يفترق هذا المعيار عن المعيار السابق (السنة) فالتاريخ له ماهية خاصة يختلف عن السُنّة لأنه أعم من السنة بالمعنى المنطقي؛ وذلك لأن السنة هي قول وفعل وتقرير المعصوم ﷺ في حين أن التاريخ يشمل السنة وغيرها من الوقائع التي يمكن أن تُشكل قرينة على كذب الخبر.

## التاريخ بين الظن واليقين

تأثر منهج المؤرخين في نقل الحوادث التاريخية بمنهج المحدثين في بادىء الأمر فكانوا يذكرون الروايات التاريخية مسندة كما هو الحال في تاريخ الطبري (ت ٣١٠هـ)، وكانت مهمة المؤرخ تنحصر في النقل الصادق للخبر والتأدية له كما سمع دون إعمال النقد، وكان يعتقد أن التبعة لا تقع عليه في هذه الحالة إنما تقع على

---

١. آل عمران، ٦٧.
٢. مكارم الشيرازي، تفسير الأمثل، ج٢، ص٣٦٧.
٣. آل عمران، ٦٥.

الراوي الأصلي الذي سمع الخبر من المصدر الأصلي قال الطبري في مقدمة تاريخه: «فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرته عن بعض الماضين مما يستنكره قارؤه، أو يستبشعه سامعه من أجل أنه لم يعرف له وجهاً من الصحة ولا معنى من الحقيقة، فليعلم أنه لم يأت في ذلك من قبلنا، وإنما أوتي من قبل بعض ناقليه إلينا وإنا إنما أدّينا ذلك على نحو ما أدىٰ إلينا»[1] فهو يعترف أن تاريخه يتضمن من الحوادث المستبشعة في نظر العقل ويستنكرها الذوق السليم وأنه إنما روى ذلك كما سمعه.

وقام ابن خلدون (ت ٨٠٨) بنقد منهج المؤرخين في نقل الأخبار فقال: «ولم يُلاحظوا أسباب الوقائع والأحوال ولم يراعوها ولا رفضوا تُرهات الأحاديث ولا دفعوها، فالتحقيق قليل، وطرق التنقيح في الغالب كليل، والغلط والوهم نسيب للأخبار وخليل»[2] ثم دعا إلى منهج جديد في نقد الروايات التاريخية سماه «علم العمران»، فقال: «لأن الأخبار إذا اعتمد فيها على النقل ولم تحكم أصول العادة وقواعد السياسة وطبيعة العمران والأحوال في الاجتماع الإنساني ولا قيس الغائب منها بالشاهد والحاضر بالذاهب فربما لم يؤمن فيها من العثور ومزلة القدم والحيد عن جادة الصدق».[3] فكيف والحال هذه يمكن أن يكون التاريخ مقياساً في رد الأخبار؟ وكيف نحصل على القطع في النقل التاريخي وهو لا يرقىٰ إلى رتبة روايات الآحاد في إفادة الظن؟

وفي الجواب على هذا السؤال نقول: إنه لا مطمع لنا في الحصول على الحقيقة التاريخية المطلقة وكل ما نستطيع الحصول عليه من التاريخ بعد النقد والتمحيص هو الحقيقة النسبية. قال أحد الباحثين في هذا المجال: «وينبغي علينا أن نلاحظ أنه ليس المقصود بالحقيقة التاريخية الوصول إلى الحقيقة المطلقة؛ إذ أن هذا الأمر غير مُستطاع لعوامل مختلفة، مثل ضياع الأدلة وانطماس الآثار... فالحقيقة التي يصل إليها المؤرخ هي حقيقة صحيحة نسبياً، وكلما زادت نسبة الصدق فيها اقترب التاريخ من

---

١. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ص١٣.

٢. تاريخ ابن خلدون، ج ١ (المقدمة)، ص٦.

٣. المصدر السابق، ص١٣.

أن يصبح تاريخاً بالمعنى الصحيح».[١]

والآن نأتي على ذكر بعض الطرق للوصول إلى الحقيقة النسبية:

## طرق الوصول إلى الحقيقة النسبية

للوصول إلى الرواية التاريخية الصحيحة التي تورث الاطمئنان ويمكن اعتبارها مقياساً لرد الحديث هناك بعض الطرق:

١. الاعتماد على وثائق تُعتبر من الطراز الأول في التدوين. وذلك لأن المؤرخ يعتمد في تدوينه على نوعين من الوثائق[٢]:

أ) وثائق الدرجة الأولى: وهي الوثائق التي لم يقصد كاتبوها شهادة التاريخ، ومن هنا يأتي صدقها، كما هو الحال في المعاملات الرسمية مثل عقود البيع والشراء، الايجار والزواج. وذلك بعد إجراء بعض العمليات النقدية المعروفة في النقد التاريخي.[٣]

ب) وثائق الدرجة الثانية التي يقصد مؤلفوها شهادة التاريخ مثل معظم كتب التاريخ ومثل هذه الوثائق تتأثر بكثير من الأسباب التي تُقلل من قيمتها التاريخية.

٢. الإجماع على النقل بين جميع المؤرخين وعدم وجود أي قرينة على خلاف هذا النقل.

إن الإجماع على النقل بين المؤرخين يمكن أن يشكل مقياساً صحيحاً لرد الرواية ؛ لأن هذا الاجماع لم يأتِ جُزافاً وانما جاء نتيجة لعدة عوامل منها استقراء السيرة النبوة والأحاديث، ومُقارنتها مع نصوص القرآن بالإضافة إلى استخدام العقل في ترتيب الحوادث كل هذه العوامل شكّلت إجماعاً عند المؤرخين على نقل هذه

---

١. منهج البحث التاريخي، ص٢١.

٢. عبد الرحمن الشيخ، المدخل إلى علم التاريخ، ص٣٣.

٣. هذا من الناحية النظرية أما من الناحية العملية والتطبيقية فإن المؤرخين نقلوا كثيراً من الوثائق ذات الدرجة الأولى، والتي ضاعت أصولها... ولذلك الحكم عليها يعتمد على مدى ثقتنا بالمؤلف.

الحادثة ولو كان هناك قرينة على كذب هذا الإجماع لذكرها بعض المؤرخين، ولذلك يمكن اعتبار التاريخ مقياساً يورث الاطمئنان على صحة أو كذب الخبر.

## الروايات التي تخالف التاريخ

وردت روايات كثيرة تُخالف ما أجمع عليه المؤرخون أو كاد، منها الروايات التي تذكر حضور أسماء بنت عميس في زواج فاطمة الزهراء‌عليها‌السلام وزفافها، وفي ولادة الحسن والحسين‌عليهما‌السلام وأنها عاهدت خديجة أم السيدة فاطمة الزهراء عند وفاتها في مكة أن تقوم مقامها إن هي بقت إلى وقت زفاف الزهراء، نذكر هذه الروايات حسب التسلسل الزمني:

### ١. أسماء بنت عميس تُعاهد خديجة‌عليها‌السلام

نقل صاحب البحار عن أسماء بنت عميس قالت: حضرت وفاة خديجة‌عليها‌السلام فبكت، فقلت: أتبكين وأنت سيدة نساء العالمين، وأنت زوجة النبي‌صلى‌الله‌عليه‌وآله مُبشرة على لسانه بالجنة؟ فقالت: ما لهذا بكيت، ولكن المرأة ليلة زفافها لابد لها من امرأة تفضي إليها بسرّها، وتستعين بها على حوائجها وفاطمة حديثة عهد بصبىً وأخاف أن لا يكون لها من يتولّى أمرها حينئذ فقلت: يا سيدتي لك [عليّ] عهد الله إن بقيت إلى ذلك الوقت أن أقوم مقامك في هذا الأمر.[1]

### ٢. أسماء تحضر زواج فاطمة‌عليها‌السلام

عن أسماء بنت عميس قالت: لقد جهزت فاطمة بنت رسول الله‌صلى‌الله‌عليه‌وآله إلى علي بن أبي طالب‌عليه‌السلام، وما كان حشو فرشها إلّا ليف.[2]

وعن أسماء بنت عميس قالت: كنت في زفاف فاطمة بنت رسول الله‌صلى‌الله‌عليه‌وآله فلما أصبحنا جاء النبي إلى الباب فقال: يام أيمن ادعي لي أخي.[3]

---

١. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ١٣٨.
٢. المصدر السابق.
٣. المصدر السابق، ص ١٣٧.

### ٣. أسماء عند ولادة الحسن والحسين

عن أسماء بنت عميس قالت: قبلت جدّتك فاطمة عليها السلام بالحسن والحسين عليهما السلام فلما ولد الحسن عليه السلام جاء النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا أسماء هاتي ابني فدفعته إليه في خرقة صفراء...[١]

وجميع هذه الروايات تخالف الحقائق التي تسالم عليها المؤرخون في عدم وجود أسماء بنت عميس في جميع هذه الفترات. فقد هاجرت مع زوجها جعفر بن أبي طالب إلى الحبشة في السنة الخامسة من البعثة النبوية ولم ترجع إلى المدينة إلّا في السنة السادسة من الهجرة في عام فتح خيبر، وقد ولد لها من جعفر بن أبي طالب عليه السلام عبد الله وعوف ومحمد.[٢] وهذا ما تسالم عليه المؤرخون «وقد كانت هذه الهجرة [الهجرة إلى الحبشة] في السنة الخامسة من البعثة كما نصّ عليه عامة المؤرخون».[٣]

قال ابن حجر: «وهاجر إلى الحبشة فأسلم النجاشي ومن تبعه على يديه [جعفر]، وأقام جعفر عنده، ثم هاجر منها إلى المدينة فقدم والنبي صلى الله عليه وآله بخيبر؛ وكل ذلك مشهور في المغازي بروايات متعددة صحيحة».[٤] ومن المعلوم أن وفاة خديجة عليها السلام كانت في مكة في السنة العاشرة من البعثة، وأن زواج فاطمة عليها السلام وولادة الحسن والحسين عليهما السلام كانت في المدينة كما نص عليه جميع المؤرخون والمحدثون لم يشذ منهم أحد.[٥]

قال الكنجي الشافعي: «إن ذكر أسماء بنت عميس في خبر تزويج فاطمة عليها السلام غير صحيح؛ لأن أسماء التي حضرت في عرس فاطمة إنما هي بنت يزيد بن السكن الأنصارية... وأسماء بنت عميس كانت مع زوجها جعفر بن أبي طالب بالحبشة وقدم بها يوم فتح خيبر سنة سبع وكان زواج فاطمة بعد بدر بأيام يسيرة».[٦]

---

١. يقال قبل المرأة قبالة، كانت قابلة وهي المرأة التي تأخذ الولد عند الولادة.
٢. ابن الجوزي، المنتظم، ج٢، ص ١٣٠، ١٣١؛ ذكر الحوادث في السنة الخامسة من النبوة.
٣. جعفر مرتضى العاملي، الصحيح من سيرة النبي الاعظم صلى الله عليه وآله، ج٣، ص١٢٢.
٤. ابن حجر العسقلانى، الاصابة في تمييز الصحابة، ج١، ص٥٩٣.
٥. المنتظم، ج٢، ص ١٤٨، ٢٦٢، ٢٩٥.
٦. محسن الأمين، آل أبي طالب، ج١، ص ٢٩٠.

### ٤. نزول آيات من سورة التوبة في حق الحمزة وعلي وجعفر

روى الكليني بسنده عن أبي بصير عن أحدهما في قول الله عـز وجل: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ...﴾[١] نزلت في حمزة وعلي وجعفر والعباس وشيبة، إنهم فخروا بالسقاية، والحجابة فأنزل الله عز ذكره: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَاجِّ...﴾ وكان علي وحمزة وجعفر هم الذين آمنوا بالله واليوم الآخر، وجاهدوا في سبيل الله لا يستوون عند الله).[٢]

وهذه الرواية تواجه عدة إشكالات منها أن سورة التوبة مدنية، بل إن بعضهم قال هي آخر ما نزلت على النبي بالمدينة.[٣] وأن علي وجعفر وحمزةلا يمكن أن يجتمعوا في آن واحد؛ لأن جعفر هاجر إلى الحبشة قبل هجرة النبي ثم رجع إلى المدينة أيام فتح خيبر كما قلنا سابقاً وقد استُشهد حمزة قبل ذلك بمدة في معركة أحد كما هو معلوم فالرواية لا تتفق مع المسلمات التاريخية.

قال العلامة الطباطبائي في التعليق على هذه الرواية: «والرواية لا تلائم ما يثبته النقل القطعي فقد كان حمزة من المهاجرين الأولين لحق برسول الله ثم استشهد فى غزوة أحد في السنة الثالثة من الهجرة، وقد كان جعفر هاجر إلى الحبشة قبل هجرة النبي ثم رجع إلى المدينة أيام فتح خيبر وقد استشهد حمزة قبل ذلك بمدة فلو كان من الخمسة اجتماع على التفاخر فقد كان قبل الهجرة النبوية».[٤]

### ٥. رواية المسور عن الرسول مباشرة

عن المسور بن مخرمة أنه سمع رسول الله على المنبر وهو يقول إن بني هشام بن المغيرة استأذنوني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن لهم ثم لا آذن لهم إلّا أن يُحب ابن أبي طالب أن يُطلّق ابنتي وينكح ابنتهم فإنما ابنتي بضعة مني يُريبني

---

١. التوبة، ١٩. ٢. البرهان في تفسير القرآن، ج٣، ص٣٨٢.

٣. الطبرسي، مجمع البيان، ج ٥، ص٣. ٤. الميزان، ج ٩، ص ٢١٥، ٢١٦.

ما رابها ويؤذيني ما آذاها.[١]

وقريب منه في كتاب البخاري وزاد فيه سمعت رسول الله وأنا مُحتلم.[٢]

وهذه الرواية بهذا السند لا يمكن القبول بها؛ لأنها واردة عن المسور بن مخرمة بلفظ سمعتُ وهذا يدل على أنه سمعها من الرسولﷺ مباشرة وليس عن طريق أحد الصحابة، في حين أن المسور بن مخرمة لم يتجاوز السابعة من العمر كما نصَّ عليه أصحاب السير والتواريخ، قال ابن حجر في هذه الأحاديث: «وهو مشكل المأخذ لأن المؤرخين لم يختلفوا أن مولده كان بعد الهجرة وقضية خطبة علي كانت بعد مولد المسور بنحو ست سنين أو سبع سنين فكيف يسمى مُحتلماً».[٣]

## ٦. سعد بن معاذ وغزوة تبوك

عن أنس بن مالك قال: أقبل رسول اللهﷺ من غزوة تبوك فاستقبله سعد بن معاذ الأنصاري، فصافحه النبيﷺ ثم قال له: ما هذا الذي أكتبت يداك؟ فقال: يا رسول الله أضرب بالمرو المسحاة فأنفقه على عيالي، قال: فقبَّل النبيﷺ يده وقال: هذه يدٌ لا تمسها النار أبداً.

وهذا الخبر مخالف لما تسالم عليه أهل السير والمؤرخين؛ لأن سعد بن معاذ توفي سنة خمس من الهجرة وغزوة تبوك كانت في السنة التاسعة للهجرة فقد ورد في كيفية وفاته «سعد بن معاذ الأنصاري سيد الأوس... شهد بدراً باتفاق، ورمي بسهم يوم الخندق، فعاش بعد ذلك شهراً، حتى حكم في بني قريضة، وأجيبت دعوته في ذلك، ثم انتقض جرحه، فمات... وذلك سنة خمس».[٤]

---

١. صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل فاطمة بنت النبي، رقم ٢٤٤٩.

٢. البخاري، صحيح البخاري، كتاب فرض الخمس، باب ما ذكر من درع النبي، رقم ٣١١٠.

٣. ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ج ١٠، ص ١٣٨.

٤. الإصابة في تمييز الصحابة، ج٢، ص ٧٠، رقم ٣٢١٢؛ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ج٢، ص١٦٧، رقم ٩٦٣؛ المنتظم، ج٢، ص ٣٣٠ في أحداث السنة الخامسة.

### ٧. مخاطبة الرسول لأزواجه في السنة الثالثة من الهجرة

روى السيوطي عن أبي أمامة قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾[١] جمع رسول الله ﷺ بني هاشم، فأجلسهم على الباب، وجمع نساءه وأهله فأجلسهم في البيت ثم اطلع عليهم فقال: «يا بني هاشم اشتروا أنفسكم من النار، واسعوا في فكاك رقابكم أو افتكوها بأنفسكم من الله فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، ثم أقبل على أهل بيته فقال: يا عائشة بنت أبي بكر، ويا حفصة بنت عمر، ويا أم سلمة، ويا فاطمة بنت محمد، ويا أم الزبير عمة رسول الله، اشتروا أنفسكم من الله، واسعوا في فكاك رقابكم فإني لا أملك لكم من الله شيئاً ولا أغني، فبكت عائشة رضي الله عنها وقالت...[٢] الحديث.

وقد اتفق جميع المفسرين والمؤرخين على أن هذه الآية مكية نزلت في السنة الثالثة أو الرابعة من البعثة النبوية المباركة وذلك بعد انتهاء الفترة السرية وبداية الفترة العلنية من الدعوة «ثم أن الله تعالى أمر النبي ﷺ بعد مبعثه بثلاث سنين أن يصدع بما يؤمر وكان قبل ذلك في السنين الثلاث مستتراً بدعوته لا يُظهرها إلّا لمن يثق به... قال ابن عباس: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾ خرج رسول الله ﷺ فصعد على الصفا فهتف: يا صباحاه! فاجتمعوا إليه...».[٣]

وفي رواية أخرىٰ عن علي ﵇ قال: لما نزلت: ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ﴾.[٤] دعاني النبي ﷺ فقال: يا علي إن الله أمرني أن أنذر عشيرتي الأقربين فضقت ذرعاً وعلمتُ أني متىٰ أُبادرهم بهذا الأمر أرَ منهم ما أكره...[٥] الحديث.

والذي يظهر من الرواية أن أم سلمة، حفصة، عائشة كُنَّ من أزواج النبي ﷺ في

---

١. الشعراء، ٢١٤. ٢. الدرّ المنثور، ج ٦، ص ٣٢٧.
٣. ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج ١، ص ٤٨٦. ٤. الشعراء، ٢١٤.
٥. المصدر السابق، ص ٤٨٧؛ المنتظم، ج ٢، ص ١٢٤.

ذلك الوقت في حين أن الرسولﷺ تزوج أم سلمة وحفصة في المدينة بعد الهجرة.[١]

وقد ذكر ابن جرير رواية أخرىٰ في سبب نزول هذه الآية عن أبي هريرة ولم يذكر فيها فاطمة ولا حفصة ولا عائشة ولا أم سلمة.[٢]

ولهذا فإن الرواية تواجه عدة إشكالات فكيف يمكن أن يخاطب النبيﷺ عائشة وهي لم تولد بعد؟ لأن عائشة ولدت بعد المبعث بأربع أو خمس سنين.[٣]

## ٨. ابن مسعود في معركة صفين

عن عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي قال سمعت أبا نُعيم وذكر المعلىٰ بن عرفان فقال: قال حدثنا أبو وائل قال: خرج علينا ابن مسعود بصفين فقال أبو نُعيم: أتراه بُعِثَ بعد الموت.[٤]

وقد علّق النووي فقال: معنى الكلام أن المعلىٰ كذب على أبي وائل في قوله هذا لأن ابن مسعود (رض) توفي سنة اثنتين وثلاثين، وقيل سنة ثلاث وثلاثين... وصفين كانت في خلافة علي بعد ذلك بسنتين فلا يكون ابن مسعود خرج عليهم بصفين إلّا أن يكون بعث بعد الموت وقد علمتم أنه لم يبعث بعد الموت... فتعين أن يكون الكذب من المعلىٰ بن عرفان مع ما عرف من ضعفه.[٥]

## ٩. خروج النبيﷺ الىٰ مشاهده

قال شهر بن حوشب لي الحجاج وسألني عن خروج النبيﷺ إلى مشاهده فقلت: شهد رسول اللهﷺ بدر في ثلاثمائة وثلاثة عشر وشهد أحداً في ستمائة وشهد الخندق في تسعمائة، فقال: ممّن؟ قلت: عن جعفر بن محمد فقال: ضلَّ والله من سلك غير سبيله.[٦]

---

١. الاصابة في تمييز الصحابة، ج ٨، ص ٨٦ ـ ٤٠٥.
٢. جامع البيان، ج١٢، ص ١١٩.
٣. الاصابة في تمييز الصحابة، ص ٢٣١.
٤. صحيح مسلم بشرح النووي، ج ١، ص ١١٨.
٥. المصدر السابق.
٦. الكافي، ج ٥، ص ٤٥، ٤٦، كتاب الجهاد، ح ٣.

وهذا الحديث مخالف للتاريخ؛ لأن الذي يظهر من الرواية أن الراوي يُحدِّث عن الإمام في حال إمامته وكانت إمامته ﷺ سنة أربع عشرة ومائة،[١] وولادته سنة ثلاث وثمانين من الهجرة[٢] وقد توفي شهر بن حوشب سنة مائة[٣] وهلك الحجاج سنة خمس وتسعين من الهجرة.[٤]

وقد علّق بعض الباحثين على هذه الرواية فقال: «وفيه إشكال من جهة التاريخ؛ إذ المشهور في التواريخ هو أن الحجاج لعنه الله مات سنة خمس وتسعين من الهجرة وفي هذه السنة توفي سيد الساجدين صلوات الله عليه ولو كان ولادة الصادق ﷺ سنة ثلاث وثمانين وكانت بدء إمامته سنة أربع عشرة ومائة وكانت وفاة شهر بن حوشب أيضاً قبل إمامته؛ لأنه مات سنة مائة أو قبلها بسنة. ويحتمل على بُعد أن يكون سمع ذلك منه ﷺ في صغره في زمان جده ﷺ والأظهر أنه كان جده أو أباه فاشتبه ذلك على الرواة».[٥]

**أقول:** الاحتمال الثاني هو الصحيح؛ لأنه من المستبعد أن يطلق الحجاج هذا القول على الإمام في حال إمامته فضلاً أن يكون في حال صغره.

### ١٠. فاطمة ﷺ وليلة الاسراء

روى ابن عباس بسنده قال: «كان النبي ﷺ يُكثر قُبَل فاطمة، فقالت عائشة: يا نبي الله إنك تكثر قُبل فاطمة، فقال النبي ﷺ: ليلة أسري بي دخلت الجنة فأطعمني من جميع ثمارها فصار ماء في صُلبي، فحملت خديجة بفاطمة، فإذا اشتقت إلى تلك الثمار قبلتُ فاطمة فأصيب من رائحتها تلك الثمار التي أكلتها».[٦]

قال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع لا يشك المُبتدىء في العلم في وضعه

---

١. المفيد، الإرشاد، ج٢، ص١٥٨.

٢. المصدر السابق، ص١٧٩.

٣. ميزان الاعتدال، ج٣، ص٣٩١.

٤. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص١٥٧.

٥. الكافي، ج٦، ص٤٦، الهامش.

٦. الموضوعات، ج١، ص٣٠٨.

فكيف بالمتبحر؟ ولقد كان الذي وضعه أجهل الجهال بالنقل والتاريخ، فإن فاطمة ولدت قبل النبوة بخمس سنين... وذكره الإسراء كان أشد لفضيحته فإن الإسراء كان قبل الهجرة بسنة بعد موت خديجة... وقد كان لفاطمة من العمر ليلة المعراج سبع عشرة سنة.[١]

أقول: إن الحكم على هذه الرواية بالوضع لمخالفتها مسلمات التاريخ يتوقف على أمور منها: القطع أو التسالم بين المؤرخين على تاريخ ولادة الصديقة فاطمة الزهراء ﷺ أولاً، والتسالم بين المؤرخين على تعيين حادثة الاسراء والمعراج فإذا قطعنا بصحة هاتين الحادثتين أمكن الحكم على الرواية بالوضع أو الصحة وكلا الحادثتين وقع الاختلاف بين المؤرخين والمحدثين فيهما، أما بالنسبة إلى ولادة فاطمة الزهراء ﷺ فمشهور محدثي السنة أن ولادتها كانت قبل البعثة «واختلف في سن مولدها؛ فروى الواقدي عن طريق أبي جعفر الباقر؛ قال: قال العباس: ولدت فاطمة والكعبة تُبنى، والنبي ﷺ ابن خمس وثلاثين سنة، وبهذا جزم المدائني».[٢]

وقال الشيخ المفيد: إن ولادة فاطمة الزهراء ﷺ كانت يوم العشرين من جمادي الآخرة سنة اثنتين من المبعث[٣] وهناك روايات تؤكد أن ولادتها كانت سنة خمس من المبعث.[٤]

أما بالنسبة إلى حادثة الاسراء والمعراج فالمشهور أنه كان قبل الهجرة بمدة وجيزة وفي مقابل ذلك فإن بعضهم يقول إنه وقع في السنة الثانية من البعثة وقيل في الثالثة.[٥]

ومن خلال هذا التضارب في الآراء والاختلافات لا يمكن الحصول على نتيجة معينة ما لم يُحرز ويُقطع بصحة هاتين الحادثتين من خلال قرائن توجب القطع والاطمئنان، ولذلك لايمكن الحكم على هذه الرواية بمخالفتها للواقع التاريخي في ظل مثل هذا الاختلاف.

---

١. المصدر السابق، ص ٣١٠. ٢. الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٨، ص ٢٦٣.
٣. بحار الأنوار، ج ٤٣، ص ٨. ٤. المصدر السابق، ص ٩.
٥. الصحيح من سيرة النبي الاعظم ﷺ، ج ٣، ص ٨.

# ٥

# عرض الحديث على العقل

## المعنىٰ اللغوي للعقل

العقل: يعني الحبس والإمساك، فاعتقل لسانه إذا حُبس ومُنع عن الكلام، وعقل بطنه إذا استطلق بطن الإنسان ثم استمسك.[١]

وقد تطور هذا المعنىٰ من معناه المادي إلى المعنوي فأطلق العقل على القوة النفسية الرادعة للنفس عن شهواتها وغرائزها فالعاقل: هو الذي يحبس نفسه ويردّها عن هواها.[٢]

## المعنىٰ الاصطلاحي للعقل

هناك معاني اصطلاحية كثيرة للعقل نُشير إلى بعضها:

قال الغزالي إن العقل اسم يُطلق على أربعة معاني:

١. الوصف الذي يفارق الإنسان به سائر البهائم وهو الذي استعد به لقبول العلوم النظرية وتدبير الصناعات الخفية.

٢. العلوم التي تخرج إلى الوجود في ذات الطفل المميز بجواز الجائزات

---

١. لسان العرب، ج ٩، مادة عقل.

٢. جيرار جهامي، موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، ص ٤٦٥، ٤٦٦.

واستحالة المستحيلات.

٣. علوم تُستفاد من التجارب.

٤. معرفة عواقب الأمور ومنع الشهوة الداعية إلى اللذة.[1]

والفرق بين المعنىٰ الأول والمعاني الأخرى هو اعتبار العقل قوة في المعنىٰ الأول أما في المعاني الأخرى فالعقل يُطلق على العلوم المستفادة، فهي في التعريف الثاني علوم ضرورية وفي التعريف الثالث والرابع علوم مكتسبة.

وقسّم العلامة المجلسي العقل الاصطلاحي إلى ستة أقسام فقال:

١. هو قوة إدراك الخير والشر والتمييز بينهما، والتمكن من معرفة أسباب الأمور وذرات الأسباب.

٢. ملكة وحالة في النفس تدعو إلى اختيار الخير والنفع، واجتناب الشرور والمضار.

٣. القوة التي يستعملها الناس في أمور معاشهم.

٤. مراتب استعداد النفس لتحصيل النظريات وقربها وبعدها عن ذلك.

٥. النفس الناطقة الإنسانية والتي يتميز بها عن سائر البهائم.

٦. ما ذهب إليه الفلاسفة من كونها جوهر مجرد قديم لا تعلق له بالمادة ذاتاً ولا فعلاً.[2]

وما نريده من العقل هو القوة الموجودة في الإنسان والتي يتميز بها عن سائر البهائم وبها يستطيع أن يميّز الخير عن الشر والتمكن من معرفة الأسباب وربطها بالحوادث، والاستدلال بالشاهد على الغائب، وتشخيص المصالح وتشخيص الحسن والقبح كما سيأتي في البحوث الآتية.

---

١. الغزالي، احياء علوم الدين، ج١، ص ٨٥، ٨٦.

٢. بحار الأنوار، ج١، ص ٩٩ ـ ١٠١، كتاب العقل والجهل.

## تقسيم القضايا من حيث إدراك العقل لها

تُقسم القضايا من حيث إدراك العقل لها إلى ثلاثة أقسام:

### ١. القضايا الضرورية

وهي القضايا التي لا تحتاج إلى دليل إلى إثباتها ويتساوىٰ جميع البشر في إدراكها كعلم الإنسان بوجوده، وأن الواحد نصف الاثنين وما شابه ذلك وهذه القضايا لا يمكن التشكيك بها، وهي على نوعين:

أ) القضايا الضرورية التي يدركها العقل النظري[١] مثل امتناع اجتماع الضدين أو ارتفاعهما.

ب) القضايا الضرورية التي يدركها العقل العملي[٢] مثل حسن العدل وقبح الظلم وهي أهم القضايا في العقل العملي. وسوف يأتي بحث هذه القضايا فيما بعد.

### ٢. القضايا النظرية

وهي القضايا التي تكتسب عن طريق النظر والتجارب والتي تشكل معظم قضايا العلوم.

### ٣. القضايا التي لا يملك العقل طريقاً لإدراكها

لأنها فوق مستوىٰ العقل ولابد من وجود مصدر آخر لتحصيل العلم بها كمعظم مسائل الآخرة والجنة والنار وصفات الملائكة وما شابه ذلك.

قال ابن خلدون: «العقل ميزان صحيح فأحكامه يقينية لا كذب فيها، غير أنك لا تطمع أن تزن به أمور التوحيد والآخرة وحقيقة النبوة، وحقائق الصفات الإلهية وكل ما وراء طوره فإن ذلك طمع في محال.»[٣]

---

١. العقل النظري: هو إدراك ما يكون واقعاً من غير أن يقتضي جرياً عملياً، أو إدراك ما من شأنه أن يُعلم.

٢. العقل العملي: وهو إدراك ما من شأنه أن يعْمل، أو هو إدراك الحسن والقبح في الأعمال التي تقتضي جرياً عملياً.

٣. مقدمة ابن خلدون، ص٣٦٤، ٣٦٥.

ورغم أن هذه المسألة من المسائل التي اتفقت عليها أكثرية المذاهب الإسلامية، ولكنهم اختلفوا في تطبيق ذلك على المصاديق، فالذين ينفون رؤية الباري يقولون باستحالة الرؤية عقلاً؛ لأن ذلك يقتضي وجود الجهة والخير، ومخالفوهم يقولون إن العقل يجوّز ذلك ولا يحيله.

وقال بعض العلماء في توجيه إمكان الرؤية في الآخرة بأن كل شيء في الآخرة غيره في الدنيا، وقد رُدَّ ذلك بأن القضايا البديهية لا تتبدّل في الآخرة إلى نقيضها.[١]

ومن هنا فإن هناك اختلافاً في هذه المباني فبعض الأحاديث قد يعتبرها البعض مخالفة لبديهيات العقول بينما يعتبرها آخرون من الأمور الجائزة عقلاً وجاء بها القرآن كما سيأتي فيما بعد في أحاديث رؤية الله وغيرها.

## علاقة العقل مع العلوم النظرية

اتفق العلماء كافة على عدم وجود التعارض بين الحكم الشرعي والعقل إذا كانا قطعيين وقد استخرجوا من ذلك قاعدة وهي: أن النقل الصحيح لا يأتي مخالفاً للعقل الصريح.

قال الشيخ الأنصاري مُستغرباً وجود التناقض بين أحكام العقل والنقل إذا كانا قطعيين: «وكذا لو فرض حصول القطع من الدليل النقلي كيف يجوز حكم العقل بخلافه على وجه القطع».[٢]

وقال الغزالي: «ودليل العقل لا يجوز أن يُقابل النطق الصريح من الشارع؛ لأن الأدلة لا تتعارض»[٣] ودليل عدم المعارضة في نفس الأمر؛ لأن كليهما يخرجان من مشكاة واحدة فالشرع حجة من الخارج والعقل حجة من الداخل كما ورد في الروايات ولهذا فسوف تكون علاقة العقل مع الشرع على ثلاثة أقسام:

---

١. السبحاني، رسالة حول رؤية الله، ص ٢٥.

٢. الرسائل (فرائد الأصول)، ص ١٠.

٣. المستصفى من علم الأصول، ج٢، ص ١٢٦.

١. إذا كان الدليل العقلي قطعياً والنقلي ظني فيقدم الدليل العقلي هنا على الظني؛ لأن القطع حجة من أي طريق كان؛

٢. إذا كان الدليل النقلي قطعياً والعقلي ظنياً فيقدم النقلي على العقلي؛

٣. إذا كان كلا الدليلين ظنياً فيوجد هنا رأيان:

أ) تقديم الدليل النقلي على العقلي، لأن الظني حجة من باب حجية الظن.

ب) تقديم الراجح منهما. قال ابن تيمية: «فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقلياً والآخر سمعياً، وهذا متفق عليه بين العقلاء... وأما إن كانا جميعاً ظنيين فإنه يصار إلى مطلب ترجيح أحدهما فأيهما مرجح كان هو المقدم».[1]

## الحسن والقبح العقليين

وهي من المسائل التي كثر حولها الجدال بين المذاهب الإسلامية، وأن تحديد موقف ما من هذه المسألة قد يُحدد الموقف من بعض الأحاديث بكونها معارضة مع العقل أو غير معارضة ويمكن تلخيص هذه الآراء بما يلي:

١. قالت الشيعة والمعتزلة وغيرهم من العدلية بأن العقل يستقل بمعرفة حسن بعض الأشياء وقبحها بغض النظر عن حكم الشارع مثل حسن العدل وقبح الظلم واستدلوا بأدلة كثيرة لا مجال لذكرها الآن.

٢. ذهبت الأشاعرة إلى أن التحسين والتقبيح شرعي محض ويعرف ذلك عن طريق العقل، قال الغزالي في معرض الرد على القائلين بالتحسين والتقبيح العقليين: «ادعيتم أن حسن بعض الأفعال وقبحها مستدرك ببداهة العقول وأدائها، ونحن ننازعكم في ذلك، ومواضع الضرورات لا يتصور فيها الخلاف بين العقلاء».[2]

ومن ثمرات هذه القاعدة:

---

١. درء التعارض بين العقل والنقل، ص٦١.

٢. الصادق الغرياني، الحكم الشرعي بين العقل والنقل، ص٢٩٠.

١. العدل الإلهي والذي يشمل المفردات التالية:
أ) قبح التكليف بما لا يطاق؛[1]
ب) قبح العقاب بلا بيان.
٢. لزوم شكر المنعم؛
٣. أن أفعال الله معللة.

والجدير بالذكر أن الالتزام بأحد المباني في مسألة التحسين والتقبيح يؤثر في قبول الحديث، أو عدم قبوله، كما هو الحال في أحاديث الجبر. قال القاضي عبد الجبار: «والذين يثبتون القدر هم المجبرة، فأما نحنُ فننفيه وننزه الله تعالى من أن تكون الأفعال بقضائه وقدره».[2]

## الدليل على عدم وجود أحكام شرعية تخالف العقل

١. أن الله حكيم وسيد العقلاء فكيف يمكن أن يصدر تشريع وحكم على خلاف العقل.

٢. لقد جاء في بعض الأحادث أن العقل حجة من الداخل كما أن الشرع حجة من الخارج ومن المحال أن تتعارض حجتان؛ لأن الأحكام الشرعية تتحدث عن أمور واقعية، وأنه لا يمكن أن تتعارض هذه الواقعيات فيما بينها لأن العقل النظري يمكن أن يدرك الواقع كما قلنا سابقاً.

٣. لو كان في الشريعة الاسلامية ما ينافي العقول لما رفعت التكليف عن المجانين فإن تكليف المجنون أقرب من تكليف العاقل بما يناقض عقله.

## أسباب التعارض بين العقل والنقل

قلنا إنه لا يوجد تعارض أصلاً بين العقل والنقل إذا كانا قطعيين لأنها يخرجان من مشكاة واحدة «أدلة الشريعة لا تتعارض في نفس الأمر ولذلك لاتجد دليلين أجمع

---

١. يعتقد الجهمية بإمكان وجواز التكليف بما لا يطاق، أما الأشاعرة فلم يتفقوا على هذه المسألة حيث أطلق بعضهم جواز التكليف بما لا يطاق، وفصل بعضهم فيه.
٢. عبد الجبار القاضي، شرح الأصول الخمسة، ص ٧٧٦.

المسلمون على تعارضهما بحيث وجب عليهم الوقوف، لكن قد يقع التعارض في فهم الناظرين».[١] أما إذا لم يكونا قطعيين فالتعارض قد يكون لأحد الأسباب التالية:

١. أن القضية العقلية التي يُعتقد أنها تخالف المنقول ليست من القضايا العقلية السليمة.

٢. أن المنقول الذي يُعارض العقل السليم القطعي غير صحيح.

٣. الخطأ في فهم الدليل النقلي الذي يظن أنه يخالف العقل.

٤. عدم التمييز بين ما يحيله العقل وما لا يدركه.

## الدليل على القاعدة

يمكن الاستدلال على هذا المقياس في عرض الروايات على العقل بثلاثة أدلة:

١. القرآن؛

٢. الروايات؛

٣. تقديم القطع على الظن.

### ماهية العقل في القرآن والسنة

لم يذكر القرآن صراحة هذا المقياس وتقديمه في حالة التعارض، ولكن يمكن أن نستنتج أهمية العقل في القرآن، ومنزلته العظيمة في الاستدلال على وجود الله، وفي التدبر في سنن الله في الكون والحياة.

ولفظة العقل لم تأتِ مصدراً في القرآن وإنما وردت بصيغة الفعل وفي ألفاظ مختلفة كلفظ يعقلون، تعقلون، تشكرون، وقد وردت مرادفات هذه الكلمة مثل الألباب، الحجْر، النُهى.

وذكرت كلمة العقل في القرآن قرابة خمسين مرة[٢] وبأساليب متعددة:

---

١. الموافقات في أصول الشريعة ج٤، ص٢٩٤.

٢. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، مادة عقل.

١. فتارة يرغب القرآن في استعمال العقل ويحث عليه: ﴿كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١]

٢. مدح أهل العقل ﴿...وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾[٢]

٣. إظهار التأسف على عدم استعمال العقل وتعطيله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٣]

٤. ذم الذين يهملون عقولهم: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلصُّمُّ ٱلْبُكْمُ ٱلَّذِينَ لَا يَعْقِلُونَ﴾[٤]

وكانت دعوة القرآن لاستعمال العقل في مجالات كثيرة منها:

١. الاستدلال والتدبر بآيات الله العظيمة في الكون والإنسان للتعرف على عظمة الله سبحانه وتعالىٰ والاستدلال على وجوده: ﴿أَمْ خُلِقُواْ مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ۝ أَمْ خَلَقُواْ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بَل لَّا يُوقِنُونَ﴾[٥]

٢. الاستدلال على المحذورات الفاسدة للقضية لإثبات القضية المراد قيام الدليل عليها: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا...﴾[٦] ﴿...إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ...﴾[٧]

٣. الاستدلال على عدم العبث في الخلق من خلال النظام الموجود في الكون والترتيب وحسن التنسيق: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾[٨]

٤. يخاطب القرآن العقل بأن يتدبر في السنن الربانية التي تجري في حياة البشرية وأنها لا تتبدل ولا تتغير: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُواْ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ...﴾[٩]

٥. يوجه الله سبحانه وتعالىٰ العقل إلى الكون للتعرف على أسراره والاستفادة منها في تعمير الأرض: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ...﴾[١٠]

---

١. البقرة، ٢٤٢. ٢. البقرة، ٢٦٩. ٣. النساء، ٨٢.
٤. الأنفال، ٢٢. ٥. الطور، ٣٥، ٣٦. ٦. الأنبياء، ٢٢.
٧. المؤمنون، ٩١. ٨. المؤمنون، ١١٥. ٩. آل عمران، ١٣٧.
١٠. الجاثية، ١٣.

إلى غيرها من الآيات التي تدل على منزلة العقل عند الله سبحانه وتعالى، ذلك العقل الذي يمكنه أن يدرك الحقائق بالاستدلال الصحيح، العقل الذي يستطيع أن يُميز الصالح من الفاسد.

## ماهية العقل في الروايات وحجيته

ذكرت كلمة العقل في الروايات بكثرة فقد جاء في بعض الروايات بأن الحجة لا تتم على العبد إلّا بالعقل فيه يعرف الصادق والكاذب على الله،[١] وبه يحاسب الناس على قدر عقولهم في الآخرة،[٢] وهو مقياس التكليف في الدنيا فلوح القلم مرفوع عن المجنون والطفل والنائم،[٣] وأن الأنبياء إنما جاؤوا ليثيروا دفائن العقول في الناس،[٤] وأن العقلاء هم الذين يعملون بطاعة الله،[٥] وأن لله حجتين ظاهرة وباطنة فالظاهرة هي الرسل والباطنة هي العقل،[٦] وأن العقل هو أصل الفكر والفهم والذي يمكن من خلاله أخذ العبرة في السير في الأرض والنظر في عاقبة الظالمين،[٧] وأنه أصل العلم وداعية الفهم،[٨] وأن العاقل من عقل لسانه[٩] وغيرها من الروايات الكثيرة والتي يمكن تصنيفها إلى ما يلي:

١. يمكن للإنسان عن طريق العقل أن يُشخص ويميز ويدرك الأشياء والخير والشرّ باعتباره حجة على الإنسان.

٢. من ثمرات العقل ـ وهي القوة الموجودة في داخل الإنسان ـ الفهم والعلم والتفكير.

٣. من خلال قوة العقل يمكن أخذ العبرة من الأشياء وسلوك الطريق المستقيم.

٤. العاقل هو الذي يتصف بالصفات الأخلاقية الكاملة كالزهد والصبر وطاعة الله

---

١. بحار الأنوار، ج١، كتاب العقل والجهل، ص١٠٥ / ح١. ٢. المصدر السابق، ص١٠٦.
٣. المصدر السابق، ج ٨٥، ص١٣٤. ٤. نهج البلاغة، خ ١، ص٢٣.
٥. بحار الأنوار، ج ١، ص١٣١. ٦. المصدر السابق، ص١٢٧.
٧. المصدر السابق، ج١٤، ص٢٩٨.
٨. الآمدي، تصنيف غرر الحكم، ج١، ص٥٣. ٩. المصدر السابق، ص٦١.

وكف اللسان والابتعاد عن الشر وغيرها من الأمور والمصاديق التي يتصف بها العاقل وما يهمنا هنا هو المعنى الأول والثاني.

وقد ظهر مما مر أن منزلة العقل في الروايات كبيرة جداً فهو مبدأ التكليف والحساب والعقاب، فبه يُعرف الله وبه يُعبد، وهو حجة باطنة كما أن الأنبياء ﷺ حجة ظاهرة. وبه يُميز بين الخير والشر والمنافع والمضار وأنه أصل العلم وداعيته، فإذا كان كذلك فكيف لا يمكن اعتباره معياراً ومقياساً لمعرفة صحيح الرواية من سقيمها خصوصاً إذا كان حكم العقل قطعياً.

ويمكن اعتبار حجية العقل ومعياريته من باب كونه قطعاً؛ لأن المراد من العقل هنا ليس حكم العقل الظني بل حكم العقل القطعي، والقطع حجة من أي وسيلة جاء.

قال أحد العلماء: «اعلم أن خبر الواحد إذا ورد مخالفاً لمقتضى العقل، فإن أمكن تأويله من غير تعسف يقبل التأويل الصحيح، وإن لم يقبل تأويل إلا بتعسف لم يقبل، لأنه لو جاز التأويل مع التعسف لبطل التناقض في الكلام كله».[١]

وقال الشيخ المفيد: «إذا وجدنا الخبر يخالف العقل نرده».[٢]

## المراد من العقل في الحكم على الروايات

اختلفت أنظار العلماء في المراد من العقل في الحكم على الروايات فقال بعضهم: إن المراد من العقل هو العقل الحصيف الذي يتفق عليه جميع العقلاء إذا تجردوا عن كل النزعات والرواسب والخلفيات.[٣]

قال آخر: إن المراد بالعقل هو العقل المستنير بالكتاب والسنة الثابتة لا العقل المجرد.[٤]

---

١. الحكم الشرعي بين العقل والنقل، ص٢٦٤، ٢٦٥، نقلاً عن كتاب، كشف الأسرار، (البزودى) ج٣، ص٨.
٢. تصحيح الاعتقاد، ص ١٤٩.
٣. الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٦١.
٤. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، ص٣٠٤.

وقال آخر: إن العقل مجرداً لا يمكن الاعتماد عليه في رد ما يتوهم مخالفته للنصوص وإن الحجج الفعلية الصرفة غير معصومة عن الخطأ والدليل العقلي الذي يطمئن إليه المسلم هو الذي يكون في جزء منه شرعياً، أو دائراً في فلك النصوص.[1]

وقال بعضهم مستنكراً من استخدام البعض هذا المقياس: «لنفرض أن تحكيم العقل في الأحاديث هو الصواب فنحن نسأل: أي عقل هذا الذي تريدون أن تحكموه؟ أعقل الفلاسفة؟ أنهم مختلفون أم عقل الأدباء أم عقل الأطباء أم...».[2]

ونحن نقول هنا إن الخروج بنتيجة قاطعة تتفق عليها جميع المذاهب في جعل العقل مقياساً غير ممكنة لاختلافهم في بعض المباني كما ذكرنا ذلك سابقاً فقد تكون هناك قضية مستحيلة عند البعض ممكنة عند البعض الآخر، ولكن يمكن أن يقال: إن المراد من العقل هو العقل القطعي. والعقل النظري يكون قطعياً فيما إذا كانت مادة القياس بديهية أو نظرية تنتهي إلى البديهية. والقضايا البديهية ـ كما هو معروف في علم المنطق ـ تتكون من ست قضايا[3] هي:

١. الأوليات: وهي قضايا يصدِّق بها العقل لذاتها دون سبب خارج عن ذاتها مثل قولنا: «الكل أكبر من الجزء» «النقيضان لا يجتمعان».

٢. المشاهدات (المحسوسات): وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة الحس.

٣. التجريبيات: وهي القضايا التي يحكم بها العقل بواسطة تكرر المشاهدة في إحساسنا كالحكم بأن كل نار حارة.

٤. المتواترات: وهي قضايا تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع بواسطة إخبار جماعة يمتنع تواطؤهم على الكذب ويمتنع خطأهم في فهم الحادثة.

---

١. الصادق الغرياني، الحكم الشرعي بين العقل والنقل، ص ٢٦٠.

٢. السباعي، السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، ص ٥٥.

٣. محمد رضا المظفر، المنطق، ص ٢٨٢ ـ ٢٨٩.

وأخبرني بما ترى، فقال: أرى سماء وأرضاً ودوراً وقصوراً وبراري وجبالاً وأنهاراً فقال له أبو عبد الله: إن الذي قدر أن يدخل الذي تراه العدسة أو أقل منها قادر أن يدخل الدنيا كلها البيضة لا تصغر الدنيا ولا تكبر البيضة...[١]

والحديث بمعناه الحقيقي والظاهري غير معقول؛ لأن قدرة الله لا تتعلق بالمحالات العقلية، وهذا ليس نقصاً في قدرته تعالى ولكن هناك قصور في القابل، وامتناعه الذاتي. وقد اعتبر السيد المرتضى هذا الخبر من الموضوعات قال: «وهذا الخبر المذكور بظاهره يقتضي تجويز المحال المعلوم بالضرورات فساده، وإن رواه الكليني في كتاب التوحيد، فكم روى هذا الرجل وغيره من أصحابنا رحمهم الله تعالى في كتبهم ماله ظواهر مستحيلة أو باطلة، والأغلب الأرجح أن يكون هذا خبراً موضوعاً مدسوساً».[٢] وقد سأل أمير المؤمنين عن هذا السؤال نفسه فقال: إن الله تبارك وتعالى لا ينسب إلى العجز والذي سألتني لا يكون.[٣]

٢. روي أيضاً من أن أربعين صحابياً طلبوا أمير المؤمنين إلى الضيافة في ليلة واحدة وفي وقت واحد ولما أصبحوا قال كل واحد منهم إن علياً كان ضيفي البارحة.[٤]

وهو من المحالات العقلية إذ لا يمكن أن يتواجد أمير المؤمنين في مكانين مختلفين وفي نفس الوقت، ولا يمكن المناقشة في ذلك بأن هذا الأمر من المعجزات؛ لأن وقوع المعجزة لابد أن تقع في مقام التحدي ولا يوجد في المقام ما يثبت ذلك، وحتى لو قلنا إنها معجزة فإنها المعجزة لا تقتضي تجويز المحال إلا أن يقال إن الأمر لا يعدو أن يكون تخييلاً وليس له واقعية حقيقية.

٣. روى البخاري بسنده عن أبي هريرة عن رسول الله أنه قال: «أن موسى

---

١. الكافي، ج ١، ص ٧٩، ح ٤. ٢. رسائل السيد المرتضى، ج ١، ص ٤١٠.
٣. الصدوق، التوحيد، ص ٢٢٢، باب القدرة.
٤. الجزائري، الأنوار النعمانية، ج ٤، ص ٥١.

كان رجلاً حيّياً ستّراً لا يُرىٰ من جلده شيء استحياءً منه فأذاه من آذاه من بني إسرائيل فقالوا ما يستتر هذا التستر إلّا من عيب بجلده إما برص وإما أدرة، وإما آفة، وإن الله أراد أن يبرئه مما قالوا لموسىٰ فخلا يوماً وحده فوضع ثيابه على الحجر ثم اغتسل فلما فرغ أقبل إلى ثيابه ليأخذها وإن الحجر عدا بثوبه فأخذ موسىٰ عصاه وطلب الحجر فجعل يقول ثوبي حجر ثوبي حجر حتىٰ انتهىٰ إلى ملإ من بني إسرائيل فرأوه عرياناً أحسن ما خلق الله وأبرأه مما يقولون وقام الحجر فأخذ ثوبه فلبسه وطفق بالحجر ضرباً بعصاه فوالله أن بالحجر لندباً من أثر ضربه ثلاثاً أو أربعاً أو خمساً فذلك قوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟...﴾.[1]

وفي هذا الحديث مما لا يجوز من إنسان عادي فكيف بكليم الله، والمضحك المبكي أن مسلم ذكره في باب «فضائل موسىٰ» ولا أدري أي فضيلة في انكشاف عورة نبي من الأنبياء من أولي العزم أمام الملأ من بني إسرائيل، وكيف يمكن لحجر أصم أن يعدو بالثوب، إلّا أن يُقال إنها معجزة من المعجزات ولكن المعجزات لا تصدر إلّا في مقام التحدي لا في سبيل فضح أنبياء الله على أن الأدرة والبرص والآفة ليس أمراً مستهجناً بحيث يستلزم معها هذا الأسلوب «ولو فرض ابتلاؤه بالأدرة فأي بأس عليه بذلك؟ وقد أصيب شعيب ببصره وأيوب بجسمه وأنبياء الله كافة تمرضوا وماتوا، ولا يجب انتفاء مثل هذه العوارض عن أنبياء الله ورسله ولاسيما إذا كانت مستورة عن الناس كالأدرة».[2]

ثم إن الحجر هل يشعر بأثر العصا حتىٰ يُعاقبه موسىٰ بالضرب؟

وبالإجمال فإن هذه الرواية تتضمن أموراً مستهجنة وقبيحة عقلاً نربأ بأصحابها من أن يسودوا صفحات كتبهم بمثل هذه الروايات.

٤. أخرج الشيخان بسندهما عن أبي هريرة، واللفظ لمسلم قال: فقدت أمة من

---

١. صحيح البخاري، ج٤، ص١٩٠، ١٩١.

٢. عبد الحسين شرف الدين، أبو هريرة، ص٨٤.

بني إسرائيل لا يُدرىٰ ما فعلت ولا أراها إلّا الفأر ألا ترونها إذا وضع لها ألبان الإبل لم تشربه وإذا وضع لها ألبان الشاة شربته...[١]

واستنتج النووي من عدم تناول الفأرة من لبن الأبل على أنها مسخ من بني إسرائيل فقال:(معنى هذا أن لحوم الأبل وألبانها حرمت على بني إسرائيل دون لحوم الغنم وألبانها، فدل بامتناع الفأرة من لبن الأبل على أنها مسخ من بني إسرائيل).[٢]

ولا أدري ما هي العلاقة المنطقية في الاستدلال بين كون الفأرة مسخاً من بني إسرائيل وشربها أو عدم شربها من ألبان الشاء والإبل هذا إذا تنزلنا وقلنا بصحة هذا المسخ وبصدق الدعوىٰ وقد علّق السيد عبد الحسين شرف الدين فقال: «أين أولوا الألباب ينظرون إلى هذا التخريف في أصل الدعوىٰ وفي دليلها».[٣]

٥. روى البخاري بسنده عن أبي هريرة أنه قال: «قال سليمان بن داود لأطوفنّ الليلة على مائة امرأة ـ أو تسع وتسعون ـ كلهنّ يأتي بفارس يجاهد في سبيل الله، فقال له صاحبه: قل إن شاء الله، فلم يقل إن شاء الله، فلم تحمل منهنّ إلّا امرأة واحدة جاءت بشق رجل، والذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».[٤]

وهذا الحديث يخالف العقل من عدة جوانب فبالإضافة إلى أنه قبيح عقلاً ومستهجن عند الناس؛ لأنه يصور نبي من أنبياء الله لم يكن همه إلّا ممارسة العمل الجنسي، فهو غير ممكن عقلاً أيضاً فكيف يمكن للإنسان مهما بلغ من قوته الجسدية أن يفعل ذلك بليلة واحدة سواء كان ذلك من الناحية الجسمية أو من الناحية الزمنية. فلو قسمنا حصة كل امرأة عشرة دقائق لاستغرق ذلك أكثر من تسعة عشر ساعة.

---

١. صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٧، ١٨، ص٣٢٤؛ كتاب الزهد والرقائق، باب في الفأر وأنه مسخ، رقم ٦١.
٢. المصدر السابق، ج١٨، ص٣٣٤.
٣. أبو هريرة، ص١٦١.
٤. صحيح البخاري، كتاب الجهاد، باب من طلب الولد للجهاد، رقم ٢٨١٩.

وبالإجمال فإن ذلك غير ممكن أو محال عقلاً.

٦. أخرج الشيخان باسنادهما إلى أبي هريرة أنه قال: «أُرسل ملك الموت إلى موسىٰ، فلما جاءه صكّه، فرجع إلى ربه فقال: أرسلتني إلى عبدٍ لا يريدُ الموت، فردّ الله عليه عينه وقال: ارجع فقل له يضع يده على متن ثور، فله بكل ما غطّت به يده شعرة سنة. قال: أي ربي ثم ماذا؟ قال: ثم الموت».[1]

وهذا الحديث مخالف للعقل من عدة جهات، فمن جهة يصور موسىٰ إنسان يكره الموت كرهاً شديداً، ويعتدي على الآخرين بغير ذنب، وأن الله يبارك هذا التعدي ويُثيب موسىٰ بدل أن يعاقبه بأن يُطيل عمره، ويصوِّر موسىٰ بأنه لا يعرف أن الموت سُنة من سنن الحياة، وأن الموت هو نهاية الإنسان مهما امتدت وطالت، فيسأل رب العالمين وماذا بعد هذا التأجيل؟ ويُصوِّر ملك الموت مخلوق مادي ضعيف تُفقأ عينه وهو مخالف لسنن الحياة فإن الملائكة مخلوقات نورية لا تُرىٰ بالعين.

وقد ذكر النووي عن بعض العلماء توجيهات ضعيفة لهذا الحديث فقال: إنه لا يمتنع أن يكون موسىٰ فقأ عين ملك الموت بإذن الله امتحاناً للملطوم، أو أن الضرب على نحو المجاز لا الحقيقة، يعني ناظره فغلبه أو أن موسىٰ لا يعلم أن الملك هو ملك الموت.[2]

وفيه: أما الأول: أن الله لا يمكن أن يأمر بالمنكر ومن دون سبب شرعي لذلك وإلّا لجوزنا القبيح على الله ثم إنه لا دليل.

وأما الثاني: فهو بعيد عن الظاهر وفي تكملة الحديث ما يفند هذا الرأي لقوله: «فرد الله عينه».

أما بالنسبة إلى الثالث وهو أن موسىٰ لا يعلم حقيقة أن الشخص الذي يريد قبض

---

١. المصدر السابق، كتاب الجنائز، باب ٦٨ من أحب الدفن في الأرض المقدسة أو نحوها، رقم ١٣٣٩.

٢. صحيح مسلم بشرح النووي، ج١٥، ص ١٣٨، كتاب الفضائل، باب فضائل موسىٰ.

روحه هو ملك الموت فمع أنه لا دليل عليه من الحديث فإن موسى بعد أن رجع إليه الملك عرفه.

وعلى كل حال فالتمسك بمثل هذه الأحاديث الضعيفة المخالفة للقواعد العقلية والتشبث بتأويلها مهما كان بعيداً ومتكلفاً غير صحيح.

٧. روي عن الإمام الصادق عليه السلام أنه كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض وقد وسع الله عزوجل عليكم ما بين السماء والأرض، وجعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون.[١] واستثنى العلامة المجلسي (الأب) مخرج البول من هذا الحكم.[٢]

وقال الفيض في تأويل هذا الحديث: (لعل قرض بني إسرائيل لحومهم إنما كان من بول يصيب أبدانهم من خارج، لا أن استنجاءهم من البول كان بقرض لحومهم، فإنه يؤدي إلى انقراض أعضاءهم في مدة يسيرة وكأن أبدانهم كانت كأعقابنا لم تدم بقرض يسير، أو لم يكن الدم نجساً في شرعهم أو معفواً عنه).[٣]

وقد وجه بعض الأعلام هذه الرواية فقال: (إن الرواية منقولة بالمعنى وأصل الخبر في تفسير القمي ذيل قوله تعالى: «ويضع عنهم أصرهم والأغلال التي كانت عليهم» هكذا: إن الرجل من بني إسرائيل إذا أصاب شئ من بدنه البول قطعوه والضمير المفرد راجع إلى الرجل والجمع إلى بني إسرائيل، يعني تركوا معاشرته واعتزلوا عنه أو يمنعوه أن يدخل الكنيسة، ثم قال: وقال استاذنا الشعراني لم أر إلى الآن وجها لتوجيه الخبر تطمئن إليه النفس غير ما ذكرناه، أو رده لعدم الاعتماد على خبر الواحد.[٤] وكيف كان فسواء كان الخبر له توجيه معقول أو لا، فالنقد متوجه إلى فهم بعض

---

١. الصدوق، من لايحضره الفقيه، ج ١، ص ٩؛ باب في المياه وطهارتها ونجاستها، ح ١٣؛ الطوسي، التهذيب، ج ١، ص ٣٥٦؛ باب في صفة الوضوء الموجبة للطهارة، ح ٣٧.

٢. محمد تقي المجلسي، روضة المتقين، ج ١، ص ٥٤.

٣. الفيض الكاشاني، الوافي، ج ٦، ص ١٦.

٤. الحسن بن الشهيد الثاني، منتقى الجمان، ج ١، ص ٧٤.

الأعلام لمعنى الحديث، فالرواية بالمعنى المتقدم مخالفة للعقل قطعاً؛ لأنه تكليف بما لا يطاق.

٨. أخرج ابن ماجة في سننه عن ابن الديلمي، عن زيد بن ثابت، قال: سمعت رسول الله يقول: لو أن الله عذّب أهل سماواته وأهل أرضه لعذّبهم وهو غير ظالم لهم، ولو رحمهم لكانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم...».[١]

وهذا الحديث من الأحاديث التي تخالف العقول فكيف يمكن معاقبته البريء بدون ذنب فإذا كان العقل السليم ينكر هذا أشد النكران ويعتبره من الأمور القبيحة فكيف بسيد العقلاء «إن الوجدان خير شاهد على قبح تعذيب البريء من أي فاعل صدر، سواء كان الفاعل هو الواجب أو الممكن، فلو لم يتمكن العقل من درك هذا المقدار من التحسين والتقبيح فلا يصح له القضاء في أي أمر يمت إليه بصلة».[٢]

١. سنن ابن ماجة، ج١، ص٣٠، ح٧٧.

٢. الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٢١٨.

# ٦

# عرض الحديث على العلم القطعي

## العلم في اللغة والاصطلاح

العلم في اللغة واضح لا يحتاج إلى تعريف، أما بالنسبة إلى المعنى الاصطلاحي فهناك تعاريف كثيرة للعلم منها:

١. هو جملة من المعارف المُرتبة في نسق، بحيث ترتبط هذه الوقائع والقوانين بعلاقات محدودة فيما بينها، بشرط أن يستدعي بعضها بعضاً.[١]

٢. فرع من المعرفة النسقيّة المنظمة خاصةً تلك المعرفة التي تتبع الوسائل الفنية والمبادىء داخل المنهج العلمي.[٢]

٣. العلم هو: الإدراك مطلقاً، تصوراً كان أو تصديقاً، يقيناً او غير يقين.[٣]

٤. العلم هو: إدراك الكلي مفهوماً كان أو حكماً، وإدراك المراتب تصوراً أو تصديقاً وإدراك المسائل عن دليل.[٤]

٥. العلم هو حضور صورة الشيء عند العقل.[٥]

---

١. إبراهيم مصطفى، في فلسفة العلوم، ص٢٣.
٢. المصدر السابق، ص٢٠.
٣. عبد المنعم، المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة، ص ٥٤٨.
٤. المصدر السابق.
٥. المنطق، ص١٤.

## تقسيم العلوم

توجد تقسيمات كثيرة للعلوم، فقد تُصنّف على أساس منهج البحث أو على غير ذلك والآن نذكر عدة تقسيمات لهذه العلوم:

### أ) تقسيم العلوم إلى نظرية وعملية

هناك من قام بتقسيم العلوم إلى قسمين نظرية وعملية، والعلوم النظرية إلى ثلاثة أقسام:

١. العلم الإلهي (الفلسفة الأولى)؛

٢. العلم الرياضي (العلم الوسط)؛

٣. العلم الطبيعي (العلم الأدنى).

أما العلوم العملية فتنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١. علم تدبير المنزل؛

٢. علم الأخلاق؛

٣. العلم بتدبير المشاركة التي للإنسان مع الناس كافة (وهذا علم أصله العلوم الشرعية وتكملة العلوم السياسية).[1]

### ب) تقسيم العلوم إلى ثلاثة أقسام[2]

١. العلوم الطبيعية: وهي العلوم التي يكون موضوعها الطبيعة والتي تُستخدم المنهج التجريبي في البحث كالفيزياء، الكيمياء، و....

٢. العلوم الاجتماعية: وهي العلوم التي تهتم بالإنسان من حيث هو فرد ومن حيث هو عضو في جماعة كالعلوم اللغوية والتشريعية والأخلاقية و....

٣. العلوم الرياضيّة: وهي العلوم التي يكون موضوعها العدد والتابع.

---

١. فاروق عبد المعطي، نصوص ومصطلحات فلسفية، ص٤٩٠ ـ ٤٩٥.

٢. انظر: إبراهيم مصطفى إبراهيم، في فلسفة العلوم، ص ٧٢، ١٠١، ١٦٨.

والمقصود من العلوم هُنا في هذه الدراسة هي العلوم التجريبية التي تستخدم المنهج التجريبي في البحث.[١]

## العلوم التجريبية بين الظن واليقين

بسبب اعتماد العلوم التجريبية على منهج الاستقراء[٢] في تحصيل المعرفة، وأن الاستقراء مهما تعددت مفرداته لا يمكن أن يكون تاماً، لأنه يقوم على أساس تجميع الشواهد والقرائن لتأييد أحد الظواهر أو دحضها وهذا التجميع مهما بلغ من القوة والكثرة لا يبلغ درجة اليقين فكيف يمكن حل مشكلة الطفرة من الخاص إلى العام[٣] ومن الاحتمال إلى اليقين، هناك ثلاثة مذاهب في إفادة الاستقراء لليقين أو الاحتمال، هي:

### ١. المذهب العقلي

وهي المدرسة التي يمثلها أرسطو وتلامذته والتي تؤمن بوجود قضايا أولية بديهية يقينية، وقد أرجع المذهب العقلي القضية الاستقرائية (التجريبية) إلى قضيتين برهانيتين، الصغرى من مجموعة القضايا المجربة المحسوسة وهي بديهية، والكبرى

---

١. لم نذكر العلوم الإنسانية هنا لعدم الاتفاق بين العلماء على إفادتها اليقين كالعلوم التجريبية فهي ظنية في أغلب قضاياها لأن موضوعها الإنسان الذي لا يمكن التنبؤ بسلوكه ـ هكذا قالوا ـ ولأنها تحتاج إلى دراسة واسعة، ولكن يمكن اعتبار العلوم الأدبية واللسانية مقياساً جيداً في هذا المجال كما أشرنا إلى ذلك في الفصل السادس.

٢. الاستقراء هو: كل استدلال تجيء النتيجة فيه أكبر من المقدمات التي ساهمت في تكوين ذلك الاستدلال.

٣. أي كيف يمكن الانتقال من التجارب المشاهدة إلى القانون العام، فإذا قلنا مثلاً: إنّ هذه القطعة من الحديد تتمدد بالحرارة وتلك تتمدد بالحرارة أيضاً إلى عدد غير محدد من هذه المفردات فكيف يمكن الانتقال إلى القانون العام ونقول: إن كل حديد يتمدد بالحرارة؛ لأن هذا الاستقراء مهما تعدد لا يكون إلّا ناقصاً ولا يفيد إلّا درجة من الاحتمال والترجيح وبهذا يكون العلم كله احتمالياً.

«التكرار لا يكون دائماً»، وهي قاعدة عقلية بديهية ـ حسب رأيهم ـ فيكون ناتج هاتين القضيتين يقينية أيضاً،[١] ولهذا فقد اعتقد المذهب العقلي بأن القضية التجريبية يمكن أن تورث اليقين فيما إذا كانت القضية الأولى صحيحة (تكرر القضية المحسوسة) وأن المعرفة التجريبية هي معرفة واقعية تكشف عن واقع موضوعي.

## ٢. المذهب التجريبي[٢]

وهو المذهب الذي ينكر وجود معرفة قبلية بديهية ويرد جميع المعارف البشرية إلى التجربة والاستقراء، وهو يؤمن بأن التعميم الاستقرائي يحتاج إلى افتراض قضايا ومصادرات لا يمكن إثباتها عن طريق المذهب العقلي؛ ولهذا فلا يمكن للدليل الاستقرائي أن يؤدي إلى اليقين بل يؤدي إلى تنمية احتمالها.[٣] وهناك من يعتقد بان العلم هو مجموعة من الفرضيات المقترنة لتوصيف ظاهرة من الظواهر، وأنه لا يمكن أن نجزم بصدق أي نظرية ولو خرجت من تجارب دقيقة بموفقية تامة ولكن يمكن استخدامها مؤقتاً إلى أن تحل بدلها نظرية أفضل.[٤] وأن القضايا عندهم تنقسم إلى قسمين:

أ) قضايا لا تقبل الإبطال ولا الاستثناء مطلقاً كالقضية التي تقول بأن: جميع نقاط الدائرة تبتعد عن المركز بمسافات متساوية.

ب) القضية التي تقبل الابطال كالقضية التي تقول بأن: الجسم الثقيل يسقط إلى الأسفل بخط مستقيم وإن كانت صادقة لأنه لا يوجد هناك تناقضاً منطقياً عند ما نقول بأن الجسم الثقيل لا يسقط إلى الأسفل وإنما يتحرك إلى الأعلى.[٥]

---

١. محمدباقر الصدر، الأسس المنطقية للاستقراء، ص٣١.
٢. هناك اتجاهات متعددة داخل المذهب التجريبي في تفسير الدليل الاستقرائي ودرجة الوثوق به.
٣. الأسس المنطقية للاستقراء، ص٨٣.
٤. ترجع هذه النظرية إلى العالم بوبر (ت ١٩٩٤ م). أنظر: چيستى علم، ص٥١.
٥. المصدر السابق، ص ٥٣.

هذا، وأن جميع قضايا العلوم هي من النوع الثاني قال أحد الباحثين: «وفي مجال العلوم الطبيعية لا سبيل لنا للحديث عن حقيقة مطلقة، بل هناك فروض أمكن تحقيقها تجريبياً».[١]

### ٣. المذهب الذاتي للمعرفة

وهو منهج مستقل في تفسير الاستقراء أبدعه الشهيد الصدر يختلف عن المذهب العقلي والتجريبي فسّر فيه المعرفة الاستقرائية على أساس قيم الاحتمال وتولّد المعرفة ذاتياً إلى أن تصل إلى مستوى اليقين وذلك بتراكم القيم الاحتمالية لقضية ما حتىٰ يصل احتمال نقيضها قريباً من الصفر.

قال الشهيد الصدر: «وأنا أعتقد أن كل معرفة ثانوية يحصل عليها العقل على أساس التوالد الذاتي[٢] تمر بمرحلتين، إذ تبدأ أولاً مرحلة التوالد الموضوعي،[٣] وفي هذه المرحلة تبدأ المعرفة احتمالية، وينمو الاحتمال باستمرار، ويسير نحو الاحتمال في هذه المرحلة بطريقة التوالد الموضوعي تعجز عن تصعيد المعرفة إلى درجة اليقين، وحينئذ تبدأ مرحلة التوالد الذاتي لكي تنجز ذلك وترتفع بالمعرفة إلى مستوىٰ اليقين».[٤] وهنا أنقذ السيد الشهيد المعرفة البشرية التجريبيّة من التشكيك في قيمتها، وأنها يمكن أن تورث اليقين والاطمئنان بتقرير يختلف عن تقرير المذهب العقلي. وهذا ما نذهب إليه في تفسير المعرفة التجريبية. وحتىٰ لو سلمنا بالنظريات الأخرى في تفسير العلم فإن من المؤكد أن هناك أشياء واقعية يقينية لا يستطيع أصحاب النظريات التشكيكية أن تتجاهله مثل حركة الأرض حول الشمس وكرويتها وبعض الحقائق في الطب والفيزياء و... لأن هذه الحقائق لا تخرج عن كونها

---

١. إبراهيم مصطفىٰ، في فلسفة العلوم، ص١٦٧.

٢. التوالد الذاتي: هو حصول معرفة جديدة دون وجود أي تلازم بين موضوعي المعرفتين السابقتين.

٣. التوالد الموضوعي: هو حصول معرفة جديدة عن طريق التلازم بين قضية أو مجموعة من القضايا وقضية أخرىٰ.

٤. الأسس المنطقية للاستقراء، ص١٣٠.

مشاهدات حسّية متطورة وهذا ما نقصده من العلم هنا وليس النظريات التي لم تتأكد صحتها بعد.

## خطوات تكوين القانون العلمي

يمر القانون العلمي بعدة خطوات قبل أن يتحول إلى حقيقة علمية معترف بها:

### ١. الملاحظة وتجميع المعلومات

يقوم العلماء بتجميع معلومات تفصيلية عن الظاهرة المراد دراستها والملاحظة هي أحد الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات فإن بعض الاكتشافات كان نتيجة لملاحظات عادية حول بعض الأحداث.

### ٢. تكوين النظريات

تعتمد النظريات العلمية على تفسير وتعليل هذه المجموعة من المعلومات وشرح علاقة الأحداث المختلفة بعضها مع البعض الآخر والتنبؤ بنتائج اختبارات وأحداث مستقبلية.

### ٣. إجراء التجارب والبرهنة العلمية

إن اجراء الاختبارات والتجارب هي السبيل للتأكد من صحة الأفكار الجديدة وصدق فاعليتها، واقناع الناس بصحة إحدىٰ النظريات، كما قد يُصمم العلماء أيضاً تجارب لتبيين أي من النظريتين المتنافستين أفضل لتفسير ظاهرة طبيعية معينة.[١]

وهنا يتبين أن النظرية العلمية ما هي إلّا تفسير لظاهرة من الظواهر قد يكون صحيحاً وقد يكون غير صحيح وأن مقدار صحة هذا التفسير يتوقف على إجراء التجارب والاختبارات، لاثبات صحته وكلما زادت هذه الاختبارات واستطاعت النظرية أن تتنبأ ببعض الظواهر مستقبلاً كلما زاد حظها من

---

١. الموسوعة العلمية الشاملة، ص ١٥.

الاقتراب من الحقيقة العلمية.

وهكذا يتبين أن هناك فرق كبير بين النظرية والحقيقة العلمية، فالحقيقة العلمية تتحدث عن واقع ملموس والنظرية هي تحليل لظواهر وتفسير للمعلومات المستحصلة عن طريق الملاحظة. وهذا ما يُفسر لنا تغيير النظريات بين الحين والآخر؛ لأنها لم تستطع أن تُفسر الواقع تفسيراً صحيحاً فقد ظلت نظرية التطور للعالم الانجليزي داروين (١٨٠٩ ـ ١٨٨٢ م) موضع نقد وتحوير واضافة مع كل تقدم علمي.

## تعارض العلم مع الدين

قبل أن نبدأ ببحث تعارض العلم والدين ومن ضمنه الروايات الصادرة عن المعصومين ﷺ لابد من تناول علاقة الدين ـ ومنها الروايات ـ مع العلم والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام:

١. القضايا التي توافق العلم القطعي؛

٢. القضايا التي تخالف العلم القطعي؛

٣. القضايا التي لا يمكن للعلم أن يُثبتها أو ينفيها وذلك؛ لأنها خارجة عن منهج العلم في البحث. فكما قلنا سابقاً إن طريقة العلوم الطبيعية هي التجربة والملاحظة ومثل هذه القضايا (تفاصيل الجنة والنار ووجود الملائكة والجن) لا يمكن أن تثبت أو تُنفىٰ من خلال هذا المنهج.

فمجموعة القضايا الأولى والثالثة خارجة عن تناول هذه الدراسة ولم يبق حينئذ إلّا القضايا التي تُخالف العلم القطعي.

والتعارض لا يكون واقعياً فيما إذا كان الحديث مقطوع الصدور والدلالة مع العلم القطعي أبداً؛ لأننا نعتقد أن المعصوم لا ينطقُ عن الهوىٰ، وما يأتي به إنما يكون من الله سبحانه وتعالىٰ خالق الكون والحياة فلا يمكن حينئذ أن يقع تعارض بين العالم التشريعي والعالم التكويني لأن صاحب الشريعة هو خالق الكون وواضع قوانينه.

وعلى كل حال فإن المقياس في رد الأحاديث هي العلوم القطعية وليست النظريات الظنية التي تتغير بين الآونة والأخرى فلا يمكن الحكم على الأحاديث التي تُخالف نظرية التطور بالرد مثلاً ـ فيما إذا وجدت أحاديث ـ لأن هذه النظرية ليست من قطعيات العلوم، بل هي فرضية لم تصل إلى حد القانون وقد تعرضت إلى الكثير من التحوير والتبديل بمرور الزمن وما زالت، لأن البناء الذي يجب أن نبني عليه يجب أن يكون محكماً وقوياً وخصوصاً إذا كان حديثاً صادراً عن المعصوم.

## منزلة العلم في الكتاب والسنة

لا يوجد دين من الأديان حثّ ورغب في طلب العلم واكتسابه كالدين الإسلامي، فقد وردت كلمة العلم ومشتقاتها في القرآن الكريم ما يُقارب أربعمائة مرة[1] وذلك لما له من أهمية كبيرة في تحصيل السعادة الدنيوية والأخروية، والمتتبع لآيات القرآن لا يقصر العلم على نوع خاص وإن كانت بعض العلوم أشرف وأعلى مرتبة من علوم أخرى تبعاً للنتائج المترتبة عليها.

ويمكن تصنيف الآيات القرآنية التي تناولت موضوع العلم إلى عدة أقسام:

١. الآيات التي تعطي قيمة كبيرة للعلم والاتصاف به قال تعالى ﴿...هَلْ يَسْتَوِى ٱلَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ...﴾.[2]

٢. الآيات التي تُشير إلى أدوات تحصيل العلوم: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَـٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَـٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾.[3]

٣. الآيات التي تدعو إلى التفكر في آيات الله في الكون واتخاذها وسيلة من أجل زيادة الإيمان قال تعالى ﴿...وَيَتَفَكَّرُونَ فِى خَلْقِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ...﴾،[4] وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَنظُرُوٓا۟ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَـٰهَا...﴾.[5]

٤. الآيات التي تُبيّن أسرار عالم الطبيعة في علم الفلك[6] وعلم الأرض،[7] وعلم

---

١. محمود روحاني، المعجم الإحصائي لألفاظ القرآن الكريم، ج٣، مادة علم.
٢. الزمر، ٩. ٣. النحل، ٧٨. ٤. آل عمران، ١٩١.
٥. ق، ٦. ٦. الرعد، ٢. ٧. الأنبياء، ٣٠.

الأحياء.[١] والغرض من ذلك هو الحث على تحصيله والاستفادة منه بالإضافة إلى الروايات الكثيرة الواردة عن المعصومين التي تحث على طلب العلم واعتباره من الفرائض[٢] وتفضيل العلم على العبادة[٣] وأن طالب العلم يستغفر له كل شيء[٤] وتقسيم أنواع العلوم[٥] والمنع من بعضها.[٦] مما يكشف منزلة العلم في الإسلام وقيمته والحث عليه. وكما قلنا إن ذلك لا يختص بالعلوم الدينية بل كل علم يؤدي إلى فائدة دينية أو دنيوية ومنها العلوم الطبيعية.

## الاستدلال على هذه القاعدة

يمكن الاستدلال على هذه القاعدة على أساس تقديم القطع على الظن؛ لأن القطع حجة من أي طريق كان، وكما قلنا سابقاً فإن المراد من العلم هنا هو العلم القطعي وليس النظريات التي لم يتأكد صحتها بعد مع الأخذ بنظر الاعتبار بعض القضايا المسلّمة، منها:

### ١. عدم تناقض القوانين الكونية مع التعاليم الشرعية

وذلك لأن الله هو خالق الكون ومنزل الشريعة فلا يمكن أن يحدث تعارضاً بين الاثنين فيما إذا كانا قطعيين وقد أشرنا إلى هذه المسألة فيما سبق.

### ٢. عصمة الرسول والأئمة

فإذا ما تحدث النبي والأئمة عن أمر من الأمور التشريعية أو التكوينية فإنه لا يمكن أن يخالف الحقيقة العلمية أبداً؛ لأنه إنما ينطق عن لسان الوحي ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾،[٧] أما بالنسبة إلى الأئمة فما ورد من أدلة على عصمتهم.[٨]

---

١. المؤمنون، ١٢، ١٤. ٢. الري شهري، ميزان الحكمة، ج٦، ص٤٦٣.
٣. المصدر السابق، ص٤٥٨. ٤. المصدر السابق، ص ٤٦٨. ٥. المصدر السابق، ص٥٣٢.
٦. المصدر السابق، ص٥٣٠. ٧. النجم، ٤.
٨. أشرنا إلى هذه الأدلة في الفصل الثاني.

وطبقاً لهاتين المسلمتين فإذا ما ورد حديث يخالف العلم القطعي فهذا يعني عدم صدوره من المعصوم، ولم يختلف علماء المسلمين في المسألة الأولى وإنما حدث الاختلاف في المسألة الثانية وذلك؛ لأن الاعتقاد بعصمة الأنبياء أو عدم عصمتهم وإمكانية تعبدهم بالاجتهاد أو المنع من ذلك له مدخلية في الموقف من الروايات المخالفة للعلوم القطعية، وكذلك بالنسبة إلى تقسيم السنة إلى تشريعية وغير تشريعية ـ كما يعتقد بعض الأصوليين ـ لأن الحكم على بعض أنواع السنة بأنها ليست واردة في مجال التشريع، وأنها غير معصومة من الخطأ، ولم تصدر من معين الوحي يختلف عن موقف الذي ينكر هذا التقسيم ويعتقد بأن السنة كلها تشريع.

وفيما يلي نشير إلى هذين البحثين بما لهنّ من ارتباط بموضوع البحث:

### أ) اجتهاد الرسولﷺ فيما لا نص فيه

اختلف الأصوليون في جواز أو عدم جواز الاجتهاد من الرسولﷺ إلى أربعة آراء:

١. المنع من الاجتهاد مطلقاً سواء كان في أمور الدين أو أمور الدنيا؛

٢. جواز الاجتهاد مطلقاً في أمور الدين والدنيا؛

٣. جواز ذلك في الأمور الدنيوية كالأمور الحربية دون الأحكام الشرعية؛

٤. التوقف لتعارض الأدلة.[١]

ثم اختلفوا في جواز الخطأ من الرسولﷺ، فأصحاب الرأي الأول اتفقوا على عدم جواز الخطأ؛ إذ لا اجتهاد، والطائفة الأخرى انقسمت بدورها إلى قسمين فالمصوبة يمنعون من جواز الخطأ عليهم، والمخطئة منهم من قالوا بجواز الخطأ على الأنبياء ومنهم من منع ذلك.[٢]

فإذا ما ورد حديث من الأحاديث مخالفاً للعلم القطعي، مخالفة من جميع الجهات، ولا يمكن تأويله تأويلاً قريباً يتفق مع أساليب اللغة، فهذا يعني عدم صدوره من المعصوم على رأي الذين يعتقدون بعصمة الأنبياءﷺ.

---

١. الإحكام في أصول الأحكام، ج ٤، ص ٣٩٨.

٢. حجية السنة، ص ٢١٦.

أما على الرأي الآخر فلا يعتبرون هذه الأحاديث غير صادرة من المعصوم قطعاً؛ لجواز أن يخطأ الرسولﷺ في الأمور الدنيوية «إن إنكار النبيﷺ لبعض الأمور الدنيوية المبنية على التجارب للتشريع كتلقيح النخل فامتنعوا عنه فأشاص (خرج ثمره شيصاً أي رديئاً أو يابساً) فراجعوه في ذلك فأخبرهم أنه قال ما قال عن ظن ورأي لا عن تشريع وقال لهم: «أنتم أعلم بأمور دنياكم»...».[١]

## ب) تقسيم السنّة إلى تشريعية وغير تشريعية

وهو من البحوث المهمة، ومثار جدل بين الكتّاب والمحدِّثين فهناك من قام بتقسيم السنّة إلى أقسام متعددة منها:

١. ما صدر منهﷺ بحسب الطبيعة البشرية كالأكل والشرب...؛

٢. ما صدر منه بحسب خبرته وتجاربه في الحياة، مثل شؤون التجارة والزراعة والمسائل المتعلقة بالتدبيرات الحربية؛

٣. ما صدر منه على وجه التبليغ عن الله تعالى.

وأن القسمين الأولين ليسا من التشريع؛ لأن مرجع الأولى إلى الطبيعة البشرية والجبلة الإنسانية، والثانية إلى التجارب الحياتية والخبرة الشخصية.[٢]

وهناك من استغرب هذا التقسيم واعتبر السنة النبوية كلها تشريع بلا فرق بين ماتقتضيه الطبيعة البشرية، أو ما كان صادراً عن طريق الخبرة والتجارب، أو ما صدر منه على وجه التبليغ؛ لأنه ما من واقعة إلّا ولها حكم في الشريعة الإسلامية بلا فرق بين هذه الأقسام الثلاثة. ثم ما ورد من أدلة العصمة الشاملة لكل هذه الموارد.[٣]

فعلى الرأي الأول فإن كثيراً من أقوال النبيﷺ تخرج عن دائرة التشريع؛ لأنها

---

١. رشيد رضا، المنار، ج ٩، ص ٢٥٥.

٢. محمد تقي الحكيم، الأصول العامة للفقه المقارن، ص٢٢٩، ٢٣٠.

٣. المصدر السابق.

سوف تكون خاضعة للتجارب والخبرة الشخصية، ولم تصدر من الوحي وبالتالي فلا يمكن الجزم بعدم مخالفتها للعلم القطعي، وإن كانت صادرة عن الرسول؛ لأنها والحال هذه لم تخرج من مشكاة الوحي.

أما على الرأي الثاني فلا يمكن تصور الخطأ في مثل هذه الأخبار؛ لأنها كلها صادرة من معين الوحي وكلها حق فإذا ما ورد حديث يخالف العلم القطعي مخالفة من جميع الوجوه فهذا يعني عدم صحة هذا الخبر أو أنه مؤول.

## نبذة عن الأخبار الطبيّة

وعلى أساس المباني السابقة اختلفت المواقف من الأخبار الواردة في كتب الفريقين في الطب والتداوي بالأعشاب، وبعض العقاقير المستخدمة في العلاج، فهناك من اعتبر هذه الأخبار وصفة علاجية صادرة عن الوحي مفيدة لكل زمان ومكان.

قال الشيخ المفيد: «الطب صحيح والعلم به ثابت وطريقه الوحي، وإنما أخذه العلماء به عن الأنبياء ﷺ وذلك أنه لا طريق إلى علم حقيقة الداء إلّا بالسمع ولا سبيل إلى معرفة الدواء إلّا بالتوفيق».[١]

ومنهم من اعتبر هذه الأخبار صادرة عن المعصومين ﷺ من باب الخبرة. قال ابن خلدون: «والطب المنقول في الشرعيات... ليس من الوحي في شيء وإنما هو أمر كان عادياً ووقع في ذكر أحوال النبي ﷺ من نوع ذكر أحواله التي هي عادة وجبلة لا من جهة أن ذلك مشروع».[٢]

وصنّف الشيخ الصدوق الأخبار الطبيّة إلى عدة أقسام فقال: «إن اعتقادنا في الأخبار الطبيّة على وجوه:

١. ما قيل على هواء مكة والمدينة فلا يجوز استعماله في سائر الأهوية؛

---

١. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٥، ص١٤٤.

٢. تاريخ ابن خلدون، ج ١ (المقدمة)، ص٦٥١.

٢. ما أخذ بنظر الاعتبار طبع السائل فلا يمكن تسريته على غيره؛

٣. ما دلّسه المخالفون في الكتب لتشويه المذهب؛

٤. ما وقع فيه سهو من ناقله؛

٥. ما حفظ بعضه ونسي بعضه».[1]

وعلى أساس هذا الرأي لا يمكن اعتبار هذه الأخبار وصفة طبيّة تصلح لجميع الأمكنة والأزمنة.

## النتائج

١. المقصود بالعلوم هنا هو العلوم القطعية الثابتة وليست النظريات غير الثابتة التي تتعرض إلى التبديل والتحوير بمرور الزمن؛

٢. لقد عرضنا ثلاث نظريات حول ظنيّة أو قطعية العلوم التجريبية واخترنا النظرية التي طرحها الشهيد الصدر حول قطعية العلوم التجريبية وغيرها عن طريق حساب الاحتمالات والتي تُسمىٰ «المذهب الذاتي في المعرفة»؛

٣. أن الحكم على الحديث بصدوره عن المعصوم أو بعدم صدوره لمخالفته العلوم القطعية يعتمد على بعض المباني المختلف فيها بين الفريقين كعصمة الأنبياء، اجتهاد الرسول، جواز الخطأ عليه إذا ما اجتهد، تقسيم السُّنة إلى تشريعية وغير تشريعية؛

٤. أن الحديث القطعي الصدور لا يمكن أن يعارض العلوم القطعية.

## الروايات المخالفة للعلوم القطعية

### منشأ تكوّن الولد

١. عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله قال: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية، مثل اليدين والعينين، قال: قلتُ: رجل فقئت عينه؟ قال: نصف الدية،

---

١. سلسلة مؤلفات الشيخ المفيد، ج ٥، ص ١١٥.

قلت: فرجل قطعت يده؟ قال: فيه نصف الدية، قلت: فرجل ذهبت إحدى بيضتيه؟ قال: إن كانت اليسار ففيها ثلثا الدية، قلت: ولم؟ أليس قلت: ما كان في الجسد منه اثنان ففيه نصف الدية؟ فقال: لأن الولد من البيضة اليسرى.[١]

٢. عن محمد بن هارون عن أبي يحيى الواسطي مرفوعاً إلى أبي عبد الله؈ قال: الولد يكون من البيضة اليسرى فإذا قطعت ففيها ثلثا الدية وفي اليمنى ثلث الدية.[٢]

وقد أفتى الشيخ الطوسي بذلك استناداً على هذه الروايات قال: وفي الخصيتين الدية بلا خلاف، وفي اليسرى ثلثا الدية وفي اليمنى ثلثها. وبه قال سعيد بن المسيب، قال: لأنّ النسل منها، كما رواه أصحابنا.[٣]

وقد وصف الشهيد الثاني الرواية الأولى بأنها «حسنة» ثم استنكر هذا المعنى فقال: وتخلق الولد منها لم يثبت وخبرهُ مرسل وقد أنكرهُ بعض الأطباء.[٤]

وقد علق بعض الشُراح على هذه الأخبار فقال: والطب الحديث ينكر ذلك وقد راجعنا الحذاق من الأطباء في هذا الموضوع فأنكروا ذلك وصرحوا بتساويهما في جميع الوظائف حتى في كمية المني وكيفيته.[٥]

## لبن الغلام والجارية

روى السكوني عن جعفر الصادق عن أبيه؈ قال: لبن الجارية وبولها يغسل من الثوب قبل أن تطعم؛ لأن لبنها يخرج من مثانة أمها، ولبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا من بوله قبل أن يطعم؛ لأن لبن الغلام يخرج من العضدين والمنكبين.[٦]

وهذه الرواية تخالف العلم من زاويتين:

---

١. وسائل الشيعة، ج١٩، ص٢١٣، ٢١٤؛ كتاب الديات، أبواب ديات الأعضاء، الحديث ١.

٢. من لايحضره الفقيه، ج٣، ص١١٣، الحديث ٣٨٦.

٣. الخلاف، ج ٥، ص ٢٥٩.

٤. اللمعة الدمشقية، ج٢، ص ٤٣٦.

٥. محمد كلنتر، شرح اللمعة، ج ١٠، ص٢٣٧ الهامش.

٦. أحمد شوقي إبراهيم، المعارف الطبية في ضوء الكتاب والسنة، ص ٤٨.

١. منشأ تكون اللبن.

٢. اختلاف المنشأ حسب جنس الجنين.

وقبل الحكم على هذه الرواية لابد من معرفة التفسير العلمي لتكون اللبن فنقول: إن منشأ اللبن في جميع أنواع الثدييات يمر بعملية واحدة دقيقة ومعقدة في داخل الثدي الذي يحتوي على آلاف الخلايا التي تُشكل مصنعاً في غاية الدقة ويمكن تلخيص هذه العملية الحيوية بالخطوات التالية:

١. يترشح الماء الموجود بالدم بنسب متساوية لكمية اللبن حسب الشفرة الوراثية الموجودة في خلايا الثدي.

٢. تقوم خلايا الضرع بانتقاء فسيولوجي للعناصر الموجودة بالدم.

٣. تُصنّع خلايا الضرع مواد غير موجودة بالدم إلى أن يتشكّل اللبن في شكله النهائي بالصورة المعروفة.[١]

وهذه المعلومات ليست فرضيات قابلة للخطأ والاشتباه، بل هي حقائق علمية يتفق عليها جميع العلماء والأطباء، ولذلك علّق السيد الخوئي على هذه الرواية فقال: «إن الرواية لا يحتمل صحتها ومطابقتها للواقع أبداً للقطع بعدم اختلاف اللبن في الجارية والغلام من حيث المحل بأن يخرج لبن الجارية من موضع ويخرج لبن الغلام من موضع آخر؛ لأن الطبيعة تقتضي خروج اللبن من موضع معين في النساء بلا فرق في ذلك بين كون الولد ذكراً أو أنثى».[٢]

## وقت تكون جنس الجنين

عن ابن مسعود عن رسول اللهﷺ قال: «إن النطفة تكون في الرحم أربعين يوماً على حاله لا تتغير فإذا ما مضت له أربعون صارت علقة ثم مضغة ثم عظاماً كذلك فإذا أراد أن يسوّي خلقه بعث الله إليه الملك، فيقول الملك الذي يليه، أي رب! أذكر أم أنثى؟

---

١. المصدر السابق.

٢. التنقيح في شرح العروة الوثقى، ج٣، ص٨٣.

أشقيّ أم سعيد؟ أقصيرٌ أم طويل؟ أناقصٌ أم زائد... أصحيح أم سقيم؟ قال: فيكتب ذلك كله.[١]

وقبل الحكم على هذا الحديث لابد من معرفة رأي الطب في هذه المسألة علماً أن معرفة جنس الجنين لم يعرف إلّا في النصف الثاني من القرن الماضي وأن الرجل هو المسؤول عن نوع جنس الجنين وأن الجنين يتحدد جنسه في اللحظة التي يحصل فيه التخصيب فإذا كان الحيوان المنوي الذي نجح في تلقيح البويضة يحمل الكروموسوم (Y) (صفات الذكورة) كانت النتيجة ذكراً، وإن كان الحيوان المنوي يحمل الكروموسوم (X) (صفات الأنوثة) كانت النتيجة أنثى.[٢]

وهناك حديث آخر ذكر هذه المراحل دون تحديد جنس الذكر والأنثى. فعن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن أحدكم يُجمع خلقه في بطن أمه أربعين يوماً، ثم يكون علقة مثل ذلك، ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يبعث ملكاً يؤمر بأربع كلمات...».[٣]

وتحقيق المسألة نقول: إن كان رأي العلم في هذا الأمر قطعياً لا يتطرق إليه الشك، فتكون مثل هذه الأحاديث مخالفة للعلم القطعي، ويجب ردها إن لم يكن هناك لها تأويلاً مقبولاً.

## أضلاع الرجل والمرأة

روي عن الإمام علي؈ أنه كان يورث الخنثى، فيعد أضلاعه فإن كانت أضلاعه ناقصة عن أضلاع النساء بضلع ورث ميراث الرجال، لأنّ الرجل تنقص أضلاعه عن أضلاع النساء بضلع، لأن حواء خلقت من ضلع آدم العضوى اليسرى، فنقص من أضلاعه ضلع واحد.[٤]

---

١. ابن قيم الجوزية، تحفة المودود بأحكام المولود، ص ٢٠٨.
٢. محمد فياض، إعجاز آيات القرآن، ص ٧٩؛ المعارف الطبية في ضوء الكتاب والسنة، ص ٥٩.
٣. الصحيح البخاري، ج ٢، ص ٤٢٤، كتاب بدء الخلق رقم ٣٢٠٨.
٤. وسائل الشيعة، ج ٢٦، ص ٢٨٨؛ كتاب الفرائض والمواريث، أبواب ميراث الخنثى، ح ٣٣٠١٧.

وهذا الأمر مخالف للعلم والتجربة والحس خصوصاً بعد أن تطور علم التشريح تطوراً كبيراً فالأطباء الجراحون يومياً يشرحون آلاف الجثث في شتىٰ أنحاء العالم ولم نسمع يوماً من الأيام أن عدد أضلاع الرجال أقل من عدد أضلاع النساء.[1]

**لا عدوىٰ**

أخرج ابن ماجة، عن يحيىٰ بن أبي حيّة، عن أبيه، عن ابن عمر، قال: قال رسول اللهﷺ: لا عدوىٰ ولا طيرة ولا هامة، فقام إليه رجل أعرابي فقال: يا رسول الله أرأيت البعير يكون به الجرب فيجرب الإبل كلها؟ قال: ذلكم القدر فمن أجرب الأول.[2]

وعن أبي عبد اللهﷺ في حديث قال: إن أعرابياً أتىٰ رسول اللهﷺ فقال: يا رسول الله إني أصيب الشاة والبقرة والناقة بالثمن اليسير وبها جرب فأكره شراءها مخافة أن يعدي ذلك الجرب إبلي وغنمي فقال رسول اللهﷺ: يا أعرابي فمن أعدىٰ الأول[3] ثم قال رسول اللهﷺ: لا عدوىٰ ولا طيرة ولا هامة...[4]

والحديث بهذا المعنىٰ مخالف للعلوم الطبية القطعية في العدوىٰ وسريان المرض من الشخص المريض إلى الصحيح، وهي مسألة محسوسة حتىٰ عند الأعراب، إلّا إذا كان هناك تأويلاً معقولاً لهذه الأحاديث.

ثم إنه قد وردت أحاديث عن رسول اللهﷺ مخالفة لهذه الأحاديث منها: عن رسول اللهﷺ قال: إذا سمعتُم بالطاعون بأرض فلا تهبطوا، وإذا كان بأرض وأنتم بها فلا تفروا منها.[5] وهي صريحة في انتقال العدوىٰ وسريان المرض.

---

١. سُئل بعض المفتين عن معنى خلق المرأة من ضلع أعوج فقال: معناه أن المرأة لا تخلو من اعوجاج في أخلاقها كالضلع فمن أراد كمالها لم يستطع ذلك إلّا بطلاقها فالمشروع الصبر والتغاضي عن بعض الاعوجاج!

عبد العزيز بن باز، راجع فتاوي اللجنة الدائمة، ج٤، ص٣٢٠.

٢. سنن ابن ماجة، ج١، ص٣٤، رقم ٨٦.

٣. يعني أن الفاعل هو الله سبحانه وتعالى.

٤. العاملي، الفصول المهمة، ج٣، ص٢٨٢، الباب ١٦، الحديث رقم ١.

٥. سنن ابن داود، رقم ٣٩٢١.

## سبب الحيض عند النساء

أخرج عبد الرزاق ـ صاحب المصنف ـ عن ابن مسعود باسناد صحيح قال: كان الرجال في بني إسرائيل يصلون جميعاً، فكانت المرأة تتشرف للرجال، فألقى الله عليهن الحيض ومنعن المساجد» وروى مثله عن عائشة.[١]

وهذا مخالف لما ثبت من أن الحيض يرتبط بطبيعة المرأة وخصائصها ولا علاقة له بهذه الحادثة أو غيرها من الحوادث وقد ورد هذا المعنى في حديث آخر عن النبي ﷺ أنه قال: هذا شيءٌ كتبه الله على بنات آدم.[٢]

## الحمل وقت الحيض

عن عذافر الصيرفي عن أبي عبد الله ؑ قال: ترى هؤلاء المشوهين خلقهم؟ قال: قلت نعم، قال: هؤلاء الذين آباؤهم يأتون نساءهم في الطمث،[٣] وفي حديث آخر عن الصادق ؑ أنه قال: لا يبغضنا إلّا من خبث ولادته أو حملت به أمه في حيضها.[٤]

وهذا المعنى كثير في الروايات فإن أمكن تأويله فهو، وإلّا فإنه مخالف لرأي الطب الحديث.

وقبل التعليق على هذا الحديث لابد من معرفة رأي الطب في كيفية بدء الدورة الشهرية والتفسير العلمي لعملية الطمث، وارتباط كل ذلك بعملية الحمل والولادة فنقول:

في اليوم الخامس من مرحلة النقاء من الدورة الطمثية يبدأ غشاء الرحم بالتضخم تدريجياً حتى يصل إلى أعلى مراحل النمو في اليوم (١٤ ـ ١٥) من الدورة الطمثية، وذلك استعداداً لاستقبال البويضة خلال هذه الفترة، وسبب هذا التضخم هو هرمون خاص (هرمون الحمل) وإذا لم يحدث التلقيح خلال هذه الفترة فإن هذا الهرمون

---

١. فتح الباري، ج ١، ص ٥٢٧؛ كتاب الحيض، باب كيف بدأ الحيض.
٢. صحيح البخاري، ج ١، ص ١١٢، كتاب الحيض.
٣. الكافي، ج ٥، ص ٥٣٩، باب ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض، الحديث ٥.
٤. من لا يحضره الفقيه، ج ١، ص ٩٦، باب غسل الحيض والنفاس، رقم الحديث ٢٠٣.

يقل تدريجياً إلى أن ينقطع مما يسبب انقباض الأوعية الدموية المغذّية لغشاء الرحم انقباضاً شديداً فتمنع عنه التغذية فيضعف الغشاء، ثم يتفتت تدريجياً ويخرج منها الدم المحتقن وذلك في اليوم الثامن والعشرين من الدورة الشهرية، وأن بدأ الدورة الشهرية هو في الحقيقة اليأس من حصول الحمل ولذلك فلا يمكن أن يؤدي الجماع في الحيض إلى الوظيفة المطلوبة، ولا يمكن انتظار الولد من وطء الحيض مطلقاً.[1]

وقد علّق أحد المختصين في هذا المجال فقال: ليس صحيحاً أن الولد يكون أحولاً نتيجة لوطء الحيض فوطء الحائض لا يؤدي إلى الولد كما أسلفنا، ولهذا فلا يمكن أن تكون هذه الرواية صحيحة والحال هذه[2] من الأخذ بنظر الاعتبار المعاني السابقة.

## الذُباب وشفاء الأمراض

روى أبو هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا وقع الذباب في شراب أحدكم فليغمسه ثم لينزعه، فإن في إحدىٰ جناحيه داءً والأخرى شفاءً».[3]

وقد كان هذا الحديث وما زال هدفاً لسهام نقاد الحديث، فقد نقل ابن قتيبة قول بعض المتكلمين في نقد هذا الحديث فقال: (وقالوا كيف يكون في شئ واحد سم

---

١. محمد علي البار، خلق الإنسان بين الطب والقرآن، ص ١٠٣، ١٠٤؛ صادق عبد الرضا، القرآن والطب الحديث، ص١٢٩، ١٣٠؛ الموسوعة العلمية الشاملة، ص ٣٦٨.

٢. ذكر لي أحد الأطباء المتخصصين في هذا المجال أن الحمل لا يمكن أن يحدث في حالة الطمث إلّا في حالات نادرة جداً تصل إلى نسبة الواحد إلى المليون وذلك فيما إذا حدث هناك بيضة في جدار الرحم صدفة وحصل التخصيب في ذلك الوقت، أما التشويه فلا علاقة له من قريب ولا من بعيد بالجماع في وقت الحيض وإنما يحدث نتيجة لعوامل وراثية أو قد يحدث لتناول بعض العقاقير اثناء فترة الحمل.

٣. صحيح البخاري، ج٢، ص ٤٤٨، كتاب بدء الخلق، باب إذا وقع الذباب في إناء أحدكم... رقم ٣٣٢٠.

وشفاء، وكيف يعلم بموضع الشفاء ويؤخره).[١] والأمر الثابت علمياً عند الأطباء إلى درجة تصل إلى القطع بأن الذباب هو العامل الرئيسي لنقل الأمراض والعدوىٰ ولم نسمع من أحدهم أنه قال بأن في إحدىٰ جناحيه شفاء مع تقدم العلم واكتشاف المجهر الالكتروني الدقيق ولا داعي للنقاش والتأويل في صحة الحديث ما دمنا نعتقد أن الحديث ليس وحياً قطعي الصدور والدلالة.

## الأرض على ظهر حوت

عن أبان بن تغلب قال: سألت أبا عبد الله ﷺ عن الأرض على أي شيء هي؟ قال: هي على حوت، قلت: فالحوت على أي شيء هو؟ قال: على الماء، قلت: فالماء على أي شيء هو؟ قال: على صخرة، قلت: فعلىٰ أي شيء الصخرة؟ قال: على قرن ثور أملس، قلت: فعلىٰ أي شيء الثور؟ قال: على الثرىٰ، قلت: فعلىٰ أي شيء الثرىٰ؟ فقال: هيهات عند ذلك ضل علم العلماء.[٢]

وأحسب أن هذا لا يحتاج إلى تعليق، فالرواية مخالفة لبديهيات العلم التجريبي القطعي فلا الأرض على ظهر حوت ولا الحوت على قرن ثور، بل هي كُرة معلقة بالفضاء الخارجي وقد تحقق ذلك بالتصوير الحي فإنكار هذا الأمر يعني انكاراً للواقع البديهي، ولهذا فقد علّق أحد العلماء على مثل هذه الأحاديث فقال: إن أساطين علمائنا كالشيخ المفيد والسيد المرتضىٰ ومن عاصرهم أو تأخر عنهم كانوا إذا مروا بهذه الأخبار وأمثالها مما تخالف الوجدان وتصادم بديهة العقول ولا يدعمها حجة لا برهان، بل هي أقرب إلى الخرافة منها إلى حقيقة الواقع... قالوا هذا خبرٌ واحد لا يفيدنا علماً ولا عملاً.[٣]

---

١. تأويل مختلف الحديث، ص ٢٣٧.

٢. الكافي (الروضة)، ج ٨، ص ٧٥.

٣. محمد حسين كاشف الغطاء، الأرض والتربة الحسينية، ص ٦٥.

# ٧

# الأحاديث التي لا تشبه كلام المعصوم

## المعصوم في بلاغته وفصاحته

كان النبيﷺ متميزاً في كل شيء، ومنها صفة الفصاحة والبلاغة التي عُرف بها المجتمع الجاهلي في ذلك الوقت. وهي من أكثر الصفات التي يحتاجها الرسول في نشر رسالته حتىٰ قال موسىٰ عندما أرسله إلى فرعون: ﴿وَأَخِي هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ...﴾.[١] النبيﷺ نشأ في أفصح بيت في قريش وهو بيت سعد بن بكر وقد ورد عنهﷺ أنه قال: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً»،[٢] وقال أيضاً: «أنا أعربكم، أنا من قريش ولساني لسان سعد بن بكر».[٣]

ويظهر ذلك جلياً عند تتبع كلامه وما أثر عنه من جوامع الكلم، وقد وصف أحد الأدباء كلامهﷺ: بأنه لم يسبقه إليه عربي ولا شاركه أعجمي ولم يُدّعَ لأحدٍ ولا ادعاه أحد، مما صار مستعملاً ومثلاً سائراً.[٤] وقد وصفه أيضاً فقال: «وهو الكلام الذي قلّ عدد حروفه وكثر معانيه، وجلّ عن الصُنعة، ونزه عن التكلف... واستعمل المبسوط في موضع البسط والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب الوحشي،

---

١. القصص، ٣٤.
٢. ميزان الحكمة، ج ٩، ص٦٢٣.
٣. المصدر السابق.
٤. الجاحظ، البيان والتبيين، ج٢، ص ١٥.

ورغب عن الهجين السوقي فلم ينطق إلّا عن ميراث الحكمة، ولم يتكلم بكلام إلّا وقد حُفّ بالعصمة... لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولا أفحمه خطيب.[۱]

وهذا الكلام يجري في حق الأئمة عليهم السلام أيضاً ويكفي أن أنقل شهادتين من كبار العلماء والأدباء على فصاحة وبلاغة أمير المؤمنين عليه السلام:

قال ابن أبي الحديد في وصف كلام الإمام علي عليه السلام: «كان أمير المؤمنين مشرع الفصاحة وموردها، ومنشأ البلاغة ومولدها، ومنه عليه السلام ظهر مكنونها، وعنه أخذت قوانينها، وعلى أمثلته حذا كل قائل خطيب، وبكلامه استعان كل واعظ بليغ، ومع ذلك سبق وقصّروا، وتقدم وتأخروا».[۲]

وقال آخر في وصف نهج البلاغة: «تصفحت بعض صفحاته في مواضع مختلفات فكان يُخيّل لي في مقام أن حروباً شبّت وغارات شُنّت أو أن للبلاغة دولة، وللفصاحة صولة، وأن جحافل الخطابة وكتائب الذوابة في عقود النظام وصنوف الانتظام... وليس في أهل هذه اللغة إلّا قائل بأن كلام الإمام علي هو أشرف الكلام وأبلغه بعد كلام الله تعالى وكلام نبيه، وأغزره مادة وأرفعه أسلوباً».[۳]

وليس بعد هاتين الشهادتين شهادة ولا دليل أوضح من هذه الأدلة.

## المعصوم في خلقه وسيرته

لا يستطيع الإنسان مهما بلغ من القوة في البيان أن يصف رسول الله صلى الله عليه وآله في خلقه وسيرته إلّا بالاعتراف بالعجز عن ذلك، وقد وصفه الله سبحانه وتعالى فقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾،[٤] وعندما سئلت أحد زوجاته عن خلقه صلى الله عليه وآله فقالت: كان خلقه

---

۱. المصدر السابق، ص۱۷، ۱۸.

۲. شرح ابن أبي الحديد، ج۱، ص۱٤۸.

۳. شرح نهج البلاغة (محمد عبده)، المقدمة.

٤. القلم، ٤.

القرآن.[١] فقد جمع مكارم الأخلاق في جميع أموره الفردية والاجتماعية في تعامله مع الناس ومع أهله، في شجاعته وتواضعه، في كرمه وصبره وقد وصفه أمير المؤمنين﵇ فقال: «كان أجود الناس كفاً وأجرأهم صدراً، وأصدق الناس لهجة، وأوفاهم ذمة، وألينهم عريكة، وأكرمهم عشرة، من رآه بديهة هابه، ومن خالطه معرفة أحبه، لم أر مثله قبله ولا بعده مثله».[٢]

وقد امر الله سبحانه وتعالى باتباعه فقال: ﴿ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلرَّسُولَ ٱلنَّبِيَّ ٱلْأُمِّيَّ ٱلَّذِي يَجِدُونَهُۥ مَكْتُوبًا عِندَهُمْ فِي ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ يَأْمُرُهُم بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَىٰهُمْ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ ٱلْخَبَٰٓئِثَ...﴾[٣]

وهذا أمير المؤمنين﵇ يصف نفسه ومنزلته من رسول اللهﷺ فقال: «ولقد علمتم موضعي من رسول اللهﷺ بالقرابة القريبة والمنزلة الخصيصة وضعني في حجره وأنا ولد يضمني إلى صدره، ويكنفني في فراشه، ويمسني جسده ويشمني عرفه وكان يمضغ ثم يلقمنيه وما وجد لي كذبة في قول ولا خطلة في فعل ولقد قرن الله به من لدن كان فطيماً أعظم ملك من ملائكته سلك به طريق المكارم ومحاسن أخلاق العالم ليله ونهاره ولقد كنت معه أتبعه اتباع الفصيل أثر امه يرفع لي في كل يوم علماً من أخلاقه ويأمرني بالاقتداء به».[٤]

وكفى بذلك شاهداً على عظمة أخلاق النبيﷺ والأئمة﵈ من بعده وهل هناك أعظم شهادة من شهادة الله وأمير المؤمنين﵇.

وعلى أساس هاتين المقدمتين فكل حديث لا يشبه كلام رسول اللهﷺ سواء كان من حيث الفصاحة والبلاغة، أو من حيث سماجة المعنى ورداءته، فلا يعتبر مقبولاً لمخالفته هذه المباني.

---

١. ميزان الحكمة، ج ١، ص ٦٥١.

٢. مكارم الأخلاق، ص ١٨؛ بحار الأنوار، ج ١٦، ص ١٩٤؛ الباب الثامن، ح ٣٣.

٣. الأعراف، ١٥٧.

٤. صبحي الصالح، نهج البلاغة، ص ٣٠٠، خ ١٩٢.

وقد بحث علماء الحديث هذا الأمر تحت عنوان «الركاكة» وهي الرداءة واعتبروا الركاكة مقياساً للتعرف على الحديث الموضوع، وقسموا الركاكة إلى قسمين: ركة لفظية وركة معنوية، والأولى ترجع إلى مخالفة الحديث لبلاغة وفصاحة المعصوم، أما الثانية فترجع إلى سماجة المعنى ورداءته واشترطوا في الركة اللفظية أن يكون الحديث منقول باللفظ لا بالمعنى.

قال ابن حجر: «المدار في الركة على ركة المعنى، لأن هذا الدين كله محاسن، والركة ترجع إلى الرداءة... أما ركة اللفظ فلا تدل على ذلك، لاحتمال أن يكون الراوي رواه بالمعنى فغيّر ألفاظه».[1]

وهناك مصداق آخر من مصاديق الأحاديث التي لا تشبه حديث رسول الله ﷺ وهو الحديث المشتمل على ألفاظ ومصطلحات مستحدثة لم توجد في زمن المعصوم، ولهذا تكون أنواع الأحاديث التي لا تشبه أحاديث رسول الله ﷺ هي:

١. ركة اللفظ فيما إذا كان الحديث منقولاً باللفظ؛

٢. احتواؤه على مجازفات ومبالغات في الثواب والعقاب؛

٣. سماجة المعنى ورداءته؛

٤. احتواؤه على مصطلحات مستحدثة لم توجد في زمن المعصوم.

والآن نبحث كل من هذه المصاديق على حدة مع ذكر بعض النماذج.

ولابد من الإشارة إلى أن جميع هذه المصاديق هي من الأحاديث الركيكة المعنى؛ ولكننا صنفناها على هذا الأساس لغلبة بعض الصفات على بعض، فمثلاً احتواء الحديث على مجازفات ومبالغات في الثواب والعقاب هي أحاديث ركيكة المعنى، ولكن لأن الصفة البارزة فيها هي المبالغة ولذلك فقد أفردناها ببحث مستقل.

---

١. الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث، ج١، ص ٢٥٠.

## ١. الافراط بالوعيد الشديد على الأمر الصغير أو بالعكس

من استقرأ آيات القرآن الكريم والسنة النبوية يلاحظ أن الشارع المقدس لا ينظر إلى جميع الأعمال والأحكام بنظرة واحدة، فلكل عمل وزنٌ في ميزان الشارع فهناك الواجبات والمستحبات والكبائر والصغائر، فلا يقدم المهم على الأهم ولا الكبير على الصغير وقد استخرج الفقهاء بعض القواعد الفقهية على أساس هذه النظرة. وقد أشارت إلى هذا المعنى الآية الكريمة: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَجَـٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾،[١] فمع أهمية السقاية -إيصال الماء إلى الآخرين في الحج - وكذلك عمارة المسجد الحرام أوسدانته ورعايته ولكنهما لا يعدلان الإيمان بالله سبحانه وتعالى والجهاد في سبيله. فالأعمال الصالحة وإن كانت مقبولة عند الله سبحانه ولكنها ليست بدرجة واحدة عند الله سبحانه وتعالى ﴿...لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَـٰتَلَ أُوْلَـٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَـٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ...﴾.[٢] ولهذا فإذا ما وجدنا بعض الروايات التي تحاول أن تُصادر هذه الحقيقة بالمبالغة في الثواب على بعض الأعمال وتقديم المستحبات على الواجبات، فلا يمكن القبول بها على أساس هذه الحقيقة واعتبار هذا الحديث من الأحاديث التي لا تشبه كلام رسول الله ﷺ؛ لأن هذه القاعدة - كما قلنا - مستخرجة ومُستنبطة من مجموع الكتاب والسنة.

وفيما يلي بعض الأحاديث التي نعتقد أنها تخالف هذه الحقيقة:

### أ) نسيان سورة من أعظم الذنوب

أخرج أبو داود[٣] والترمذي عن المطلب بن عبد الله بن حنطب عن النسر بن مالك قال: قال رسول الله: عرضت عليَّ أجور أمتي حتى القذاة يخرجها الرجل من

---

١. التوبة، ١٩. ٢. الحديد، ١٠.

٣. سنن أبي داود، ج١، ص١٢٦، ح ٤٦١.

المسجد وعرضت عليّ ذنوب أمتي فلم أرَ ذنباً أعظم من سورة من القرآن أو آية أوتيها رجل ثم نسيها.[١]

وهذا الحديث مخالف لهذا المقياس فلا يمكن أن يكون أحد الأمور المستحبة من أعظم الذنوب وكيف يكون أعظم من القتل والزنا والخيانة و... التي ورد النهي عنها في القرآن. وقد علّق السبحاني على هذه الرواية فقال: «فعلى ضوء هذا الحديث يكون نسيان آية من آيات القرآن أعظم من أكل الربا والسعي للفساد في الأرض، والزنا بالمحارم في الأماكن المتبركة، وقتل النفس المحترمة، ونهب الأموال».[٢]

### ب) عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ أنه قال

من قرأ سورة الجمعة أعطي عشر حسنات بعدد من أتى الجمعة وبعدد من لم يأتها في أمصار المسلمين.[٣]

### ج) وعن رسول الله ﷺ أنه قال

«من سمع سورة يس عدلت له عشرين ديناراً في سبيل الله، ومن قرأها عدلت له عشرين حجة، ومن كتبها وشربها أدخلت جوفه ألف يقين وألف نور وألف بركة وألف رحمة وألف رزق، ونزعت منه كل غل وداء».[٤]

وهذه الأحاديث مخالفة للمقياس المذكور أيضاً.

## ٢. سماجة المعنى

أ) روى أبو سعيد الخدري عن الرسول ﷺ قال: أوصى رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب ﷺ فقال: يا علي إذا أُدخلت العروس في بيتك فاخلع خفها حين تجلس... يا علي لا تجامع امرأتك في أول شهر ووسطه وآخره، فإن الجنون والجذام والخَبَل

---

١. سنن الترمذي، ج ٥، ص ١٢٨، ح ٢٩١٦.
٢. الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٦٤٠.
٣. مجمع البيان، ج ٩، ١٠، ص ٤٢٧.
٤. الموضوعات، ج ١، ص ١٧٨.

يسرع إليها وإلى ولدها، يا علي لا تجامع امرأتك بعد الظهر، فإنه إن قضي بينكما ولد في ذلك الوقت يكون أحولاً، والشيطان يفرح بالحول في الإنسان. يا علي لا تتكلم عند الجماع فإنه إن قضي بينكما ولد لا يؤمن أن يكون أخرس. يا علي لا تجامع امرأتك من قيام، فإن ذلك من فعل الحمير، وإن قضي بينكما ولد كان بوّالاً في الفراش كالحمير تبول في كل مكان...[1] إلى كثير الفقرات.

وهذه الوصية اضافة إلى أنها تخالف الحقائق المحسوسة والعلمية فهي سمجة المعنى ولا يمكن أن تصدر من المعصوم يظهر ذلك لمن استقرأ وتتبع كلامه ﷺ.

قال الشهيد الثاني في هذه الوصية: «مع أن الاستناد في الأحكام إلى مثل هذه الروايات الواهية لا يخلو من إشكال لولا سهولة الخطب في الكراهة، وعلى هذه الوصية تفوح رائحة الوضع وقد صرح به بعض النقاد».[2]

ب) روى عمرو بن خليف أبو صالح الختاري عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: أدخلت الجنة فرأيت فيها ذئباً فقلت: أذئبٌ في الجنة؟ قال: إني أكلت ابن شرطي. قال ابن عباس: وهذا إنما أكل ابنه فلو أكله رُفع في عليين.

وقد علّق الأميني على هذه الرواية فقال: ليت ابن عباس يفصح عن أنه لو كان أكل مدير الشرطة أين كان يرفع.[3]

ج) وروي عن علي ؑ عن الرسول ﷺ أنه قال: «من أدرك منكم زماناً يطلب فيه الحاكة العلم فليهرب. قيل أليسوا من اخواننا؟ قال هم الذين بالوا في الكعبة، وسرقوا غزل مريم وعمامة يحيى وسمكة عائشة من التنور».[4]

١ـ مكارم الأخلاق، ص ٢٠٩ ـ ٢١١.

٢. مسالك الافهام في شرح شرائع الإسلام، ج ١، ص ٤٣٥.

٣. الأميني، الغدير في الكتاب والسنة والأدب، ج ٥، ص ٢٤٩.

٤. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عن ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، ج ٢، ص ٢٨٤، رقم ٢٣٤٠.

وهذا الحديث لا يستحق أن يتأمل فيه فهو بعيد عن هدي الرسولﷺ وركيك المعنى قال في الميزان: هذا الاسناد ظلمات ينبغي أن يغمز ابن السماك بروايته وإن كان صادقاً فهو من أسمج الكذب متناً.[١]

وينبغي أن نذكر أن هذا المقياس (سماجة المعنى ورداءته) مستخلص من استقراء مجمل كلام المعصوم وعلو معانيه ومقارنتها مع هذه المعاني الركيكة الساقطة، فأين خطب نهج البلاغة وخطب النبيﷺ في الحديبية وغيرها من هذه، فأين الثرى من الثريا! وأين النور من الظلام؟

## ٣. الأحاديث المخالفة للفصاحة والبلاغة أو احتواؤه على مصطلحات مستحدثة

كما ذكرنا سابقاً بأن هذا المقياس يُشترط فيه أن يكون الحديث منقولاً باللفظ لا بالمعنى. أما بالنسبة إلى اشتمال الحديث على ألفاظ ومصطلحات حادثة بعد زمن المعصوم فيرجع في حقيقته إلى مخالفة هذا الأمر مع البلاغة والفصاحة؛ وذلك لأن المعصومﷺ لا يمكن أن يتحدث مع الناس بما لا يفهمون ولا يعرفون، فإذا ما وجدنا حديثاً يشتمل على كلام ومصطلح غير مألوف في ذلك الزمان فهذا يعني عدم صدور ذلك عن المعصوم تماماً كما هو الحال لو اشتمل الحديث على اصطلاحات فنية وعلمية معاصرة.

ولابد من التأكد من عدم وجود الاصطلاح المذكور في زمن المعصوم وإلّا فلا يمكن رد الحديث لمجرد الشك في ذلك وفيما يلي نماذج من هذين المقياسين:

أ) أخرج عبد بن حميد عن ابن عباس، قال: قال رسول اللهﷺ: يكون في آخر الزمان قوم ينبزون الرافضة يرفضون الإسلام ويلفظونه، اقتلوهم فإنهم مشركون.[٢]

---

١. المصدر السابق.

٢. المسند الجامع، ج ٩، ص ٥٩٦، رقم ١١٧٦؛ الحديث النبوي بين الرواية والدراية، ص ٤٧٨.

ومن المعلوم أن مصطلح الرافضة لم يكن موجوداً في زمن النبيﷺ وإنما نشأ بعد وفاته عند اشتداد الخلافات الكلامية والفقهية.

وحتىٰ لو تنزلنا وقلنا بصحة هذا الحديث فكيف يمكن تطبيق هذا الحديث على الشيعة كما فهمه البعض؟

وعلى كل حال فإن من تتبع كلام العرب في صدر الإسلام وفي زمن النبيﷺ لا يجد لهذا المصطلح أثر وإنما هو اصطلاح مستحدث كما قلنا.

ب) روي عن رسول اللهﷺ انهُ قال لأبي بكر وعمر: «طاب حمامكما».[1]

قال المصنف: لا أصل له والحمام لا تعرفه العرب إلّا بعد موتهﷺ.[2]

ج) عن النبيﷺ قال: «من أسمك فليتمر».[3]

قال ابن حجر: باطل وهذا الحديث مخالف للغة فلا وجود لصيغة أسمك من سمك بمعنى أكل اللحم في اللغة العربية قال القاوقجي: «ومعنى هذا الكلام من أكل السمك فليأكل التمر بعده يتحلىٰ به، وهذا وفعل «السمك» لا وجود له في كتب اللغة...».[4]

ه) أخرج الطبري بروايات متعددة عن أبي العالية، قال: قالت قريش لرسول اللهﷺ: إنما جلساؤك عبد بني فلان ومولىٰ بني فلان، فلو ذكرت آلهتنا بشيء جالسناك، فإنه يأتيك أشراف العرب، فإن رأوا جلساؤك أشراف قومك، كان أرغب لهم فيك قال: فألقىٰ الشيطان في أمينته، فنزلت هذه الآية: أرأيت اللات والعُزىٰ ومناة الثالثة الأخرى قال: فأجرىٰ الشيطان على لسانه: تلك الغرانيق العُلىٰ، وشفاعتهنَّ تُرجىٰ، مثلهنَّ لا يُنسىٰ، قال: فسجد النبيﷺ حين قرأها وسجد معه المسلمون

---

١. اللؤلؤ المرصوع، ص١١٤، رقم ٣١٥.
٢. المصدر السابق، ص١١٤، رقم ٣١٥.
٣. علي القاري، المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، ص١٧٧، رقم ٣٢٠.
٤. المصدر السابق، ص١٧٧، رقم ٣٢٠.

والمشركون فلما علم الذي أجرىٰ على لسانه، كبر ذلك عليه، فأنزل الله: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّآ إِذَا تَمَنَّىٰٓ أَلْقَى ٱلشَّيْطَٰنُ فِيٓ أُمْنِيَّتِهِۦ...﴾.[١]

وهذه الرواية بالإضافة إلى مخالفتها للقرآن في الكثير من الآيات وسياقها فإنها مخالفة للبلاغة النبوية وعدم شيوع هذا الاصطلاح في زمن العرب كما صرح بذلك بعض العلماء: «إن العرب لم يرد في نظمها ولا في خطبها ولا نُقل عن أحد بطريق صحيح أنها وصفت الهتها بالغرانيق، وليس من معاني الكلمة يُلائم صفة الالهة والأصنام حتىٰ يُطلق عليها في القرآن».[٢]

و) روي عن النبي ﷺ بروايات متعددة أنه قال: إنما أصحابي مثل النجوم، فأيهم أخذتم بقوله اهتديتهم.[٣]

ومثل هذه الأحاديث إضافة إلى أنها تواجه إشكالات متعددة ذكرها المحدثون فهو يخالف البلاغة والفصاحة خصوصاً إذا ما نُسب إلى سيد البلغاء والفصحاء.

قال ابن حزم في التعليق على هذا الحديث من هذه الناحية: إن النبي «لا يقول الباطل، وتشبيه المشبه للمصيبين بالنجوم تشبيه فاسد، وكذب ظاهر؛ لأنه من أراد جهة مطلع الجدي فأمَّ جهة مطلع السرطان، لم يهتد، بل قد ضلَّ ضلالاً بعيداً، وأخطأ خطأً فاحشاً، وليس كل النجوم يُهتدىٰ بها في كل طريق، فبطل التشبيه المذكور، ووضح كذب ذلك الحديث، وسقوطه وضوحاً ضرورياً».[٤]

وقد ذكر بعض العلماء مصاديق أخرىٰ داخلة تحت عنوان الأحاديث التي «لا تشبه كلام رسول الله ﷺ» منها أن يكون الحديث بأقوال الأطباء أشبه أو أن يكون الحديث أشبه بمتون الفقه. والأول لا يمكن أن يُشكل قاعدة كلية ومعايراً نقيس عليه

---

١. مجمع البيان، ج ١٠، ص١٨٧؛ الدر المنثور، ج ٦، ص٦٧؛ الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص١٦٤، ١٦٥.
٢. دائرة المعارف الإسلامية ج ٢، ص ٢٦٨، مادة أصول.
٣. الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج ١، ص ١٤٩، رقم ٦١.
٤. المصدر السابق، ص١٥٢.

الأحاديث، لأنه لا يمتنع أن يتحدث المعصوم بأحاديث تتناول الصحة العامة وإرشادات طبية، وإن اختلف العلماء في تفسير هذه الأحاديث هل هي صادرة عن المعصوم باعتبارها حكماً مولوياً أو إرشادياً؟

أما بالنسبة إلى الثاني فيمكن القبول به بشرط أن تُستقصىٰ جميع الجوانب المرتبطة بأسلوب المعصومﷺ في البيان وتُدرس دراسة جيدة في ضوء الأحاديث الصحيحة؛ لأنه لكل شخص أسلوبه التعبيري الخاص في البيان فكما رددنا الأحاديث التي تشتمل على اصطلاحات متأخرة عن زمن المعصوم فيمكن أن يُرد الحديث المخالف لأسلوب المعصوم في البيان فيما إذا حصل الاطمئنان إلى ذلك الأسلوب.

# المصادر

## المصادر العربية


١. الاجتهاد بالرأي في مدرسة الحجاز، خليفة بابكر الحسن، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٧م.

٢. الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن محمد بن حزم (٣٨٤ ـ ٤٥٦ق)، دارالكتب العلمية، بيروت، [بی تا].

٣. إحياء علوم الدين، أبوحامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ق)، مؤسسة التاريخ العربي، [بی تا].

٤. الأخبار الدخيلة، محمد تقي التستري، تعليق: علي أكبر الغفاري، مكتبة الصدوق، طهران، ١٣٩٠ق.

٥. اختلاف الحديث، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤ق)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٦ق / ١٩٨٩م.

٦. اختيار معرفة الرجال (رجال الكشي)، الكشي، تحقيق: مهدي الرجائي، مؤسسة آل البيت، قم، ١٤٠٤ق.

٧. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، التحقيق: محمد صبحي بن حسن الحلاق، دار ابن كثير، بيروت، ط ١، ١٤٢١ق / ٢٠٠٠م.

٨. الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، أبو عبدالله محمد بن محمد بن النعمان الشيخ المفيد (٣٣٦ ـ ٤١٣ق)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١٣ق.

٩. الأرض والتربة الحسينية، محمد حسين كاشف الغطاء، دار المعرفة والهدى، طهران، ١٣٩٩ق.

١٠. استنباط الأحكام من النصوص، أحمد الحصري، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ق / ١٩٩٧م.

١١. اسد الغابة في معرفة الصحابة، أبوالحسن علي بن أبي الكرم بن الأثير، دار الفكر، ط ١، [بی تا].

١٢. الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة (الموضوعات الكبرى)، علي (نورالدين علي بن محمد سلطان) القاري، [بي نا]، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ق / ١٩٨٦م

١٣. الأسس المنطقية للاستقراء، محمدباقر الصدر، دار التعارف، بيروت، ط ٥، ١٤٠٦ق / ١٩٨٦م.

١٤. الإصابة في تمييز الصحابة، شهاب‌الدين أبوالفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٦ق)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي معوّض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.

١٥. الأصول العامة للفقه المقارن، محمد تقي الحكيم، مؤسسة آل البيت، قم، ط ٢، ١٩٧٩م.

١٦. إعجاز آيات القرآن، محمد فياض، دار الشروق، القاهرة، ط ١، ١٤٢٠ق / ١٩٩٩م.

١٧. اعلام الموقعين، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.

١٨. آل أبي طالب، محسن الأمين، دار الهادي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢ق / ٢٠٠٢م.

١٩. الأمثل في تفسير القرآن العظيم، ناصر مكارم الشيرازي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ق / ٢٠٠٢م.

٢٠. الأنوار النعمانية، نعمة الله الجزائري (ت ١١١٢ق)، الأعلمي، بيروت، [بي تا].

٢١. أبو هريرة، عبد الحسين شرف الدين العاملي، دار الزهراء، بيروت، ط ٦، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.

٢٢. أحكام القرآن، أبوبكر محمد بن عبدالله بن العربي (٤٦٨ ـ ٥٤٣ق)، دار الفكر، بيروت، [بي تا].

٢٣. أصول الحديث، محمد عجاج الخطيب، (علومه ومصطلحه)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م.

٢٤. أصول الحديث وأحكامه، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط ٥، ١٤٢٠ق.

٢٥. أصول السرخسي، أبو بكر بن أحمد السرخسي (ت ٤٩٠ق)، تحقيق: أبو الوفا الافغاني، دار المعرفة، بيروت، [بي تا].

٢٦. أصول الفقه الإسلامي، وهبة الزحيلي، دار إحسان، طهران، ١٤١٧ق / ١٩٩٧م.

٢٧. أصول الفقه، محمد الخضري، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٩ق / ١٩٨٨م.

٢٨. أصول علم الرجال بين النظرية والتطبيق، محمد علي صالح المعلم، تقريرات الشيخ مسلم الداوري، قم، ط ٥، ١٤١٦ق.

٢٩. أضواء على السنة المحمدية، محمود أبو رية، مؤسسة أنصاريان، قم، ١٤١٦ق / ١٩٩٥م.

٣٠. الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤ق)، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.

٣١. بحار الأنوار الجامعة لدرر الأئمة الأطهار، محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط ٢، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.

٣٢. بحوث في علم الأصول، محمود الهاشمي، تقريرات السيد محمدباقر الصدر، مؤسسة دائرة معارف الفقه الإسلامي، قم، ط ٣، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.
٣٣. البداية والنهاية، أبو الفداء بن كثير الدمشقي، تحقيق: أحمد أب ملحم وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥ق / ١٩٨٥م.
٣٤. البرهان في تفسير القرآن، هاشم البحراني، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٤١٩ق / ١٩٩٩م.
٣٥. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (١٥٠ ـ ٢٥٥ق)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، [بي تا].
٣٦. البيع، روح الله الخميني، مؤسسة اسماعيليان، قم، ط ٤، ١٤١٠ق.
٣٧. تاريخ ابن خلدون، عبد الرحمن بن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨ق)، دار الفكر، بيروت، ط ١٤١٧،٣ق / ١٩٩٦م.
٣٨. تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، [بي تا].
٣٩. التاريخ، تاريخه وتفسيره وكتابته، عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، الدار السودانية للكتب، الخرطوم، ١٤٢٠ ق / ١٩٩٩م.
٤٠. التاريخ والمؤرخون العرب، عبد العزيز سالم، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ١٩٩٩م.
٤١. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، [بي تا].
٤٢. تحفة المودود باحكام المولود، شمس الدين أبو عبدالله الدمشقي بن قيم الجوزية، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١، ١٤٠٩ق / ١٩٨٩م.
٤٣. التحقيق في كلمات القرآن، حسن المصطفوي، وزارة الثقافة والإرشاد الاسلامي، ط ١، ١٣٦٨ش.
٤٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١ق)، شرح ألفاظه وعلق عليه: صلاح بن محمد عويضة، دار الكتب العلمية، ط ١، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.
٤٥. تصنيف غرر الحكم ودرر الكلم، عبد الواحد محمد الآمدي، مكتب الاعلام الاسلامي، قم، ط ١، [بي تا].
٤٦. تفسير العياشي، محمد بن مسعود السمرقندي، المكتبة العلمية الاسلامية، طهران، [بي تا].
٤٧. التفسير والمفسرون في ثوبه القشيب، محمد هادي معرفة، الجامعة الرضوية للعلوم الاسلامية، مشهد، ط ١، ١٤١٩ق.
٤٨. التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، [بي تا].

٤٩. تفصيل وسائل الشيعة إلى مسائل الشريعة، محمد بن الحسن الحر العاملي (ت ١١٠٤ق)، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط ٢، ١٤١٤ق.
٥٠. تقريب التهذيب، شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر، تحقيق: خليل مأمون شيحا، دارالمعرفة، بيروت، ط ٢، ١٤١٧ق / ١٩٩٧م.
٥١. تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، علي بن محمد بن عراق، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٣٩٩ق / ١٩٧٩م.
٥٢. تنقيح المقال، عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١ق)، المطبعة المرتضوية، النجف، الطبعة الحجرية، ١٣٥٢ق.
٥٣. التنقيح في شرح العروة الوثقى، علي التبريزي الغروي، تقريرات السيد أبوالقاسم الخوئي، مؤسسة أنصاريان، قم، ط ٤، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.
٥٤. توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته، رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤٠٠ق / ١٩٨١م.
٥٥. التوحيد، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١ق)، منشورات جماعة المدرسين، قم، [بي تا].
٥٦. تهذيب الأحكام في شرح المقنعة، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ق)، دار صعب ـ دار التعارف، بيروت، ١٤٠١ق / ١٩٨١م.
٥٧. تهذيب التهذيب، شهاب الدين أبوالفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ق)، تحقيق: مصطفى عبد القادر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ق / ١٩٩٤م.
٥٨. جامع البيان من تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ق)، دار الفكر، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.
٥٩. جامع المسانيد و السنن الهادي لأقوم سنن، عماد الدين اسماعيل بن عمر بن كثير (٧٧٤ق)، علق عليه عبدالمعطي امين القلعجي، دار الفكر، [بي تا].
٦٠. الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، [بي تا].
٦١. الجرح والتعديل بين المتشددين والمتساهلين، محمد طاهر الجوابي، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٧م.
٦٢. جهود المحدثين في نقد الحديث النبوي الشريف، محمد طاهر الجوابي، مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله، تونس، [بي تا].
٦٣. حجية السنة، عبد الغني عبد الخالق، دار العداوي، [بي جا]، ١٤٠٦ق.
٦٤. الحدائق الناضرة، يوسف البحراني (ت ١١٨٦ق)، دار الكتب الإسلامية، النجف، ١٣٧٦ق / ١٩٥٧م.

٦٥. الحديث الصحيح ومنهج علماء الحديث في التصحيح، عبد الكريم إسماعيل صباح، شركة الرياض للنشر، الرياض، ط ١، ١٤١٩ق / ١٩٩٨م.
٦٦. الحديث النبوي بين الرواية والدراية، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، قم، ط ١، ١٤١٩ق.
٦٧. الحديث والمحدثون، محمد بن محمد أبو زهو، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤ق / ١٩٨٤م.
٦٨. الحكم الشرعي بين العقل والنقل، الصادق عبد الرحمن الغرياني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٩م.
٦٩. الخلاف، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت ٤٦٠ق)، مؤسسة النشر الإسلامي، ١٤٠٧ق.
٧٠. خلق الإنسان بين الطب والقرآن، محمد علي البار، الدار السعودية، الرياض، ط ٤، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
٧١. دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: محمد ثابت القندي، شركة انتشارات جهان، طهران، ١٩٦٦م.
٧٢. دراسات في منهج النقد عن المحدثين، محمد علي العمري، [بی‌نا]، [بی‌جا]، [بی‌تا].
٧٣. الدر المنثور في التفسير بالمأثور، جلال الدين عبد الرحمن جلال السيوطي، [بی‌نا]، بيروت، ١٤١٤ق / ١٩٩٣م.
٧٤. الدراية في علم مصطلح الحديث، زين الدين العاملي، منشورات مكتبة المفيد، قم، [بی‌تا].
٧٥. درء تعارض العقل والنقل، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، إعداد ودراسة: محمد السيد الجلنيد، مركز الاهرام، القاهرة، ط ١، ١٤٠٩ق / ١٩٨٨م.
٧٦. دفاع عن السنة ورد شبه المستشرقين والكتاب المعاصرين، محمد بن محمد أبو شهبة، داراللواء، السعودية، ط ٢، ١٤٠٧ق / ١٩٨٧م.
٧٧. الدلالة العقلية في القرآن ومكانتها في تقرير مسائل العقيدة، دار النفائس، الأردن، ١٤٢٠ق / ٢٠٠٠م.
٧٨. الذريعة إلى تصانيف الشيعة، أغا بزرگ الطهراني، مؤسسة اسماعيليان، ط ٣، [بی‌جا]، ١٤٠٨ق.
٧٩. ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، محمد بن جمال الدين مكي العاملي (الشهيد الأول) (٧٣٤ ـ ٧٨٦ق)، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط ١، ١٤١٩ق.
٨٠. رسائل السيد المرتضى، أبو القاسم علي بن الحسين الملقب بعلم الهدى، اعداد السيد مهدي الرجائي، نشر دار القرآن الكريم، ١٤٠٥ق.

٨١. رسالة حول رؤية الله، جعفر السبحاني، مؤسسة الإمام الصادق، ط ١، [بي جا]، ١٤٢٤ق.
٨٢. الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤ق)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الكتب العلمية، بيروت، [بي تا].
٨٣. الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، زين الدين الجبعي العاملي (٩١١ ـ ٩٦٥ق)، مكتب الإعلام الإسلامي، ط ٩، [بي جا]، ١٤١٦ق.
٨٤. روضة المتقين، محمد تقي المجلسي، بنياد فرهنگی إسلامی، [بي جا]، [بي تا].
٨٥. السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي، أبو جعفر محمد بن منصور بن إدريس الحلي (ت ٥٩٨ق)، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، ١٤١٠ق.
٨٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيىء في الأمة، ناصر الالباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط ٥، ١٤١٢ق / ١٩٩٢م.
٨٧. سلسلة مولفات الشيخ المفيد، محمد بن محمد بن النعمان العكبري (٣٣٦ ـ ٤١٣ق)، دار المفيد، بيروت، ط ٢، ١٤١٤ق / ١٩٩٣م.
٨٨. سنن ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٠٧ ـ ٢٧٠ق)، دار الفكر، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.
٨٩. سنن الدراقطني، علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧ق / ١٩٩٦م.
٩٠. السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ق)، دار الفكر للنشر، بيروت، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٦م.
٩١. سنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين، جلال الدين السيوطي، ضبط وتوثيق: صدقي جميل العطار، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٣٤٨ق / ١٩٣٠م.
٩٢. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥ق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، [بي تا].
٩٣. السنة ومكانتها في التشريع الاسلامي، مصطفى السباعي، دار الوراق، بيروت، ط ١، ١٤٢١ق / ٢٠٠٠م.
٩٤. شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد القاضي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٢ق / ٢٠٠١م.
٩٥. شرح البداية في علم الدراية، زين الدين علي بن أحمد العاملي (ت ٩٦٥ق)، تحقيق: عبد الحسين محمد علي البقال، طهران، ط ١، ١٤٠٢ق / ١٩٨٢م.
٩٦. شرح نهج البلاغة، عز الدين أبو حامد بن هبة الله بن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢، ١٣٨٥ق / ١٩٦٥.

٩٧. شرح نهج البلاغة، محمد عبده، [بی نا]، [بی جا]، [بی تا].
٩٨. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦ق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٠ق.
٩٩. صحيح الكافي، محمد باقر البهبودي، [بی نا]، بيروت، ط ١، ١٤٠١ق / ١٩٨١م.
١٠٠. صحيح مسلم بشرح النووي، يحيیٰ بن النووي الشافعي (٦٣١ ـ ٦٧٦ق)، دار القلم، بيروت، ط ١، ١٤٠٧ق / ١٩٨٧م.
١٠١. الصحيح من سيرة النبي الأعظمﷺ، جعفر العاملي، دار السيرة، بيروت، [بی تا].
١٠٢. ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، أحمد عبد الغفار، دار المعرفة الجامعية، [بی جا]، ١٩٩٨م.
١٠٣. العدة في أصول الفقه، أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد رضا الأنصاري، ط ١، [بی جا]، ١٤١٧ق.
١٠٤. علل الشرائع، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي الصدوق (ت ٣٨١ق)، مكتبة الداوري، قم، [بی تا].
١٠٥. علم أصول الفقه في ثوبه الجديد، محمد جواد مغنية، دار التيار الجديد، بيروت، ط ٣، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.
١٠٦. علوم الحديث ومصطلحه، صبحي الصالح، منشورات الشريف الرضي، قم، ط ٥، ١٩٨٤م.
١٠٧. الغدير في الكتاب والسنة والأدب، عبد الحسين أحمد الأميني النجفي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٥، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
١٠٨. فتاوىٰ اللجنة الدائمة، ابن باز عبد العزيز وآخرون، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ٢، ١٤١٤ق.
١٠٩. فتح الباري في شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تصحيح: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢، ١٤١٨ق / ١٩٩٧م.
١١٠. الفتوحات المكية في الأسرار المالكية والملكية، محی الدين بن علی بن عربي (ت ٦٣٨ق)، دار إحياء التراث العربي، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٨م.
١١١. فرائد الأصول مرتضىٰ الأنصاري (١٣١٤ ـ ١٢٨١ق)، (الرسائل)، دار الاعتصام، [بی جا]، [بی تا].
١١٢. الفردوس الأعلىٰ، محمد حسين كاشف الغطاء، تعليق: محمد علي القاضي، منشورات مكتبة فيروز آبادي، قم، ط ٣، ١٤٠٢ق / ١٩٨٢م.
١١٣. الفصول المهمة، عبد الحسين شرف الدين العاملي، تحقيق: حسين الراضي، مؤسسة البلاغ، ط ١، ١٤٢٣ق / ٢٠٠٣م.
١١٤. في فلسفة العلوم، إبراهيم مصطفیٰ إبراهيم، دار الوفاء، الاسكندرية، ط ١، [بی تا].
١١٥. القرآن والطب الحديث، صادق عبد الرضا علي، دار المؤرخ العربي، بيروت، ط ١، ١٤١١ق / ١٩٩١م.

١١٦. قضية التأويل في القرآن الكريم بين الغلاة والمعتدلين، إبراهيم بن حسن بن سالم، بيروت، ط ١، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١١٧. الكافي، أبو جعفر محمد بن يعقوب الكليني الرازي (ت ٣٢٩ق)، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط ٣، ١٣٨٨ق.
١١٨. الكامل في التاريخ، عزالدين علي بن أبي الكرم الشيباني بن الأثير، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط ٤، ١٤١٤ق / ١٩٩٤م.
١١٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود الزمخشري (ت ٥٣٨ ق)، دار الكتاب العربي، بيروت، [بی تا].
١٢٠. كشف الأسرار عن أصول فخر الاسلام البزودي، علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري (ت ٧٣٠ق)، دار الكتب العلمية، [بی جا]، [بی تا].
١٢١. كشف الخفاء ومزيل الإلباس عن ما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن العجلوني (ت ١١٦٢ق)، مؤسسة الرسالة، [بی جا]، ط ٦، ١٤١٦ق / ١٩٩٦م.
١٢٢. الكفاية في علم الرواية، أبوبكر أحمد بن على الخطيب البغدادي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢، ١٤٠٦ق / ١٩٨٦م.
١٢٣. كيف نتعامل مع السنة النبوية، يوسف القرضاوي، نشر دار إحسان، طهران، [بی تا].
١٢٤. كيف نتعامل مع القرآن، يوسف القرضاوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٢٣ق / ٢٠٠١م.
١٢٥. لسان العرب، ابن منظور (ت ٧١١ق)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ق / ١٩٨٨م.
١٢٦. اللؤلؤ المرصوع في ما لا أصل له أو بأصله موضوع، أبو المحاسن محمد خليل القاوقجي الطرابلسي، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار البشائر الإسلامية، ط ١، [بی جا]، ١٤١٥ق / ١٩٩٤م.
١٢٧. مباحث الأصول، السيد كاظم الحائري، تقريرات السيد محمدباقر الصدر، مكتب الإعلام الإسلامي، قم، ط ١، ١٤٠٧ق.
١٢٨. مجمع البيان في تفسير القرآن، أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي، منشورات ناصر خسرو، طهران، ط ٢، [بی تا].
١٢٩. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧ق)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٢ق / ١٩٨٢م.
١٣٠. المحاسن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن خالد البرقي (ت ٢٧٤ق)، تحقيق: مهدي الرجائي، المجمع العالمي لأهل البيت، قم، ط ٢، ١٤١٦ق.
١٣١. المدخل إلى علم التاريخ، عبد الرحمن الشيخ، المكتب العربي للمعارف، الحجاز، [بی تا].
١٣٢. مسالك الأفهام في شرح شرائع الإسلام، زين الدين بن علي العاملي الجبعي (الشهيد الثاني)، (ت ٩٦٦ق)، الطبعة الحجرية، [بی تا].

١٣٣. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥ق)، دار المعرفة، بيروت، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٨م.
١٣٤. المستصفى من علم الأصول، أبو حامد محمد بن محمد الغزالي (ت ٥٠٥ق)، منشورات دار الذخائر، قم، ط ٢، ١٩٨٩م.
١٣٥. مسند الإمام الهادي، جمع وترتيب: عزيز الله العطاردي، دار الصفوة، بيروت، ط ٢، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٣٦. المسند الجامع، تحقيق وترتيب: بشار عواد وآخرون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٣٧. مسند أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ق)، دار الفكر، [بی جا]، [بی تا].
١٣٨. مصباح الأصول، محمد سرور الواعظ الحسيني، تقريرات آية الله السيد الخوئي، مكتبة الداوري، قم، ط ٥، ١٤١٧ق.
١٣٩. المصنوع في معرفة الموضوع (الموضوعات الصغرى)، علي القاري الهروي (ت ١٠١٤ق)، تحقيق: عبد الفتاح أبو رغدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٤ق / ١٩٩٤م.
١٤٠. المعارف الطبية في ضوء الكتاب والسنة، أحمد شوقي إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٤٢٣ ق / ٢٠٠٢م.
١٤١. المعجم الإحصائي لألفاظ القرآن الكريم، محمود روحاني، منشورات الاستانة الرضوية، مشهد، ط ٢، ١٤١٤ق / ١٩٩٤م.
١٤٢. المعجم الشامل للمصطلحات الفلسفية في العربية والانجلزية و الفرنسية، فاروق محمود عبد المعطي، دار الكتب الاسلامية، بيروت، ١٤١٣ق / ١٩٩٣م.
١٤٣. المعجم المفهرس لألفاظ القرآن، محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، [بی تا].
١٤٤. المعجم الوسيط، مصطفى ابراهيم و آخرون، دار الدعوة، استانبول، ط ٤، [بی تا].
١٤٥. معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة، السيد أبو القاسم الخوئي، مدينة العلم، قم، ط ٥، [بی تا].
١٤٦. مقباس الهداية، عبدالله المامقاني (ت ١٣٥١ق)، تحقيق: محمد رضا المامقاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، ط ١، ١٤١١ق.
١٤٧. مقدمة ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرورزي (ت ٦٤٣ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٥م.
١٤٨. المقنعة، أبی عبد الله محمد بن محمد بن النعمان المفيد (ت ٤١٣ق)، موسسة النشر الإسلامي، قم، ط ٢، ١٤١٠ق.
١٤٩. مكارم الأخلاق، أبو نصر الحسن بن الفضل الطبرسي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١، ١٣٩٢ق / ١٩٧٢م.

١٥٠. المنار المنيف في الصحيح والضعيف، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١ق)، تحقيق: أحمد عبد الشافي، [بی جا]، [بی تا].
١٥١. المنار، محمد رشيد رضا، (تفسير القرآن الحكيم)، منشورات الكتب العلمية، [بی جا]، ط ١، ١٤٢٠ق / ١٩٩٩م.
١٥٢. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، جمال الدين أبو الفرج الجوزي (ت ٥٩٧ق)، تحقيق: سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ق / ٢٠٠٠م.
١٥٣. منتقى الجمان في الأحاديث الصحاح والحسان، جمال الدين الحسن بن زين الدين العاملي (ت ١٠١١ق)، تعليق: علي أكبر الغفاري، مؤسسة النشر الإسلامي، [بی جا]، ١٤٠٦ق.
١٥٤. المنطق، محمد رضا المظفر، دار التعارف، بيروت، ١٤٠٠ق / ١٩٨٠م.
١٥٥. منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد، ط ٣، [بی جا]، ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.
١٥٦. منهج البحث التاريخي، حسن عثمان، دار التعارف، ط ٤، [بی جا]، [بی تا].
١٥٧. منهج النقد عند المحدثين نشأته وتاريخه، محمد مصطفى الأعظمي، المملكة العربية السعودية، مكتبة الكوثر، ط ٣، ١٤١٠ق / ١٩٩٠م.
١٥٨. منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط ١، ١٤٠٣ق / ١٩٨٣م.
١٥٩. الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، [بی تا].
١٦٠. الموسوعة العلمية الشاملة، أحمد شفيق، يوسف سليمان خير الله الخطيب، مكتبة لبنان، ط ١، بيروت، ١٩٩٨م.
١٦١. موسوعة مصطلحات الفلسفة عند العرب، جيرار جهامي، مكتبة لبنان، ط ١، [بی جا]، ١٩٩٨م.
١٦٢. الموضوعات، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١ ـ ١٤١٥ق / ١٩٩٥م.
١٦٣. الموضوعات في الآثار والأخبار، هاشم معروف الحسني، [بی]، [بی جا]، [بی تا].
١٦٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ق)، تحقيق: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٦ق / ١٩٩٥م.
١٦٥. ميزان الحكمة، محمدي الري شهري، مكتب الاعلام الإسلامي، قم، ١٤٠٣ق.
١٦٦. الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣ق / ١٩٧٣م.
١٦٧. نصوص ومصطلحات فلسفية، عبد المنعم الحفني، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ٣، ٢٠٠٠م.
١٦٨. نقد المنقول المحك المميز بين المردود و المقبول، محمد بن ابي بكر أيوب الزرعي، دار انشر القادري، بيروت، ط ١، ١٤١١ق / ١٩٩٠م.

١٦٩. نور الثقلين، عبد علي بن جمعة العروسي الحويزي، مؤسسة إسماعيليان، قم، ط ٤، [بی تا].
١٧٠. نهاية الدراية، حسن الصدر (ت ١٣٥٤ق)، تحقيق: ماجد الغرباوي، نشر مشعر، [بی جا]، [بی تا].
١٧١. النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات محمد بن الأثير الجزري، (ت ٦٠٦ق)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨ق / ١٩٩٧م.
١٧٢. نهج البلاغة، صبحي الصالح، مركز البحوث الإسلامية، قم، ١٣٩٥ق.
١٧٣. الوافي، محمد حسين الفيض الكاشاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين، اصفهان، ط ٢، ١٤١٢ق.
١٧٤. الوجيز في أصول التشريع الإسلامي، محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط ١، ١٤٢١ق / ٢٠٠٠م.
١٧٥. الوجيزة في الدراية، محمد بهاء الدين العاملي (ت ١٠٣٠ق)، منشورات المكتبة الإسلامية الكبرى، قم، ١٣٩٦ق.

## المصادر الفارسية

١٧٦. پژوهشى در تاريخ حديث شيعه، مجيد معارف، مؤسسه فرهنگى وهنرى ضريح، طهران، ط ١، ١٣٧٤ش.
١٧٧. چيستى علم، آلن اف جالمرز، ترجمه: سعيد زيبا كلام، منشورات علمى وفرهنگى، طهران، ط ١، ١٣٧٨ش.
١٧٨. حديث ودرايه (٢) (جزوه درسى)، مركز جهانى علوم اسلامى.
١٧٩. درآمدى بر تفسير علمى قرآن، محمد على رضائى اصفهانى، منشورات أسوه، [بی جا] ط ١، ١٣٧٥ش.
١٨٠. روشهاى تأويل قرآن، (معناشناسى و روش‌شناسى تأويل در سه حوزه روائى، باطنى و أصولى) محمد كاظم شاكر، بوستان كتاب (انتشارات دفتر تبليغات اسلامى حوزه علميه)، قم، ١٣٧٦ش.
١٨١. علم الحديث ودراية الحديث، كاظم مدير شانه چى، دفتر تبليغات إسلامى، قم، ط ٣، ١٣٧٧ش.
١٨٢. مرزبان وحى وخرد، جمع من المحققين، دفتر تبليغات إسلامى، قم، ١٣٨١ ش.
١٨٣. نقد و بررسى روشهاى تشخيص حديث موضوع (رسالة دكتوراه في مؤسسة دار الحديث).

# Principles of critiquing the text of Ḥadith

*Mabāni naqd matn al-Ḥadith*

By: Qāsim al-Baiḍāni

published by
The International Center for Islamic studies publications
June 2006



التوزيع: شارع بهار، قرب هتل الزهرا(س)
منشورات المركز العالمي للدراسات الاسلامية
WWW.eshraaq.com ٧٧٤٩٨٧٥ هاتف ـ فاكس:
E-mail: public-relations@Qomicis.com
ISBN: 964-8961-20-4

